وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الاعمال

مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنلوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً

{ دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020}

رسالة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات

نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الاعمال

تقدم بها الطالب

مصطفى نزار ياس

بأشراف الأستاذ المساعد الدكتور

عروبة رشيد علي البدران الموسوي

1443 هـ

2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (11))

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة: من الآية 11)

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة: بـ **((مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنلوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً))** لطالب الماجستير مصطفى نزار ياس قد جرى تحت اشرافي في جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم إدارة الاعمال، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم إدارة الاعمال.

أ.م.د عروبة رشيد علي البدران الموسوي

2021 /12/ 30

توصية رئيس القسم

بناء على توصية المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة

أ.م.د شذى احمد علوان

رئيس قسم إدارة الاعمال

2021 / 12 / 30

إقرار الخبير اللغوي

أشهد ان الرسالة الموسومة: بـــ **((مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنلوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً))** تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وهي الان مستوفية شروط السلامة اللغوية.

الخبير اللغوي

أ.د صباح عبد الكريم مهدي

مدرس اللغة العربية في كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة البصرة

إقرار الخبير الاحصائي

اشهد ان الرسالة الموسومة: بـ **((مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنلوجيا المصرفية (متغيرا تفاعليا)))**

التي تقدم بها طالب الماجستير مصطفى نزار ياس قد راجعتها من الناحية الإحصائية وأصبحت بأسلوب علمي خال من الأخطاء الإحصائية ولأجله وقعت...

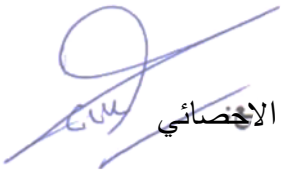

الخبير الاحصائي

أ.م.د دريد حسين بدر

دكتوراه علوم في الإحصاء/إحصاء تطبيقي

2021/11/14

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نشهد اننا أعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة: بـ ((مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنلوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً))) وقد ناقشنا الطالب مصطفى نزار ياس في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم إدارة الاعمال بتقدير (امتياز).

رئيس اللجنة
أ.د عبد السلام لفتة سعيد

عضو اللجنة
أ.د هشام طلعت عبد الحكيم

عضو اللجنة
أ.م.د محمد جاسم محمد

عضو اللجنة (المشرف)
أ.م.د عروبة رشيد علي

((مصادقة مجلس الكلية))

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة على قرار لجنة المناقشة

عميد الكلية
أ.د عبد الحسين توفيق شبلي
٢٠٢٢/ ٢ / ٣

اهداء

الى من أفضلها على نفسي، ولم لا: فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل اسعادي على الدوام (امي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على اذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والافعال الحسنة، الذي لم يبخل على طيلة حياته (والدي العزيز).

الى أولئك الذين تحملوني وشجعوني حتى وصلت ها انا فيه، اليكم اخوتي مهند وهيثم وسلمان ويوسف وأنور

الى الاسم الاخر للحب وقطعة من الاب والام اختي الغالية نورس

الى غاليتي وحبيبتي ورفيقة دربي يا أجمل شيء في قدري الى من شاركتني السعادة والحزن زوجتي الغالية

الى النعمة والعطاء وبمثله تتزين الأسماء اتممت لي فرحا ابني الصغير(أدم)

الى أصدقائي الذين اشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء في جميع الأمور

اهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وثناء

الحمد لمن لا يحمد على مكروه سواه... الذي بنعمه تتم الصالحات، ومنه التوفيق والفضل والنعم فله الشكر لما يسر لي لإتمام هذا الجهد المتواضع والصلاة والسلام على صفوة خلقه محمد وعلى آلة الطيبين الطاهرين.

أما بعد لا يسعني الا ان أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الاستاذ المساعد الدكتورة (عروبة رشيد علي) لتفضلها بالأشراف على هذه الرسالة ولما بذلته من جهود كبيرة ومتميزة في ترصين البحث وتوجيهه فلولاها لما خرجت هذه الدراسة الى حيز الوجود سائلا الله العلي القدير ان يمد في عمرها وان يبقيها للدروب منيره انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

كما أتقدم بوافر الامتنان للسيد رئيس قسم إدارة الاعمال الدكتورة (شذى احمد علوان) لرعايتها لطلبة الدراسات العليا وشكري وامتناني لأساتذتي في قسم إدارة الاعمال (أ. د. طاهر محسن منصور، أ. د. محمد عبود، أ. د. هادي عبد الوهاب، أ. د. راضي عبد الله، أ. د. محمد حسين منهل، أ.م. د. وميض عبد الزهرة، أ. م. د. رشا مهدي صالح ، م. د. عمار يوسف ضجر) لجهودهم المتميزة في تطوير المسيرة العلمية متمنيا لهم التوفيق والسداد في عملهم. وكل الجلال والتقدير الى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة ولما سيكون لهم من اراء تسهم في اثراء الرسالة... والى السادة الخبير العلمي والخبير اللغوي والخبير الاحصائي فلهم مني كل التقدير والاحترام. وأقدم الشكر الجزيل مصحوبا بوافر المحلة والاحترام للسيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور (عبد الحسين توفيق شبلي) والمعاونين العلمي والإداري. ومن واجب الاعتراف بالجميل اشكر موظفي البنك المركزي العراقي على تعاونهم معي في إنجاح الدراسة. ولا أنسى زملائي في مرحلة الدراسة (علي قدوري واحمد عبد سعود وامل طة و رنا عبد الله) متمنيا لهم التوفيق والنجاح الدائم.

وفي ختام شكري أتقدم بعبارات الشكر والامتنان والاعتزاز الى كل من غاب عن العقل ولكنه حاضر في القلب ممن كان له الأثر في مساعدتي طيلة مدة الدراسة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

المستخلص

تهدف الدراسة الى اختبار الدور التفاعلي للتكنلوجيا المصرفية في العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والأداء المالي في القطاع المصرفي العراقي. وتأتي أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التي حاولت تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات (الشمول المالي، الأداء المالي، التكنلوجيا المصرفية)، وكذلك محاولة الدراسة الحالية معالجة مشكلة واقعية تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في أداء المصارف.

ولتحقيق اهداف الدراسة تمت صياغة نموذج يتكون من ثلاثة متغيرات رئيسة وتم استنباط ثلاث فرضيات رئيسة تتفرع من كل فرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية. وباعتماد أسلوب المنهج التحليلي الوصفي فقد استهدف القطاع المصرفي كعينة للدراسة وجمع البيانات اللازمة من النشرات الإحصائية والتقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي فضلا عن قيام الباحث بعدد من المقابلات الشخصية مع بعض موظفي البنك المركزي للتأكد من واقع مشكلة الدراسة من الناحية الميدانية.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان الشمول المالي يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف في ظل وجود تكنلوجيا تعزز من هذا الشمول، كما توصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها العمل باستمرار على تطوير نظم الدفع والتسوية ومواكبة المستجدات العالمية للوصول الى نظام مدفوعات كفوء يتماشى مع ما هو حاصل في الدول الاخرى

الكلمات الرئيسة: الشمول المالي، الأداء المالي، التكنلوجيا المصرفية، البنك المركزي العراقي

قائمة المحتويات

اهداء ..... أ

شكر وثناء .....ب

المستخلص .....ت

قائمة المحتويات .....ث

قائمة الجداول .....ح

قائمة المخططات والاشكال.....خ

قائمة الاختصارات .....د

المقدمة: 1

الفصل الأول : بعض الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة 3

المبحث الأول: بعض الدراسات السابقة 4

1-1-1 دراسات خاصة بالمتغير المستقل (الشمول المالي).....4
2-1-1 دراسات خاصة بالمتغير التابع (الأداء المالي) 10
3-1-1 دراسات خاصة بالمتغير التفاعلي (التكنلوجيا المصرفية).....15
4-1-1 مناقشة الدراسات السابقة 20

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة 22

1-2-1 مشكلة الدراسة: 22
2-2-1 تساؤلات الدراسة 23
3-2-1 اهداف الدراسة: 23
4-2-1 أهمية الدراسة: 24
5-2-1 مبررات الدراسة:.....24
6-2-1 منهج الدراسة:.....25
7-2-1 الإطار المفاهيمي للدراسة:.....25
8-2-1 تطوير الفرضيات: 29
9-2-1 حدود الدراسة: 30
10-2-1 تصميم الدراسة: 30
11-2-1 نبذة عن القطاع المصرفي العراقي:.....30
12-2-1 طرائق عرض وتحليل النتائج.....32

الفصل الثاني: الإطار النظري..... 34

المبحث الأول: الشمول المالي..... 35

1-1-2 نبذة تاريخية عن الشمول المالي 36
2-1-2 مفهوم الشمول المالي.....37
3-1-2 أهمية الشمول المالي 40
4-1-2 اهداف الشمول المالي 41
5-1-2 قياس الشمول المالي.....42
6-1-2 التحديات التي تواجه الشمول المالي.....46

المبحث الثاني: الاداء المالي..... 46

2-2-1 مفهوم الأداء المالي.....47
2-2-2 أهمية الأداء المالي.....49
2-2-3 العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....50
2-2-4 قياس الأداء المالي.....52
المبحث الثالث: التكنلوجيا المصرفية 55
2-3-1 مفهوم التكنلوجيا المصرفية 56
2-3-2 أهمية التكنلوجيا المصرفية.....58
2-3-3 اهداف التكنلوجيا المصرفية.....59
2-3-4 اشكال التكنلوجيا المصرفية: 60
2-3-5 مخاطر التكنلوجيا المصرفية:.....61
2-3-6 مقياس التكنلوجيا المصرفية.....62
الفصل الثالث: تحليل الجانب العملي 66
المبحث الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات..... 67
3-1-1 تحليل مؤشرات الشمول المالي 67
3-1-2 تحليل مؤشرات الأداء المالي.....78
3-1-3 تحليل مؤشرات التكنلوجيا المصرفية:.....91
المبحث الثاني: الاختبار الاحصائي للفرضيات 100
3-2-1 وصف متغيرات الدراسة 100
3-2-2 اختبار الفرضيات.....102
3-2-3 مناقشة النتائج.....120
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات 122
المبحث الأول: الاستنتاجات..... 123
المبحث الثاني: التوصيات..... 124
المصادر..... 114

قائمة الجداول

الجدول (1-1) دراسات خاصة بالمتغير المستقل (الشمول المالي) 4
الجدول (1-2) دراسات خاصة بالمتغير التابع (الأداء المالي) 10
الجدول (1-3) دراسات خاصة بالمتغير التفاعلي (التكنلوجيا المصرفية) 15
الجدول (2 -1) مؤشرات الشمول المالي 44
الجدول (2 - 3) مؤشرات الأداء المالي..... 53
الجدول (2 -4) مؤشرات التكنلوجيا المصرفية..... 65
الجدول (3-1) مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية 68
الجدول (3-2) مؤشرات استخدام الخدمات المالية 74
الجدول (3-3)مؤشر العمق المصرفي..... 76
الجدول (3-4)المؤشر التجميعي..... 77
الجدول (3-5)معيار كفاية رأس المال 79
الجدول (3-6) معيار السيولة..... 83
الجدول (3-7) معيار جودة الاصول 86
الجدول (3-8) معيار الربحية 88
الجدول (3-9) معيار الحساسية الى مخاطر السوق..... 90
الجدول (3-10)عدد تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS)..... 92
الجدول (3-11) قيمة تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS) 93
الجدول (3-12) عدد تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية..... 95
الجدول (3-13) قيمة تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية 95
الجدول (3-14) الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول 98
الجدول (3-15) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الشمول المالي..... 100
الجدول (3-16) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير التكنلوجيا المصرفية 101
الجدول (3-17) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الاداء المالي 101
الجدول (3-18) يبين تأثير الكثافة المصرفية في الأداء المالي..... 102
الجدول (3-19) يبين تأثير الانتشار المصرفي في الأداء المالي 103
الجدول (3-20) يبين تأثير عدد ATM في الأداء المالي 104
الجدول (3-21) يبين تأثير عدد POS في الأداء المالي..... 105
الجدول (3-22) يبين تأثير عدد الحسابات المصرفية/اجمالي عدد السكان في الأداء المالي..... 106
الجدول (3-23) يبين تأثير عدد البطاقات المصرفية/اجمالي عدد السكان في الأداء المالي 107
الجدول (3-24) يبين تأثير ائتمان القطاع الخاص /الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي 107
الجدول (3-25) يبين تأثير ودائع القطاع الخاص /الناتج المحلي الإجمالي في الأداء المالي 108
الجدول (3-26) يبين تأثير المؤشر التجميعي في الأداء المالي 109
الجدول (3-27) يبين تأثير الخدمات المصرفية عبر الانترنت في الأداء المالي 111
الجدول (3-28) يبين تأثير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في الأداء المالي..... 114
الجدول (3-29) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في كفاية رأس المال من خلال التكنولوجيا المصرفية..... 116
الجدول (3-30) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في جودة الاصول من خلال التكنولوجيا المصرفية 117
الجدول (3-31) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في الربحية من خلال التكنولوجيا المصرفية 118
جدول (3-32) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في السيولة من خلال التكنولوجيا المصرفية 119
الجدول (3-33) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في الحساسية الى مخاطر السوق من خلال التكنولوجيا المصرفية..... 119

قائمة المخططات والاشكال

المخطط التوضيحي للدراسة ..... ذ

الشكل (1-1) المخطط الفرضي للدراسة 26

الشكل (1-2) هيكل القطاع المصرفي العراقي 31

الشكل (2-1) اشكال التكنلوجيا المصرفية 60

الشكل (3-1) الكثافة المصرفية 69

الشكل (3-2) الانتشار المصرفي 70

الشكل (3-3) عدد ATM & POS 72

الشكل (3-4) مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية 72

الشكل (3-5) عدد البطاقات المصرفية المصدرة وعدد الحسابات لدى المصارف 74

الشكل (3-6) مؤشر العمق المصرفي 76

الشكل (3-7) المؤشر التجميعي 78

الشكل (3-8) معيار كفاية راس المال 79

الشكل (3-9) معيار السيولة 84

الشكل (3-10) معيار جودة الاصول 87

الشكل (3-11) معيار الربحية 88

الشكل (3-12) معيار الحساسية الى مخاطر السوق 91

الشكل (3-13) عدد التحويلات بنظام RTGS 93

الشكل (3-14) قيمة التحويلات بنظام RTGS 94

الشكل (3-15) عدد تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية بالدينار 96

الشكل (3-16) عدد تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية بالدولار 96

الشكل (3-17) قيمة تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية بالدينار 97

الشكل (3-18) قيمة تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية بالدولار 97

الشكل (3-19) عدد التحويلات عبر الهاتف المحمول 99

الشكل (3-20) قيمة التحويلات عبر الهاتف المحمول 99

قائمة الاختصارات

ت	الاختصار	المصطلح باللغة الإنكليزية	المصطلح باللغة العربية
1	ACH	Automated Clearing House	نظام المقاصة الألية
2	AFI	Alliance for financial inclusion	تحالف من اجل الشمول المالي
3	AHP	Analytic hierarchy process	عملية التحليل الهرمي
4	ANOVA	one-way analysis of variance	تحليل التباين الأحادي
5	ATM	Automated teller machine	الصراف الآلي
6	CBS	Core Banking Solution	الحل المصرفي الاساسي
7	Covid	Coronavirus Disease	مرض فيروس كورونا
8	CT	Credit Transfer	تحويلات رصيد
9	FATF	Financial Action Task Force	مجموعة العمل المالي
10	FI	Financial Inclusion	الشمول المالي
11	FIDWG	Financial Inclusion Data Working Group	مجموعة عمل بيانات الشمول المالي
12	G20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
13	GPFI	Global Partnership Financial Inclusion	الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي
14	IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
15	LCR	liquidity coverage ratio	نسبة تغطية السيولة
16	NIM	Net interest margin	هامش صافي الفائد
17	NSE	National Stock Exchange of India	سوق الأوراق المالية الوطنية الهندية
18	NSFR	Net stable funding ratio	نسبة صافي التمويل المستقر
19	POS	Point of sale	نقاط البيع
20	ROE	Return on equity	العائد على حقوق المساهمين
21	RTGS	Real Time Gross Settlement	التسوية الإجمالية الانية
22	SEM	Structural equation modeling	نماذج المعادلات الهيكلية
23	TAM	the technology acceptance model	نموذج تقبل التقنية
24	TT	the theory of trying	نظرية المحاولة

المخطط التوضيحي للدراسة

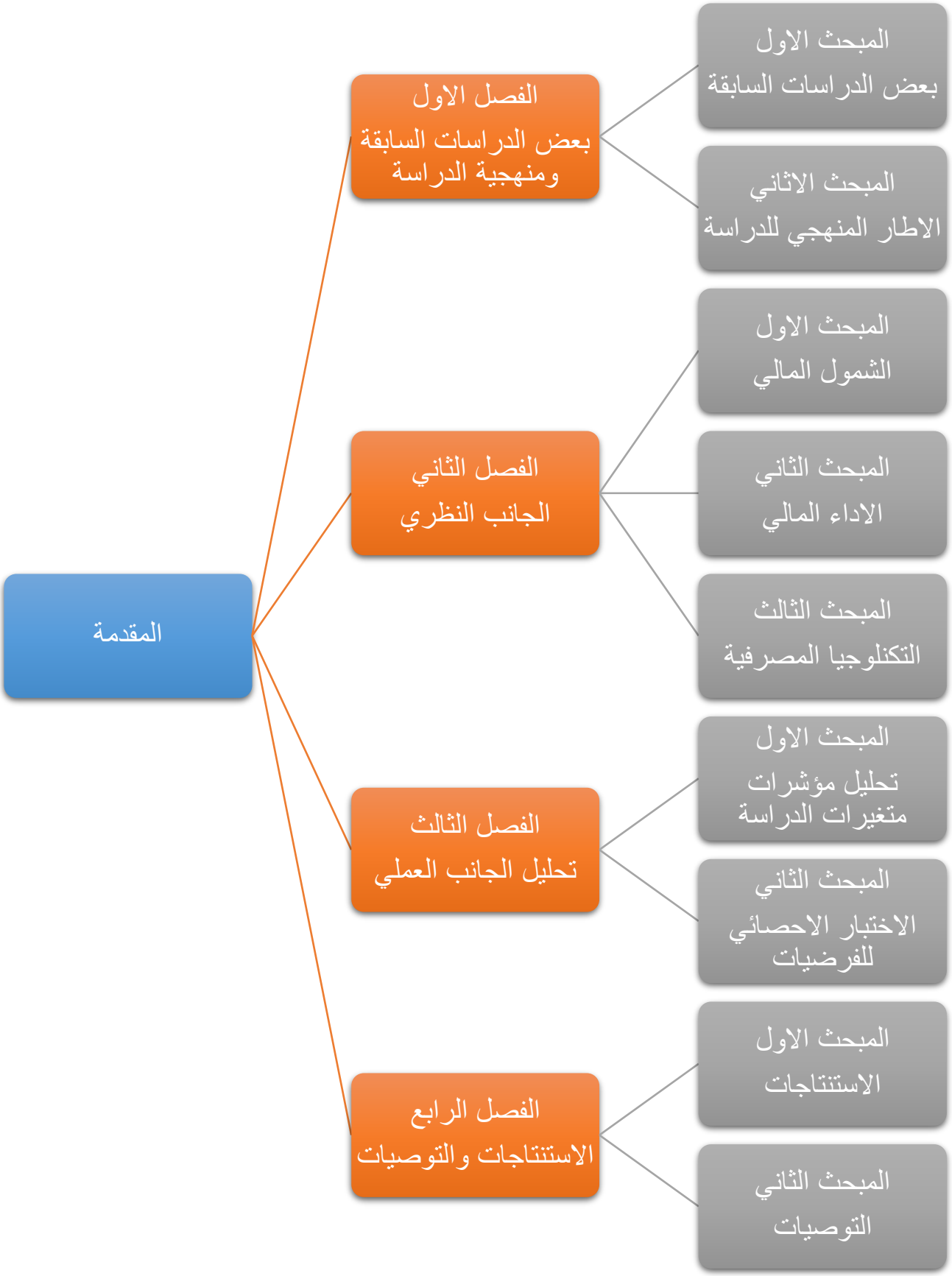

المقدمة:

يسهم القطاع المصرفي بشكل كبير في زيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بأبعاد متعددة مثل تقديم القروض لعامة الناس والصناعات والشركات الناشئة ويعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة اذ يمثل الحلقة المهمة من حلقات التطور للنظام المالي في أي بلد وانعكاساً للأنظمة الاقتصادية والمالية، لذا يسعى هذا القطاع ومن الدور الذي يؤديه الى انتهاج سياسات نقدية ومالية تهدف بالدرجة الاساسية الى تعظيم أرباحه على وفق طبيعة عمله التجارية ومن خلال تجميع معظم مدخرات المجتمع ومنح الائتمان للأنشطة الاقتصادية كافة وتقديم الخدمات المصرفية مع اختلاف أنواعها.

برز موضوع يثير اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات والمنظمين في السنوات الأخيرة في الأسواق الناشئة وهو الشمول المالي، والذي يشار إليه عادةً باسم توسيع الأنظمة المالية أو الخدمات المالية أو المنتجات المالية لتوفير وصول أكثر ملاءمة للبالغين في المجتمع، يساعد الشمول المالي على توسيع الشبكة المالية من أجل إنشاء تدفق مالي فعال داخل حدود الدولة، ومن المتوقع أن يؤدي الشمول المالي إلى تحسين فرص الناس في الحصول على الخدمات، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، أوضحت الإحصائيات أن العديد من الدول قد سجلت وضع تنفيذ الشمول المالي كهدف رسمي لدعم نموها الاقتصادي وتنميتها.

ويشمل الشمول المالي مجموعة من المبادرات التي تجعل الخدمات المالية متاحة، ويمكن الوصول إليها، وبأسعار معقولة لجميع شرائح السكان، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمعات الريفية، والفئات المحرومة الأخرى كما أظهرت المبادرات الأخيرة من مؤسسات التنمية الدولية والأمم المتحدة ومجموعة العشرين أن الشمول المالي هو عنصر مهم في مكافحة الفقر والمساعدة في تحقيق التنمية الشاملة. علاوة على ذلك، أصبح الشمول المالي مؤخرًا أحد المحركات الرئيسة في أجندة الإصلاح والتنمية.

من اهم المبررات التي كانت وراء القيام بهذه الدراسة هي:

1- ضعف الشمول المالي في المصارف العراقية وضرورة البحث عن المداخل والطرائق التي تسهم في تطويره وتحسين أدائه.

2- اثبتت التجارب العالمية ان تدعيم الشمول المالي يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف.

3- الحصول على ادله للحكم على فاعلية التكنلوجيا المصرفية في العلاقة بين الشمول المالي من جهة والأداء المالي من جهة أخرى

وتم تقسيم هذه الدراسة الى أربعة فصول، كالتالي:

الفصل الأول: تضمن مبحثين رئيسين اذ تناول المبحث الأول بعض الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، وكرس المبحث الثاني لمنهجية الدراسة

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل الإطار النظري وقسم الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الشمول المالي والمبحث الثاني خصص لتناول الأداء المالي في حين تناول المبحث الثالث التكنلوجيا المصرفية.

الفصل الثالث: تم تخصيص هذا الفصل للجانب العملي، ومن خلال مبحثين اذ تناول المبحث الأول تحليل الأدوات الاحصائية للدراسة، والمبحث الثاني لاختبار الفرضيات.

الفصل الرابع: يعطي هذا الفصل خلاصة ما توصل اليه العمل من استنتاجات وتوصيات.

الفصل الأول

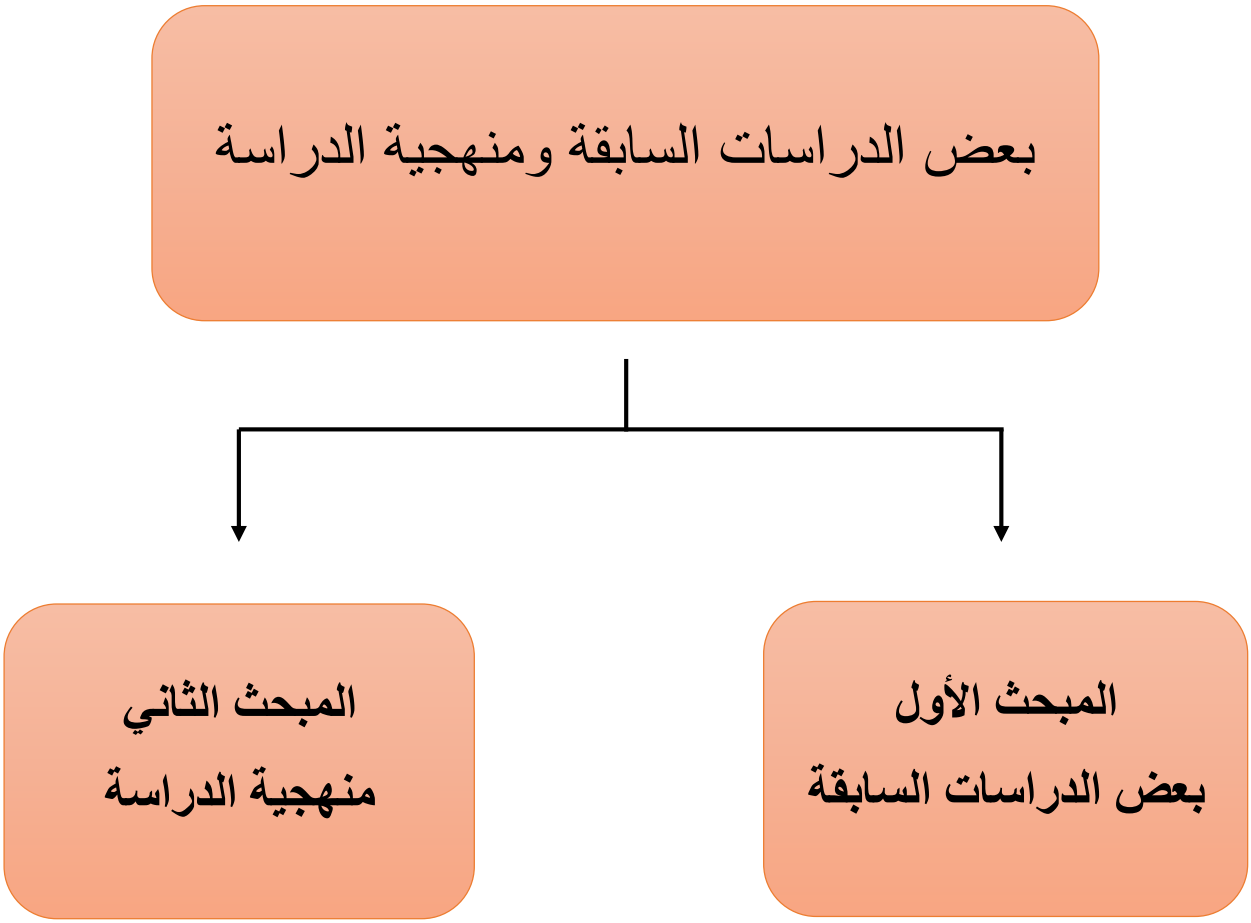

تمهيد:

يتوجه هذا الفصل الى تعزيز الإطار النظري والبحث عن طريق اكتشاف الواقع العملي، فالمبحث الاول تناول بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بالشمول المالي والأداء المالي والتكنلوجيا المصرفية وتناول المبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة الذي اعتمده الباحث.

المبحث الأول: بعض الدراسات السابقة

توطئة : يهدف الباحث في هذا المبحث الى عرض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة المتوافرة التي تمثل النتاج الفكري للباحث والقريبة من الدراسة الحالية، اذ تم البحث في مجموعه من المصادر والمراجع العلمية التي تناولت متغيرات الدراسة (الشمول المالي، الأداء المالي، التكنلوجيا المصرفية) سواء بشكل منفرد او بشكل ثنائي، ومما يجدر الإشارة اليه ان الباحث بحدود اطلاعه لم يجد دراسة تناولت المتغيرات الثلاثة ذاتها التي تناولها في الدراسة الحالية في نموذج واحد، وتحظى الدراسات السابقة بأهمية كبيرة بسبب استفادة الباحث ببيانات موقع دراسته من الدراسات السابقة وكما موضح بالاتي:

1-1-1 دراسات خاصة بالمتغير المستقل (الشمول المالي)

الجدول (1-1) دراسات خاصة بالمتغير المستقل (الشمول المالي)

1	عنوان الدراسة	تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية لمصارف التجارة في ظل جائحة كورونا Covid-19
	الباحث وتاريخ الدراسة	معوض، 2021
	الهدف	تهدف إلى الوصول إلى أوضاع مالية أفضل خاصة في الدول النامية، وقد زاد سعي المؤسسات لتحقيق استراتيجيات الشمول المالي في ظل تداعيات أزمة كورونا على المستوي الدولي
	نوع الدراسة	اتباع المنهج الوصفي التحليلي والاحصاء الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة
	طريقة الدراسة	عن طريق استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء عن طريق عينة من عملاء المصارف التجارية المدرجة بالبورصة المصرية
	خلاصة الدراسة	وجود علاقة معنوية بين فعالية تطبيق ركائز الشمول المالي ودعم الميزة التنافسية في المصارف التجارية في ظل ازمة كورونا وهناك قصور في تحقيق بعض اهداف واستراتيجيات الشمول المالي من خلال ازمة كورونا
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	التشابه في بعض ابعاد الشمول المالي واختلاف في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة
	مدى الإفادة	افادت هذه الدراسة في جانبها النظري الذي يحتوي على مفاهيم ومحددات الشمول المالي على المستوى الاكاديمي

2	عنوان الدراسة	Financial Inclusion and Energy Poverty: Empirical Evidence from Ghana الشمول المالي وفقر الطاقة: دليل تجريبي من حكومة غانا
	الباحث وتاريخ الدراسة	Koomson & Danquah ,2021
	الهدف	تبحث هذه الدراسة في تأثير الشمول المالي على فقر الطاقة باستخدام مقاييس متعددة الأبعاد.
	نوع الدراسة	استطلاعية و أخذ العينات الاحتمالية على مرحلتين
	طريقة الدراسة	بيانات مجمعة عن 30606 أسرة عن طريق الاستبيان
	خلاصة الدراسة	أظهره مؤشرات الشمول المالي (FI) في قدرتها على الحد من فقر الطاقة في المناطق الريفية أكثر منها في الأسر الحضرية. تتسق FIأيضاً في الحد من فقر الطاقة بشكل أكبر في الأسر التي يرأسها رجال
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في ابعاد الشمول المالي تختلف في طريقة القياس ومجتمع الدراسة
	مدى الإفادة	تم الاستفادة من هذه الدراسة في اخذ أفكار واراء الباحثين عن الشمول المالي نظرا لغناها بالعديد من المصادر
3	عنوان الدراسة	EFFECT OF MOBILE BANKINGONFINANCIAL INCLUSION AMONG COMMERCIAL BANKS IN KENYA تأثير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على الشمول المالي بين البنوك التجارية في كينيا
	الباحث وتاريخ الدراسة	Isabwa,2021
	الهدف	تحديد تأثير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على الشمول المالي بين البنوك التجارية في كينيا
	نوع الدراسة	وصفية تحليلية
	طريقة الدراسة	اعتمدت الدراسة تصميم بحث واقعي لأن البيانات الثانوية كانت بيانات المصدر الأولية. كان حجم العينة 39 بنكًا تجاريًا، ولكن تم اختيار عشرة بنوك تجارية فقط لأنها تمتلك أفضل تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. تم اعتماد الإحصائيات الاستدلالية ؛ الارتباط الكمي وتحليل الانحدار
	خلاصة الدراسة	العوامل الهيكلية وكذلك المتعلقة بالسياسات ، مثل تشجيع المنافسة المصرفية أو توجيه المدفوعات الحكومية من خلال الحسابات المصرفية ، تؤدي دورًا

		مهمًا ، وتصف الفوائد المحتملة للاقتصاد الكلي والجزئي التي يمكن الحصول عليها من زيادة الشمول المالي.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه في تناول موضوع الشمول المالي وموضوع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في حين امتازت دراستنا في إضافة متغير الأداء المالي واضافة الخدمات المصرفية عبر الانترنت
	مدى الإفادة	تسهم هذه الدراسة بإغناء دراستنا بالمعلومات والمصادر التي تم الرجوع اليها من خلال الاستعانة بهذه الدراسة. وكذلك الاستفادة منها في اخذ صورة شاملة حول موضوعي الشمول المالي والتكنلوجيا نظراً للتطرق إليهما معاً
4	عنوان الدراسة	تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016)
	الباحث وتاريخ الدراسة	الفتلاوي،2020
	الهدف	تحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي وكيف يمكن قياس كل منهما
	نوع الدراسة	دراسة تطبيقية وباستخدام النهج الوصفي التحليلي
	طريقة الدراسة	مجموعة من التساؤلات لإعطاء رؤية علمية متكاملة تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي. وقد تم تحليل بيانات الشمول المالي والاستقرار المصرفي لإيجاد علاقة الارتباط بينهما عن طريق جمع بيانات من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي
	خلاصة الدراسة	ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الإلكترونية، وذلك للدور المهم الذي تؤديه في توفير المعاملات المصرفية الإلكترونية وإيصالها إلى اكبر شريحة في المجتمع العراقي، وكذلك تنويع الاقتصاد العراقي الذي سوف يكون له تأثير إيجابي في الاستقرار المصرفي
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه مع دراستنا في تطبيق الدراسة على القطاع المصرفي العراقي وأيضا في طرح الجانب العملي وتختلف في المدة الزمنية وبعض متغيرات الدراسة
	مدى الإفادة	التعرف على طبيعة وابعاد الشمول المالي وكيفية قياسه في القطاع المصرفي كما الاستفادة من الاستقرار المالي لاشتراكه في بعض ابعاده بأبعاد الأداء المالي

5	عنوان الدراسة	اهمية التكنلوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الاشارة لتجارب دولية
	الباحث وتاريخ الدراسة	الخياط ،2020
	الهدف	ان ضعف الوعي الثقافي التكنلوجي والمالي لبعض الافراد وخاصة الفئة الفقيرة يقف عائقا امام حصولهم على الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية وشركات التكنلوجيا المالية الناشئة فهل يوجد دور للتكنلوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف
	نوع الدراسة	اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي
	طريقة الدراسة	من خلال طرح التجربة الفلسطينية والهندية للاستفادة منها عن طريق معرفة العقبات التي واجهتها وكيفية تغلبها عليها والفرص التي سنحت لها وذلك عن طريقها المصاعب التي واجهتها، واعتماد على المصادر العربية والأجنبية والمواقع الالكترونية ذات العلاقة بموضوع البحث
	خلاصة الدراسة	الصعوبات التي تواجهها التكنولوجيا المالية ارتفاع تكلفة الأنترنت وضعف الثقافة المالية للجمهور و ضرورة توسيع نطاق الخدمات المصرفية للسكان غير المتعاملين مع المصارف (المستبعدين ماليا)
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه مع دراستنا في اخذ متغيري التكنلوجيا والشمول المالي وتختلف في المدة الزمنية والمكانية
	مدى الإفادة	اثراء الجانب النظري وتعزيز موقف الباحث للحصول على معلومات حول التكنلوجيا والشمول المالي
6	عنوان الدراسة	Digital Financial Inclusion and Farmers' Vulnerability to Poverty: Evidence from Rural China الشمول المالي الرقمي وتعرض المزارعين للفقر: أدلة من الريف الصيني
	الباحث وتاريخ الدراسة	wang&he.2020
	الهدف	معرفة آثار الشمول المالي الرقمي في تعرض المزارعين للفقر في الصين
	نوع الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
	طريقة الدراسة	الإجابة عن بعض التساؤلات من خلال أسلوب الاستبانة موزعة على 1900 اسرة ريفية

	خلاصة الدراسة	أن استخدام المزارعين للخدمات المالية الرقمية له آثار إيجابية في الحد من فقرهم. وأيضًا أن هذه التأثيرات تعتمد بشكل أساسي على تحسين قدرة المزارعين على التعامل مع المخاطر، أي التخفيف من حده الفقر الناجم عن المخاطر. يكشف المزيد من التحقيق أن الخدمات المالية الرقمية التي تقدمها شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثير أكبر في ضعف المزارعين من تلك التي تقدمها البنوك التقليدية
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في طرح موضوع الشمول المالي ولكن بأبعاد مختلفة وتختلف في الحدود الزمانية والمكانية
	مدى الإفادة	اثراء الجانب النظري في مراجعة الادبيات حول الشمول المالي
7	عنوان الدراسة	Digital financial inclusion and sustainable growth of small and micro enterprises—Evidence based on China's new third board market listed companies الشمول المالي الرقمي والنمو المستدام للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر – أدلة تستند إلى الشركات الصينية الجديدة المدرجة في سوق مجلس الإدارة الثالث
	الباحث وتاريخ الدراسة	yong & zhang: 2020
	الهدف	تبحث هذه الدراسة في تأثير وآلية الشمول المالي الرقمي في النمو المستدام للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في الصين.
	نوع الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
	طريقة الدراسة	الإجابة عن بعض التساؤلات حول عينة من الشركات الصينية
	خلاصة الدراسة	ان تطوير الشمول المالي الرقمي يساعد على تعزيز النمو المستدام للشركات الصغيرة والمتناهية في الصغر، ولا سيما في الصناعات الخاصة ذات التقنية العالية والأسواق التنافسية. إن آلية تأثير هذا التطور تمنع حدوث أي أزمة مالية ناتجة عن اختلال هيكل رأس المال ومشكلات سيولة رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتناهية في الصغر من خلال تخفيف قيود التمويل ، ومن ثم تعزيز نموها المستدام.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في طرح موضوع الشمول المالي وتختلف في الحدود الزمانية والمكانية

	مدى الإفادة	اخذ فكرة عن مزايا الشمول المالي ومقارنته بالخدمات المالية التقليدية
8	عنوان الدراسة	دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق
	الباحث وتاريخ الدراسة	حسن و النعمة ،2019
	الهدف	دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة وما هي متطلبات تعزيزه في العراق
	نوع الدراسة	دراسة تحليلية وصفية
	طريقة الدراسة	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، باعتماد أسلوب المسح المكتبي ، بالرجوع الى المصادر العربية والأجنبية الجاهزة ، لبناء اطار نظري للدراسة ، واستخدام المسح الميداني لجمع البيانات ، ومن ثم تحليلها للوصول الى النتائج
	خلاصة الدراسة	خلصت الدراسة الى ان الشمول المالي يسهم في دعم المرأة ماليا ومصرفيا، اذ توجد علاقة ايجابية بين المؤسسات المالية والمصرفية وبين وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية وهذه العلاقة ضعيفة بسبب قله الوعي المصرفي، فضلاً عن الاجراءات القانونية، والتقاليد والاعراف الاجتماعية تحول دون قيام المرأة بطلب خدمات مالية.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه مع دراستنا في اخذ بعض الشمول المالي ، والاختلاف يكمن في ان هذه الدراسة اخذت الشمول المالي من منظور تحديد جنس الاناث وكذلك الاختلاف في عينة الدراسة
	مدى الإفادة	افادت هذه الدراسة في جانبها العملي لما له من تقارب من الدراسة الحالية من حيث اختبار التوزيع الطبيعي في الجانب الاحصائي
9	عنوان الدراسة	العوامل المؤثرة على الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء المصارف المصرية
	الباحث وتاريخ الدراسة	عبد الدايم ،2019
	الهدف	التعرف على مفهوم الشمول المالي واهميته وعوائق التطبيق في المصارف المصرية و تحليل تداعيات الإفصاح عن الشمول المالي على التنمية المستدامة والتعرف على العوامل التي تؤثر على هذا الافصاح
	نوع الدراسة	يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل الفكر المحاسبي من كتابات وبحوث واصدارات تتعلق بموضوع البحث والاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل متغيرات الدراسة

	طريقة الدراسة	دراسة ميدانية عن طريق قائمة استقصاء لتحليل اراء كل من الاكاديميين بكليات التجارة ومحللين ماليين والمحاسبين الماليين والإدارة العليا
	خلاصة الدراسة	توضح العلاقة الإيجابية بين اليات الحوكمه والافصاح عن الشمول المالي كما انه توجد علاقة إيجابية بين خصائص المصرف والافصاح عن الشمول المالي وأخيرا توجد علاقة إيجابية بين الإفصاح عن الشمول المالي وتحسين أداء المصارف
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تناولت الرسالتان المتغير التابع والمستقل انفسهما واختلفت في استخدام المنهج وطريقة الدراسة وأدوات اختبار الفرضيات وكذلك في الحدود الزمانية والمكانية
	مدى الإفادة	الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على دور الهيأة والتنظيمات المهنية في الشمول المالي ومعرفه وجهة نظر كل من هذه الهيأة.

1-1-2 دراسات خاصة بالمتغير التابع (الأداء المالي)

الجدول (1-2) دراسات خاصة بالمتغير التابع (الأداء المالي)

1	عنوان الدراسة	Determinant of Sharia Bank's Financial Performance during the Covid- 19Pandemic محدد للأداء المالي لبنك الشريعة خلال جائحة كوفيد -19
	الباحث وتاريخ الدراسة	Ichsan,, Suparmin, Yusuf, Ismal., & Sitompul,2021
	الهدف	يهدف هذا البحث إلى تحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية خلال جائحة كوفيد -19 ، باستخدام سجلات البيانات المالية السنوية من 2011 إلى 2020 من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد والاختبار الخطي
	نوع الدراسة	منهج وصفي تحليلي
	طريقة الدراسة	طريقة بحث قائمة على فلسفة الوضعية، وتستخدم لدراسة بعض السكان أو العينات، وجمع البيانات باستخدام أدوات البحث، تحليل البيانات هو الكمي والإحصائي
	خلاصة الدراسة	نسبة كفاية رأس المال وتكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي، ونسبة التمويل إلى الودائع كان لها تأثير إيجابي ومهم في الأداء المالي. في حين كان عدم تنفيذ التمويل له تأثير سلبي وغير مهم على الأداء المالي. علاوة على ذلك ، أثرت نسبة كفاية رأس المال ، وتكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي ،

		ونسبة التمويل إلى الودائع والتمويل غير المؤدي بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في إندونيسيا
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في استخدام البيانات الكمية والاحصائية وتختلف في حدود العينة المكانية والزمانية فضلاً عن الاختلاف في باقي متغيرات الدراسة
	مدى الإفادة	المساهمة في فهم كيفية قياس الأداء المالي وبالأخص في الجانب العملي نظرا لوجود بعض التشابه في الجانب الاحصائي بين الدراستين
2	عنوان الدراسة	Impact of Audit Committee Quality on the Financial Performance of Conventional and Islamic Banks أثر جودة لجنة المراجعة على الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية
	الباحث وتاريخ الدراسة	Haddad ,El Ammari, Bouri,2021
	الهدف	مقارنة تأثيرات جودة لجان المراجعة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية بين عامي 2010 و 2019.
	نوع الدراسة	دراسة تطبيقية
	طريقة الدراسة	للمصارف التقليدية والإسلامية المعنية بـ 112 مصرفًا من كل نوع. غطت البيانات التي تم جمعها من أربع قارات: أمريكا وآسيا وأفريقيا وأوروبا. تمت مقارنة التأثيرات باستخدام تحليل المربعات الصغرى
	خلاصة الدراسة	أن لجنة المراجعة خفضت ربحية كل من البنوك التقليدية والاسلامية. علاوة على ذلك ، فقد أضر بكفاءة البنوك التقليدية ولكنه أبلغ عن تأثير غير واضح داخل البنوك الإسلامية.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في اخذ متغير الأداء المالي كأحد محاور الدراسه وتختلف في تطبيق ومكان الدراسة اضافه الى الاختلاف في باقي متغيرات الدراسة
	مدى الإفادة	اثراء الجانب النظري إضافة الى معرفتنا في كيفية صياغة الفرضيات من خلال هذه الدراسة لما تتمتع به من ترتيب وتنظيم جيد وواضح في صياغة الفرضيات
3	عنوان الدراسة	Determinants of Financial Performance of Microfinance Banks in Kenya محددات الأداء المالي لبنوك التمويل الأصغر في كينيا
	الباحث وتاريخ الدراسة	Ngumo,Collins,David,2020
	الهدف	فحص محددات الأداء المالي لبنوك التمويل الأصغر في كينيا

	نوع الدراسة	المنهج الوصفي
	طريقة الدراسة	استخدمت بيانات ثانوية من 7 بنوك للتمويل الأصغر لمدة 5 سنوات من 2011 إلى 2015. تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام تحليل الارتباط والانحدار.
	خلاصة الدراسة	خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الكفاءة التشغيلية وكفاية رأس المال وحجم الشركة والأداء المالي لبنوك التمويل الأصغر في كينيا.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في اخذ متغير الأداء المالي كأحد محاور الدراسة وتختلف في تطبيق ومكان الدراسة
	مدى الإفادة	اغناء الجانب النظري
4	عنوان الدراسة	Eco-Banking in Relation to Financial Performance of the Sector—The Evidence from Poland الأعمال المصرفية البيئية فيما يتعلق بالأداء المالي للقطاع – الدليل من بولندا
	الباحث وتاريخ الدراسة	Zabawa,Kozyra ,2020
	الهدف	كيفية قياس المشاركة البيئية للقطاع المصرفي وكيفية ربط هذا النوع من المشاركة بالفعالية المالية للقطاع
	نوع الدراسة	المنهج الوصفي
	طريقة الدراسة	تم تطبيق عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) وطرق الترتيب الخطي و طريقة الجمع الموحدة والقياس التركيبي للتطور ، ومعاملات ارتباط بيرسون وسبيرمان لقياس المسؤولية البيئية للبنوك وفحص العلاقة التجريبية بين المشاركة البيئية وبيانات الأداء المالي للبنك. كما استخدمنا الأساليب التحليلية لدراسة التقارير المالية وغير المالية للبنوك
	خلاصة الدراسة	لا تؤكد الدراسة أي تأثير مباشر للنتائج المالية للبنوك على حجم مشاركتها البيئية.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في اخذ متغير الأداء المالي كأحد محاور الدراسة وتختلف في تطبيق ومكان الدراسة
	مدى الإفادة	اغناء الجانب النظري

5	عنوان الدراسة	تقييم أداء القطاع المالي في افريقيا
	الباحث وتاريخ الدراسة	أبو العز،2020
	الهدف	تقييم اداء القطاع المالي في الدول الأفريقية باستخدام المقاييس الكمية لتقييم الاداء المالي والتي تتضمن أربعة أنواع من المؤشرات وهم مؤشرات الشمول المالي والعمق المالي والكفاءة المالية والاستقرار المالي
	نوع الدراسة	المنهج التحليلي الوصفي
	طريقة الدراسة	استخدام أدوات التحليل المالي لقياس تقييم الأداء المالي للمصارف
	خلاصة الدراسة	تفاوت أداء الأنظمة المصرفية، نظرا لاختلاف مستوى التنمية المالية في الدول الافريقية المختلفة، مما أدى الى الضعف الملحوظ في معظم الدول الافريقية
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	التشابه في بعض من مؤشرات الأداء المالي وتختلف في الحدود الزمنية والمكانية
	مدى الإفادة	اثراء دراستنا في معلومات حول طرائق وقوانين قياس النسب التي تشير الى الأداء المالي
6	عنوان الدراسة	Financial Risk and Financial Performance: Evidence and Insights from Commercial and Services Listed Companies in Nairobi Securities Exchange, Kenya المخاطر المالية والأداء المالي: أدلة ورؤى من الشركات التجارية والخدمية المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية ، كينيا
	الباحث وتاريخ الدراسة	Onsongo, Muathe, Mwangi,2020
	الهدف	إلى تقييم انعكاسات المخاطر المالية على أداء الشركات التجارية والخدمات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية
	نوع الدراسة	المنهج الاستكشافي
	طريقة الدراسة	تم جمع البيانات الواردة في التقارير السنوية المنشورة للفترة 2013–2017. وتم تطبيق نموذج الانحدار مع استخدام نموذج التأثير العشوائي
	خلاصة الدراسة	مخاطر الائتمان لم يكن لها تأثير إيجابي كبير على العائد على حقوق الملكية(ROE) بينما كان لمخاطر السيولة تأثير سلبي كبير على العائد على حقوق الملكية وكان لمخاطر التشغيل تأثير إيجابي ضئيل على العائد على حقوق الملكية.

	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه الدراستان في اختيار الأداء المالي كأحد محاور الدراسة وتختلف في مكان تطبيق الدراسة
	مدى الإفادة	اغناء الجانب النظري
7	عنوان الدراسة	نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنلوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي واثره على معدلات الأداء المصرفي
	الباحث وتاريخ الدراسة	شحاتة،2019
	الهدف	تقديم نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنلوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية
	نوع الدراسة	دراسة نظرية وتطبيقية
	طريقة الدراسة	تم تنظيم خطة البحث في ستة محاور رئيسية لتحقيق أهدافه تمثلت في دراسة وتحليل ابتكارات التكنلوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي ، واستعراض الاطار المنهجي للشمول المالي واثرة على معدلات الأداء بالبنوك التجارية المصرية.
	خلاصة الدراسة	توصل الباحث الى مجموعة من النتائج العلمية والتطبيقية أهمها ارتكاز نجاح الشمول المالي على مدى تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي وتحسين أنظمة الائتمان وتسهيل أنظمة الضمانات.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	التشابه في بعض متغيرات الدراسة وتختلف في المدة الزمنية والمكانية
	مدى الإفادة	الحصول على معلومات عن مؤشرات الشمول المالي والتكنلوجيا التي اثرت بها دراستنا في الجانب العملي

1-1-3 دراسات خاصة بالمتغير التفاعلي (التكنلوجيا المصرفية)

الجدول (1-3) دراسات خاصة بالمتغير التفاعلي (التكنلوجيا المصرفية)

1	عنوان الدراسة	How does culture influence digital banking? A comparative study based on the unified model **كيف تؤثر الثقافة على الخدمات المصرفية الرقمية؟ دراسة مقارنة تعتمد على النموذج الموحد**
	الباحث وتاريخ الدراسة	Khan,2022
	الهدف	اكتشاف تأثير الثقافة على الخدمات المصرفية الرقمية في باكستان والصين
	نوع الدراسة	المنهج الوصفي
	طريقة الدراسة	باستخدام استطلاع عبر الإنترنت ، تم اختيار 360 عميلاً مصرفياً من باكستان و 410 عميلاً من الصين
	خلاصة الدراسة	كان التأثير الثقافي مهمًا في تحديد الاستخدام النهائي للخدمات المصرفية الرقمية. يقدم المقال رؤى أعمق توجه البنوك والمنظمين لتسهيل رقمنة الخدمات المصرفية في كل من الاقتصادين الباكستاني والصيني.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في اخذ التكنلوجيا المصرفية كأحد محاور الدراسة وتختلف في طريقة جمع وتحليل البيانات كما تختلف في مجتمع الدراسة
	مدى الإفادة	التعرف اكثر على الخدمات المصرفية والعوامل المؤثرة فيه
2	عنوان الدراسة	Influence of attitude on mobile banking acceptance and factors determining attitude of end-users in Ethiopia تأثير الموقف على قبول الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والعوامل التي تحدد موقف المستخدمين النهائيين في إثيوبيا
	الباحث وتاريخ الدراسة	Kejela, Porath,2021
	الهدف	معرفة أسباب التردد في استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول
	نوع الدراسة	دراسة استطلاعية
	طريقة الدراسة	عن طريق عينه مكونه من 394 مشتركًا في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في Dashen Bank و United Bank
	خلاصة الدراسة	موقف الشخص هو المفتاح لقبول الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ويمكن تفسير هذا الموقف بشكل أفضل من خلال الجمع بين عناصر TT مع TAM. نتيجة لذلك ، لتعزيز الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

		في إثيوبيا ، يُنصح البنوك بتحسين موقف المستخدمين المحتملين ، خاصة ، مع مراعاة عملية تعلم المستخدمين وسهولة استخدام الأنظمة
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في اخذ بعد الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وتختلف في الحدود الزمانية والمكانية وأسلوب التحليل
	مدى الإفادة	اغناء الجانب النظري والتعرف اكثر على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لتوسيع نطاقة لكونه متغير رئيس في هذا الدراسة
3	عنوان الدراسة	Battling COVID-19: The Effectiveness of Biometrics Towards Enhancing Security of Internet Banking in Malaysia محاربة COVID-19: فعالية القياسات الحيوية نحو تعزيز أمن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في ماليزيا
	الباحث وتاريخ الدراسة	Kassim, Ramayah, Mohamad,Shabbir,2021
	الهدف	تحديد عوامل الأمان التي تؤثر على ثقة العملاء في نية الاستمرار في استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في ماليزيا
	نوع الدراسة	استطلاعية
	طريقة الدراسة	عن طريق مجموعه من المجيبين والبالغ عددهم 227 شخص
	خلاصة الدراسة	ستمكن النتائج التي قدمتها الدراسة مزودي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من التفكير بجدية في العوامل التي ستؤثر على ثقة العملاء تجاه نية الاستمرار في استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، قد توفر هذه الدراسة اتجاهًا فيما يتعلق بالعوامل الأمنية باعتبارها أهم العوامل التي يجب تسليط الضوء عليها عندما تتضمن ثقة العملاء باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. قد تؤدي فعالية حل القياسات الحيوية كأحد ميزات الأمان إلى زيادة مستوى ثقة العملاء عند التعامل مع المعاملات عبر الإنترنت
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في اخذ متغير التكنلوجيا المصرفية كأحد محاور الدراسة وتختلف في تطبيق ومكان الدراسة
	مدى الإفادة	التعرف على احد ابعاد التكنلوجيا المصرفية الا وهو الخدمات المصرفية عبر الانترنت لاستخدامه هنا كمتغير رئيس

4	عنوان الدراسة	Intention to use mobile banking services: extended model نية استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: نموذج موسع
	الباحث وتاريخ الدراسة	Alkhawaldeh,Matar,Al-Rdaydeh,2021
	الهدف	تقييم العوامل التي تؤثر على استخدام العملاء للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول
	نوع الدراسة	استطلاعية
	طريقة الدراسة	جمع المسح بيانات من 205 مستخدم للهاتف المحمول لديهم تجاربهم الخاصة مع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول التي تقدمها البنوك الخاصة في الأردن ، وتم تحليل هذه البيانات باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM).
	خلاصة الدراسة	سهولة الاستخدام المتصورة، والفائدة المتصورة، والوعي المتصور، والمصداقية المصرفية المتصورة، وتأثير المجموعة المرجعية كان لها تأثير إيجابي على استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول من قبل العملاء. يجب على البنوك أن تأخذ هذه العوامل في الاعتبار لتعزيز التصورات الإيجابية للعملاء عن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في اخذ متغير التكنلوجيا المصرفية كأحد محاور الدراسة وتختلف في تطبيق ومكان الدراسة
	مدى الإفادة	اغناء الجانب النظري
5	عنوان الدراسة	اثر استخدام تكنلوجيا المعلومات على تحسين جودة الخدمة المصرفية
	الباحث وتاريخ الدراسة	كروش واخرون،2020
	الهدف	توضيح تكنلوجيا المعلومات واثرها في جودة الخدمة المصرفية
	نوع الدراسة	المنهج الوصفي
	طريقة الدراسة	طرح مجموعة من التساؤلات لإعطاء رؤية شاملة حول الموضوع ومحاولة الإجابة عنها من خلال الاستبانه
	خلاصة الدراسة	تكنولوجيا المعلومات تسهم في تقديم منتجات جديدة وخدمات متنوعة بتقنية مختلفة ومتفوقة على المنافسين وكذلك طرح الخدمات المصرفية بمستوى عالً وبجودة عالية، كما ان القنوات الالكترونية مصدراً لجودة الخدمات المصرفية بصورة كبيرة.

	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه دراستنا الحالية مع الدراسة السابقة في دراسة التكنلوجيا كجانب من جوانب الدراسة وتختلف في باقي المتغيرات المطروحة في دراستنا كما تختلف في المدة الزمنية والمكانية
	مدى الإفادة	اثراء دراستنا في معلومات حول التكنلوجيا وكيفية دمج التكنلوجيا في المجال المصرفي
6	عنوان الدراسة	Impact of E-Banking Service Quality on Customer Satisfaction تأثير جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء
	الباحث وتاريخ الدراسة	Sharma, Singh, 2020
	الهدف	قياس تأثير جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا العملاء
	نوع الدراسة	منهج وصفي
	طريقة الدراسة	يتم استخدام طريقة البيانات الأولية لجمع البيانات باستخدام طريقة المقابلة لأكثر من 504 مستجيبين. تم اعتماد تقنية أخذ العينات العشوائية للمسح من خلال الحفاظ على العناية الواجبة لتوافر العملاء وسهولة. تم استخدام تقنية الانحدار المتعدد لقياس تأثير بُعد جودة الخدمة على رضا العملاء
	خلاصة الدراسة	سلطت هذه الدراسة الضوء على أهمية جودة الخدمة في رضا العملاء. يميل العميل إلى استخدام الخدمة مرارًا وتكرارًا إذا كان راضيًا عن استخدام الخدمات الحالية. ومن هنا استنتجت نتائج الدراسة أن الملموسة والمصداقية والاستجابة والأمن والتواصل تؤثر على رضا العملاء تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في اخذ متغير التكنلوجيا المصرفية كأحد محاور الدراسة وتختلف في تطبيق ومكان الدراسة
	مدى الإفادة	اغناء الجانب النظري
7	عنوان الدراسة	Determinants of customer acceptance of e-banking in Iraq using technology acceptance model محددات قبول العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية في العراق باستخدام نموذج قبول التكنولوجيا
	الباحث وتاريخ الدراسة	Mousa ,Aljshamee ,Nasir,2020
	الهدف	التعرف على محددات الخدمات المصرفية الإلكترونية في العراق.
	نوع الدراسة	دراسة استطلاعية

	طريقة الدراسة	باستخدام نموذج قبول التكنولوجيا TAM من خلال اختيار عينة للعديد من عملاء وموظفي البنوك العراقية لتحديد محددات قبول المستخدم للخدمات المصرفية الإلكترونية. تم إجراء دراسة أولية لتحديد محددات قبول المستخدم للخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل تجريبي. لجمع البيانات، تم استخدام الأسلوب الكمي المتمثل في الاستبيان. العينة المختارة للتحقيق هي 200 (عملاء وموظفون). استخدمت عدة طرق لتحليل البيانات مثل الانحدار الهرمي، ANOVA أحادي الاتجاه، الإحصاء الوصفي، اختبار t وكذلك نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM)
	خلاصة الدراسة	هناك عدة محددات للخدمات المصرفية الإلكترونية في العراق والتي حددتها هذه الدراسة. علاوة على ذلك ، تؤكد هذه الدراسة أن التغلب على تلك المحددات سيعطي تأثير إيجابي للغاية على الخدمات المصرفية الإلكترونية.
	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في اخذ متغير التكنولوجيا المصرفية كأحد محاور الدراسة وتختلف في تطبيق ومكان الدراسة
	مدى الإفادة	اغناء الجانب النظري
8	عنوان الدراسة	Consumer Use of Mobile Banking (M-Banking) in Saudi Arabia: Towards an Integrated Model استخدام المستهلك للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في المملكة العربية السعودية: نحو نموذج متكامل
	الباحث وتاريخ الدراسة	Kizgin Baabdullah, Alalwan, Rana, Patil,2019
	الهدف	تدرك هذه الدراسة الحاجة إلى اختبار العوامل الرئيسة التي يمكن أن تتنبأ باستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وكذلك كيف يمكن أن يسهم استخدام مثل هذا النظام في رضا العملاء وولاء العملاء.
	نوع الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
	طريقة الدراسة	تم إجراء استبانة لجمع البيانات المطلوبة من العينات الملائمة لعملاء البنك السعودي.
	خلاصة الدراسة	تم العثور على العوامل الرئيسة – توقع الأداء، وقيمة السعر، وتسهيل الظروف، ودافع المتعة، والعادات، وجودة النظام وجودة الخدمة – أن يكون لها تأثير كبير في سلوك الاستخدام الفعلي. و اعتماد البيانات الرقمية من أجل تحليلها استنتاجيًا باستخدام SEM

	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في استخدام بعد التكنلوجيا عبر الهاتف المحمول وتختلف من حيث بقية الابعاد وطريقة الدراسة و العينة
	مدى الإفادة	دعم الجانب النظري فيما يخص استخدام الهاتف المحمول كأحد ابعاد التكنلوجيا المصرفية

1-1-4 مناقشة الدراسات السابقة

بعد الخوض وتفحص الدراسات السابقة المذكورة آنفا في مجال الشمول المالي والأداء المالي والتكنلوجيا المصرفية، تمكن الباحث من تثبيت الملاحظات الاتية:

- **أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

1- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اختيار القطاع المصرفي كعينة للبحث

2- تتشابه الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في استخدام نموذج CAMELS كمقياس للأداء المالي

3- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اختيار المنهج الوصفي التحليلي لفهم خصائص متغيرات الدراسات

4- اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في اختيار الحدود الزمنية للدراسة

5- استخدم الباحث في الدراسة الحالية متغير التكنلوجيا المصرفية كمتغير تفاعلي محاوله منه بالإسهام المعرفي في دعم العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي

6- اعتمدت الدراسة الحالية على المقاييس الكمية فقط في جمع البيانات عكس ما قامت به بعض الدراسات السابقة في جمع البيانات عن طريق أسلوب الاستبانة

7- اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة من خلال قياس متغيرات الدراسة

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة**

اسهمت الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري والعملي للدراسة الحالية، ومساعدة الدراسة في تحديد المتغيرات الرئيسة الحالية وأبعادها، ومدى إمكانات تطبيقها في البيئة العراقية المتمثلة في القطاع المصرفي العراقي، والذي ساعد الدراسة الحالية في تحديد الفجوة المعرفية وكما يلي:

1- الاطلاع على منهجية الدراسات ومحاولة الإفادة منها واغناء الجانب النظري لدراستنا الحالية.

2- الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات من اجل تحديد نوع العينة المناسبة للدراسة الحالية.

3- الإفادة من الدراسات السابقة في تحديد المقاييس الكمية لمتغيرات الدراسة (الشمول المالي والأداء المالي والتكنلوجيا المصرفية).

4- معرفة ما توصلت الية تلك الدراسات وما التوصيات بشأن ذلك والانطلاق من حيث انتهت تلك الدراسات

5- الاطلاع على المصادر المستخدمة في الجانب النظري والتعرف على اراء الكتاب والباحثين

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

توطئة: الهدف الأساسي من منهجية الدراسة هو تحديد مشكلة الدراسة التي تعد الإطار العام الذي تتمحور عليه الدراسة بجوانبها كافة سواء في الجانب النظري ام الجانب العملي، اذ ان الباحث يسعى من خلال هذا المبحث الى الاعتماد على ما تمت دراسته والاطلاع عليه من دراسات سابقة ذكرت في المبحث السابق، وبعد تحديد المشكلة يعتمد اغلب الباحثين على اجراء الدراسة الأولية (pilot study) للتأكد علميا من وجود مشكلة وهو ما تم اعتماده في الدراسة الحالية، فيما بعد يتم عرض اهداف واهمية وفرضيات وحدود وتصميم ومجتمع الدراسة.

1-2-1 مشكلة الدراسة:

أدى الوعي المتزايد لأنشطة الشمول المالي في جميع انحاء العالم الى زيادة الطلب من قبل أصحاب المصالح بما في ذلك المنظمات الدولية والحكومية على المؤسسات المالية والمصارف لتقديم معلومات إضافية عن الأنشطة الحالية والمستقبلية والاستراتيجيات وذلك لتحديد أنشطة الشمول المالي نظرا لأهميتها ومع ذلك – حتى الان – لا يعرف الا القليل جدا حول مشاركة المصارف في أنشطة الشمول المالي والافصاح عن هذه الأنشطة وتأثيرها في الأداء. (عبد الدايم، 4:2019)

وبما ان الشمول المالي أصبح من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من قبل دول العالم المتقدمة والنامية، إذ توجد الكثير من العوائق عندما تعمل الدول على تطبيق الشمول المالي، وذلك بسب ضعف المتطلبات الأساسية التي يقوم عليها الشمول المالي. (حسن، 4:2018)

ويعد الشمول المالي احد التوجهات المعاصرة لمعظم الأنظمة المالية والمصرفية الحديثة حول العالم، لما تشكله من اهميه ودور كبير لإتاحة الخدمات المالية والمصرفية المتنوعة ولكل فئات المجتمع باقل وقت وجهد وكلفه واستجابة لهذا التوجه العالمي شرع البنك المركزي العراقي في تطبيق مبادرته المعروفة حول الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي، وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في هذا الميدان الا ان ممارسات الشمول المالي وتطبيقاته مازالت ضعيفة في النظام المصرفي العراقي و لا تنسجم حتى مع معايير هذه الممارسة في البلدان المجاورة للعراق وكذلك في البلدان العربية الشقيقة، ويمكن تشخيص ذلك جليا من خلال قراءة مؤشرات الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي ومقارنتها مع مثيلاتها في البلدان المذكورة.

واعتماداً على الادبيات والفجوة المعرفية اختارت الدراسة المتغير التفاعلي (التكنلوجيا المصرفية) والمبرر لاختياره دورة المهم في التأثير بالمصارف إذ تعتبر التكنلوجيا المصرفية في مراحلها الأولى ولا يتم استخدامها كأداة توفير كبيرة في تكاليف التشغيل للمصارف وفي تحسين العلاقات مع العملاء.

اذ تم التأكد من واقع مشكلة الدراسة من الناحية الميدانية من خلال إجابة ثلاثون مدير من ثلاثين مصرف ما بين حكومي واهلي عن الأسئلة في قائمة الفحص (الاستطلاع والتحليل الكامل في الملحق (1))، واظهرت النتائج سلبا على الاداء المصرفي الشامل، ويكشف عن مشكلة ميدانية تخص القطاع المصرفي عينة الدراسة.

وبناء على ما تقدم تلخص الدراسة الحالية اشكالية الدراسة بالتساؤل الاتي:

(ما مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي في الأداء المالي له، وهل يوجد للتكنلوجيا المصرفية دور في هذا التأثير؟)

1-2-2 تساؤلات الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة التي تم استعراضها في الفقرة المذكورة آنفًا، وفي ضوء ما سبق يمكن أن تُعكس إشكالية الدراسة بالتساؤلات الآتية: -

1- هل هناك علاقة بين الشمول المالي والأداء المالي.
2- هل هناك علاقة بين التكنلوجيا المصرفية والأداء المالي.
3- هل هناك علاقة بين الشمول المالي والأداء المالي في ضل وجود الدور التفاعلي للتكنلوجيا المصرفية.

1-2-3 اهداف الدراسة:

لغرض الوصول الى استنتاجات تعكس الواقع الفعلي للمفاهيم المؤثرة في الأداء المالي لدى القطاع المصرفي وتقديم توصيات تحاول المساهمة في تحسينه تهدف الدراسة الحالية الى زيادة وعي المصارف في أهمية الشمول المالي لتطوير الأداء المالي المصرفي من خلال:

1- اختبار علاقة التأثير المباشر بين الشمول المالي والأداء المالي.
2- اختبار علاقة التأثير المباشر بين التكنلوجيا المصرفية والأداء المالي.
3- اختبار الدور التفاعلي الذي يحدثه المتغير التفاعلي في العلاقة بين الشمول المالي والأداء المالي.

1-2-4 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة الحالية من خلال جانبين هما الأهمية النظرية والتطبيقية

1- الأهمية النظرية وتكمن في النقاط الاتية: -

أ- تقديم إطار نظري يستوعب متغيرات الدراسة من خلال عرض خلاصة أفكار الباحثين والمفكرين في هذا المجال وعلية تعد الدراسة الحالية محاولة لردم الفجوة المعرفية بين المتغيرات.

ب- انها اعتمدت على اختبار ثلاثة متغيرات (الشمول المالي، الأداء المالي، التكنلوجيا المصرفية) مجتمعة في الواقع العراقي للقطاع المصرفي.

ت- ربطت بين الشمول المالي كمتغير مستقل بالأداء المالي كمتغير تابع من خلال مجموعة camels مع وجود المتغير التفاعلي التكنلوجيا المصرفية التي تدخل في الصيرفة العراقية بصورة جامحة في وقتنا الحاضر.

ث- تعد الدراسة خريطة طريق للدراسات القادمة في مواضيع الشمول المالي والأداء المالي والتكنلوجيا المصرفية.

2- الأهمية التطبيقية ويمكن تحديدها بالآتي: -

أ- تحديد مدى مساهمة مؤشرات الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي.

ب- تعد الدراسة خريطة طريق للوصول الى الفئات المستبعدة في المجتمع من حيث الاستفادة من الخدمات المصرفية.

ت- الفوائد والايجابيات التي سيحصل عليها النظام المصرفي العراقي من خلال تعزيز الشمول المالي.

ث- تقديم توصيات علمية وعملية للقطاع المصرفي في تحقيق الشمول المالي.

1-2-5 مبررات الدراسة:

ان مسوغات الدراسة تنقسم الى مسوغات نظرية ومسوغات تطبيقية كما يأتي: -

1- المبررات النظرية

نظرا لندرة الدراسات التي تجمع بين متغيرات الدراسة الحالية على وفق علم الباحث، اذ يحاول الباحث ومن خلال الجانب النظري توضيح طبيعة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي بأبعادها الاربعة في متغير الأداء المالي من خلال الدور التفاعلي للتكنلوجيا المصرفية. إذ تحاول هذه الدراسة القاء الضوء على الشمول المالي واهميته وتحدياته والدور الذي يؤديه في تحقيق الأداء المالي، كما تعد هذه الدراسة حسب معرفة الباحث واحدة

من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع في واحده من اهم القطاعات في العراق، فان مثل هذه الدراسة قد تسهم في فتح افاق جديده من خلال تطبيق التكنلوجيا المصرفية الحديثة ودورها في تعزيز الشمول المالي، إذ أن نتائج هذه الدراسة توقع ان تفيد في فهم العلاقة بين المتغيرات الثلاث فضلا عن معرفة كيفية استغلال التكنلوجيا الحديثة في الرفع من مستوى الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي

2- المبررات التطبيقية

ان اختيار القطاع المصرفي العراقي كمجال للدراسة نظراً لأهميته في الاقتصاد العراقي، ولدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، كما وله أهمية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإدخال وتوطين التقنيات المصرفية الحديثة من الصراف الآلي والحسابات المصرفية المتطورة التي تسهم في الرفع من مستوى الأداء المالي للمصارف ومواكبة القطاعات المصرفية الدولية. وسبب تحديد القطاع المصرفي في دراستنا الحالية نظراً لتوافر البيانات من خلال النشرات السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي إضافة الى ابعاد مؤشرات الشمول المالي والتكنلوجيا المصرفية التي تتعلق بأجمالي المصارف ويصعب قياسها على مستوى مجموعة محددة من المصارف.

1-2-6 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالإطار النظري لكل من الشمول المالي والأداء المالي والتكنلوجيا المصرفية، وعلى المنهج التحليلي لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقة بين المتغيرات فيما يتعلق بحالة الدراسة على القطاع المصرفي العراقي

1-2-7 الإطار المفاهيمي للدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضمن اطارها النظري والعملي تم تطوير انموذج فرضي يعبر عن طبيعة العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة الذي تم استخلاصه من واقع الدراسات السابقة. وكما هو مبين في الشكل (1-1)

وتجدر الإشارة الى سبب استبعاد مؤشر الإدارة في متغير الأداء المالي في هذه الدراسة الى عدم وجود قياس كمي لها مما اضطر الباحث الى استبعادها لكون جميع متغيرات الدراسة مقاسة بشكل كمي.

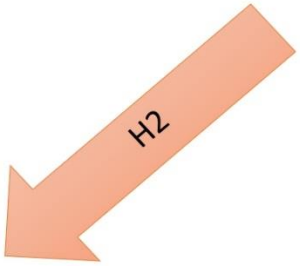

التكنلوجيا المصرفية

١-الخدمات المصرفية عبر الانترنيت
- عدد تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS) بالدولار
- عدد تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS) بالدينار
- قيمة تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS) بالدولار
- قيمة تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS) بالدينار
- عدد تبادل الاوامر (CT) بالدينار
- عدد تبادل الاوامر (CT) بالدولار
- قيمة تبادل الاوامر (CT) بالدينار
- قيمة تبادل الاوامر (CT) بالدولار
- عدد الصكوك (CH) بالدينار
- عدد الصكوك (CH) بالدولار
- قيمة الصكوك (CH) بالدينار
- قيمة الصكوك (CH) بالدولار

٢-الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول
- عدد التحويلات لـ Zain cash
- قيمة التحويلات لـ Zain cash
- عدد التحويلات لـ Asia hawala
- قيمة التحويلات لـ Asia hawala

(Tskhadadze:2018)
(Midika:2016)

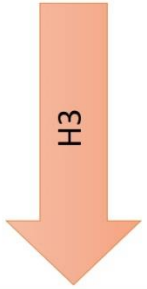

الأداء المالي

١-كفاية راس المال C
٢-جودة الأصول A
- نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي القروض
- نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي الموجودات
- نسبة الديون متأخرة التسديد على راس المال

٣-الربحية E
- نسبة العائد على الموجودات
- نسبة العائد على حقوق المالكين
- نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل

٤-السيولة L
- نسبة تغطية السيولة
- نسبة صافي التمويل المستقر
- الموجودات السائلة على المطلوبات قصيرة الاجل
- الموجودات السائلة على اجمالي الودائع
- الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات
- الائتمان النقدي على الودائع
- فجوة التمويل

٥-الحساسية الى مخاطر السوق S
- القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض
- العائد على الأسهم
- هامش صافي الفائدة (NIM)

(SEZAL:2021)

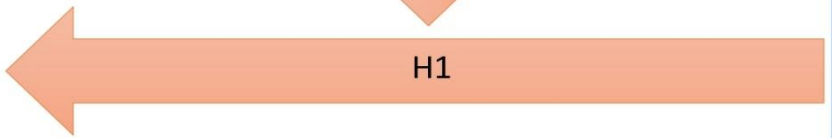

الشمول المالي

١-مؤشر الوصول الى الخدمات المالية
- الكثافة المصرفية
- الانتشار الصرفي
- عدد الصراف الالي ATM لكل ١٠٠٠كم2
- عدد نقاط البيع POS لكل ١٠٠٠ كم٢

٢- مؤشر استخدام الخدمات المالية
- عدد الحاسبات المصرفية /اجمالي عدد السكان
- عدد البطاقات المصرفية/اجمالي عدد السكان

٣- مؤشر العمق المصرفي
- ائتمان القطاع الخاص /الناتج المحلي الإجمالي
- ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي

٤- المؤشر التجميعي

(Demirguc-Kunt ,et at:2018)

الشكل (1-1) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى الادبيات

- **وصف الانموذج الفرضي:**

يتكون المخطط الفرضي على ثلاث مجموعات من المتغيرات، تمثل المجموعة الأولى الشمول المالي والذي يحتوي على تسع مؤشرات، والمجموعة الثانية الأداء المالي والذي يحتوي على سبعة عشر مؤشر، اما المجموعة الثالثة فقد مثلت التكنلوجيا المصرفية والتي تحتوي على ستة عشر مؤشر، ليصبح مجموع مؤشرات الدراسة اثنان واربعون مؤشر، وتقسم المجاميع الى:

المتغير المستقل: الشمول المالي: اهم ابعاد الشمول المالي هي:

1-مؤشر الوصول الى الخدمات المالية

- الكثافة المصرفية
- الانتشار الصرفي
- عدد الصراف الاليِATM لكل 1000كم2
- عدد نقاط البيع POS لكل 1000 كم2

2- مؤشر استخدام الخدمات المالية

- عدد الحاسبات المصرفية /اجمالي عدد السكان
- عدد البطاقات المصرفية/اجمالي عدد السكان

3- مؤشر العمق المصرفي

- ائتمان القطاع الخاص /الناتج المحلي الإجمالي
- ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي

4- المؤشر التجميعي

المتغير التابع: الأداء المالي واهم أبعاده معيار (camels) وهو:

1-كفاية راس المال C

2-جودة الأصول A

- نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي القروض
- نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي الموجودات
- نسبة الديون متأخرة التسديد على راس المال

3-الربحية E

- نسبة العائد على الموجودات
- نسبة العائد على حقوق المالكين
- نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل

4-السيولة L

- نسبة تغطية السيولة
- نسبة صافي التمويل المستقر
- الموجودات السائلة على المطلوبات قصيرة الاجل
- الموجودات السائلة على اجمالي الودائع
- الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات
- الائتمان النقدي على الودائع
- فجوة التمويل

5-الحساسية الى مخاطر السوق S

- القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض
- العائد على الأسهم
- هامش صافي الفائدة (NIM)

المتغير التفاعلي: التكنلوجيا المصرفية واهم ابعادها:

1-الخدمات المصرفية عبر الانترنيت

- عدد تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS) بالدولار
- عدد تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS) بالدينار
- قيمة تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS) بالدولار
- قيمة تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS) بالدينار
- عدد تبادل الاوامر (CT) بالدينار
- عدد تبادل الاوامر (CT) بالدولار
- قيمة تبادل الاوامر (CT) بالدينار
- قيمة تبادل الاوامر (CT) بالدولار
- عدد الصكوك (CH) بالدينار
- عدد الصكوك (CH) بالدولار
- قيمة الصكوك (CH) بالدينار
- قيمة الصكوك (CH) بالدولار

2-الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

- عدد التحويلات لـ Zain cash
- قيمة التحويلات لـ Zain cash
- عدد التحويلات لـ Asia hawala
- قيمة التحويلات لـ Asia hawala

1-2-8 تطوير الفرضيات:

واعتمادا على ما ورد ذكره في مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها وكذلك انموذج الدراسة فان فرضيتنا ستكون على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة الأولى: هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية لمؤشرات الشمول المالية في الأداء المالي لدى القطاع المصرفي.

وتنبثق من الفرضية الرئيسة الاولى عدة فرضيات فرعية هي:

- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للكثافة المصرفية في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للانتشار المصرفي في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية لعدد ATM في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية لعدد POS في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية لعدد الحسابات المصرفية/عدد السكان في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية لعدد البطاقات المصرفية/عدد السكان في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية لائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية لودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للمؤشر التجميعي في الأداء المالي

الفرضية الرئيسة الثانية: هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للتكنلوجيا المصرفية في الأداء المالي لدى القطاع المصرفي

وتنبثق من الفرضية الرئيسة الثانية عدة فرضيات فرعية هي:

- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للخدمات المصرفية عبر الانترنت في الأداء المالي
- هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في الأداء المالي

الفرضية الرئيسة الثالثة: هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الأداء المالي

وتنبثق من الفرضية الرئيسة الثالثة عدة فرضيات فرعية هي:

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في كفاية راس المال
- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في جودة الاصول
- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الربحية
- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في السيولة
- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الحساسية الى مخاطر السوق

1-2-9 حدود الدراسة:

الحدود المكانية متمثلة بالقطاع المصرفي في العراق والذي يشمل (البنك المركزي العراقي، مصارف القطاع الحكومي ومصارف القطاع الخاص) اما الحدود الزمانية متمثلة بالمدة من (2015-2020) م، البالغة (6) سنوات، والمبرر لهذا الاختيار هو توافر البيانات عنها ولأنها تشتمل كذلك على المدة الزمنية التي بدأ فيها تطبيق مبادرة البنك المركزي العراقي حول الشمول المالي عام (2017).

1-2-10 تصميم الدراسة:

من اجل تحقيق اهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة ين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والاثار التي تحدثها. كما يساعد المنهج الوصفي التحليلي على فهم خصائص متغيرات الدراسة والتفكير بشكل منهجي فضلاً عن المساعدة في اتخاذ القرارات

1-2-11 نبذة عن القطاع المصرفي العراقي:

يعود تاريخ القطاع المصرفي العراقي الى عام 1890عندما افتتح البنك العثماني اول فرع له في العراق، تلاه افتتاح فرع للبنك الشرقي (البريطاني) عام 1912 وفي عام 1918 افتتح البنك الشاهنشاهي (imperial bank) الإيراني فروعه في العراق (جاسم،126:2007). بقيت فروع المصارف الأجنبية الثلاثة المذكورة محتكرة للعمل المصرفي في العراق حتى عام 1935 حينما تم تأسيس المصرف الزراعي الصناعي الذي استمر بمزاولة اعماله حتى تم تقسيمه الى مصرفين هما: المصرف الزراعي والمصرف الصناعي عام 1940. تأسس مصرف الرافدين في عام 1941كاول مصرف تجاري لمزاولة اعمال الصيرفة التجارية، اضافه الى ممارسة اختصاصات البنك المركزي العراقي بسبب عدم وجود بنك مركزي في ذلك الحين. في عام 1947 تم تأسيس المصرف الوطني العراقي، والذي تحول الى البنك المركزي لاحقا في عام 1956.[1]

[1] https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/6/19

شهدت فتره الخمسينيات تأسيس عدد من المصارف العربية والأجنبية لكنه في عام 1964 صدر قانون المصارف رقم(100) والذي تم بموجبة تأميم القطاع المصرفي، ودمج المصارف الخاصة بأربع مجموعات مصرفية ، إضافة الى مصرف الرافدين عام1974، وبذلك انهت الحكومة وجود المصارف الأجنبية والخاصة في العراق ، وفي منتصف الثمانينات من القرن المنصرم اصبح الجهاز المصرفي العراقي يتألف من البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين ، والزراعي ، والصناعي ، والعقاري ، ثم تم انشاء مصرف الرشيد في عام 1988 لتخليص مصرف الرافدين من مواجهه مشكلات الخارجية التي تحملها ، وعجزه عن التسديد.[2]

لقد تم تعديل قانون البنك المركزي العراقي لسنة 1976 ليسمح مجددا بأنشاء المصارف الخاصة وابتدأ بمصرفين فقط. وفي عام 2004 صدر قانون المصارف العراقية رقم 94، والذي سمح للمصارف الأجنبية بالعمل في الأسواق العراقية من جديد، مما ساهم في زيادة عدد المصارف التي تعمل في العراق حوالي 60 مصرفا بين حكومية وخاصة واجنبية.

ويتألف الجهاز المصرفي في العراق حسب آخر الإحصائيات من ستة وسبعون مصرفاً بالإضافة الى البنك المركزي، منها سبعة مصارف حكومية وتسعة وستون مصرفًا خاصًا محليًا وأجنبيًا، وأن العدد الأكبر منها هي المصارف التجارية وعددها أربعون مصرفًا، تليها المصارف الإسلامية بواقع تسعة وعشرين مصرفًا، على النحو الموضح في الشكل رقم (1-3):

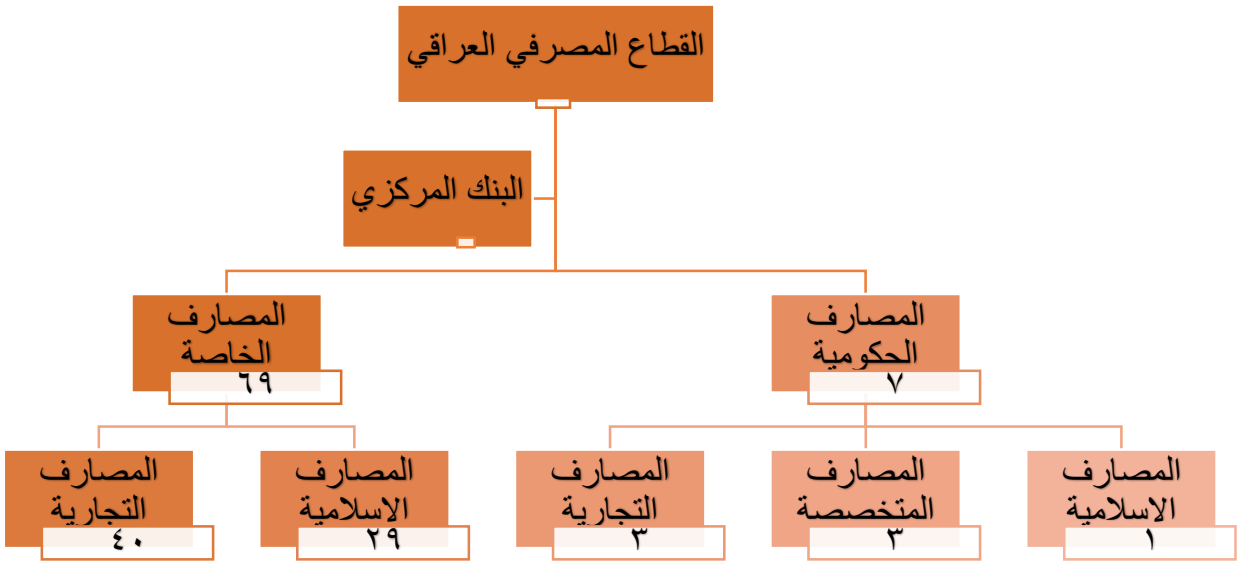

الشكل (1-2) هيكل القطاع المصرفي العراقي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي 2020

[2] https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/17/تأميم-المصارف-العراقية-تعرف-أكثر-على

1-2-12 طرائق عرض وتحليل النتائج

اعتمدت الدراسة أساليب احصائية متعددة لتحليل البيانات وتعزيز نتائج الدراسة، وقد اشتملت تلك الأساليب على الاتي :

1- تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple linear regression analysis)

يتمثل هذا التحليل بصياغة معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة والتنبؤ بقيم مستقبلية، ويعد تحليل الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية المهمة لضمان دقة الاستدلال لغرض تحسين نتائج البحث عن طريقة الاستعمال الأمثل للبيانات في ايجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث، ويؤشر هذا التحليل انحدار المتغير التابع (y) على متغير مستقل واحد (x) والذي يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر في المتغير المستقل. (marill,2004:87). ويعبر عن الانحدار الخطي البسيط بالمعادلة الآتية

$$y=a+bx$$

y=المتغير التابع **a**=قيمه ثابته **b**=ميل الانحدار (y)على (x) **X**=المتغير المستقل

2- تحليل المسار

تحليل المسار هو شكل من أشكال التحليل الإحصائي للانحدار الذي يستخدم لتقييم النماذج السببية بين السبب والاثر، وان احدى فوائده هي تجزئة معامل الارتباط الى التأثير المباشر للسبب في الأثر والتأثير غير المباشر للسبب في الأثر من خلال مسالك عبر مسببات أخرى. ومن خلال فحص العلاقات بين متغير تابع ومتغيرين مستقلين أو أكثر باستخدام هذه الطريقة، يمكن تقدير كل من حجم وأهمية الروابط السببية بين المتغيرات. (عبد العظيم،53:2009)

3- الاختبار الاحصائي (F -test)

يعين هذا الاختبار معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، يعني ذلك وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع وبخلاف ذلك ترفض فرضية التأثير. ويعبر عنه بالمعادلة الأتية:

F= (متوسط مجموع مربعات الانحدار /متوسط مجموع مربعات الخطأ)

4- الاختبار الاحصائي (t-test)

هو نسبة مغادرة القيمة المقدرة للمعلمة من قيمتها المفترضة إلى الخطأ المعياري. يتم استخدامه في اختبار الفرضيات لتحديد ما إذا كان سيتم دعم أو رفض فرضية العدم.

5- معامل التحديد (R2) (coefficient of determination)

إنها إحصائية تستخدم في سياق النماذج الإحصائية التي يكون هدفها الرئيس إما التنبؤ بالنتائج المستقبلية أو اختبار الفرضيات ويستعمل لمعرفة نسبة تفسير المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ في المتغير التابع.

6- **معامل الانحدار (بيتا) :**

هي ميل خط الانحدار والذي يشخص مقدار التغير في قيمة المتغير التابع في حال حصول تغير في قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة (عبد المنعم :2005، 11).

7- القيمة الاحتمالية (probability value)

في الإحصاءات، فإن قيمة P هي احتمال الحصول على النتائج الأقل تقريبا مثل النتائج المرصودة لاختبار الفرضية الإحصائية، على افتراض أن الفرضية البديلة صحيحة. يتم استخدام قيمة P كبديل لنقاط الرفض لتوفير أصغر مستوى من الأهمية التي سيتم فيها رفض الفرضية العدم. قيمة P أصغر تعني أن هناك أدلة أقوى لصالح الفرضية البديلة.

8- **البرنامج الاحصائي (Statistical Package for the Social Sciences)**

واختصاره SPSS يستعمل في اجراء معظم التحليلات الاحصائية بكل اشكالها ومنها الاحصاء الوصفي واختبر الفرضيات وتحليل التباين والارتباط والانحدار لمساعد الباحثين لاتخاذ القرارات الصحيحة. (جودة:2009، 7).

9- **المنهج الوصفي التحليلي:** أحد اهم الاساليب الاحصائية التي يستفيد منها الباحثون عند جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمشكلة معينة يعقبه ترتيب للبيانات في جداول إحصائية أو أشكال بيانية لإعطاء صورة عامة عن المشكلة المدروسة، من دون التطرق إلى توضيح أمور أخرى، كاستخلاص النتائج وتفسيرها

الفصل الثاني

الإطار النظري

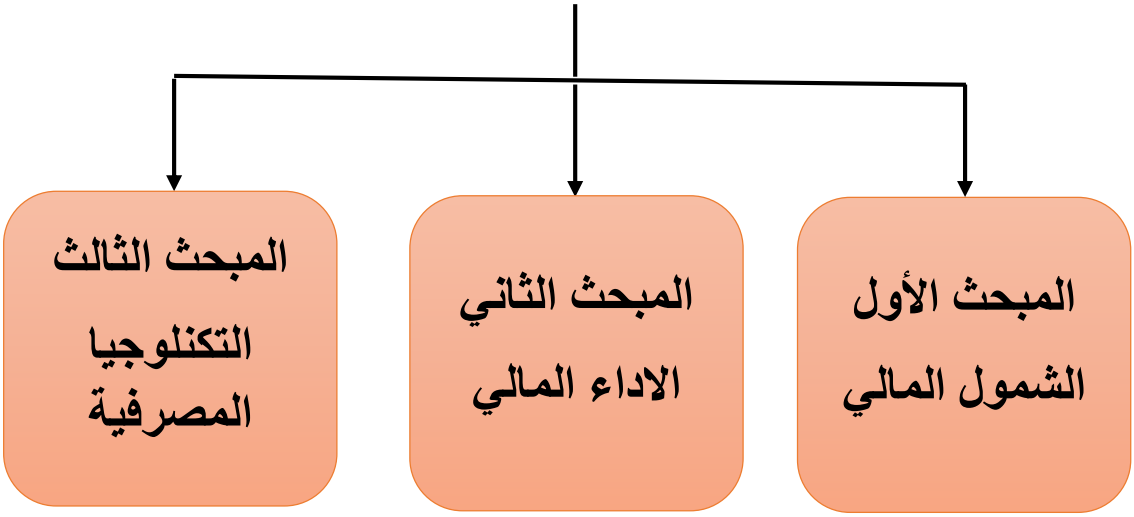

تمهيد:

إن الإطار النظري ومكوناته أحد الأجزاء الأساسية لأي بحث علمي، بحيث يشكل الفقرة الثانية للبحث ويأتي بعد الانتهاء من منهجية الدراسة، وهو يتمثل بصياغة أو هيكلة الظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها، بحيث يشرح العلاقات والتدخلات التي تتعلق بالظاهرة أو الفكرة. كما يشكل الإطار النظري للبحث الأساسي الذي تبنى عليه الفكرة التي يقوم الباحث بدراستها، وهو العمود الفقري للبحث العلمي، وفي ضوء ذلك قسم الباحث هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وكما يلي:

المبحث الأول: الشمول المالي

المبحث الثاني: الأداء المالي

المبحث الثالث: التكنلوجيا المصرفية

المبحث الأول: الشمول المالي

توطئة:

الشمول المالي أو الاشتمال المالي، مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمّشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، وبالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام الهاتف، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية. ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرائق السلسة والبسيطة وبأقل التكاليف، وتحرص المصارف على تحفيز القطاع المالي، لنشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية، من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشروعات المتناهية في الصغر، مع زيادة عدد الصرافات الآلية أو ماكينات" ATM " لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها بين طبقات المجتمع، مع تطوير التكنلوجيا من خلال انظمة الدفع والتسوية، مستخدمة في ذلك الاتصالات، لتقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول. ويتطلب ذلك تقديم بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن قاعدة بيانات.

سيتم تناول المبحث الأول من خلال:

اولاً: نبذة تاريخية عن الشمول المالي

ثانياً: مفهوم الشمول المالي

ثالثاً: أهمية الشمول المالي

رابعاً: اهداف الشمول المالي

خامساً: قياس الشمول المالي

سادساً: التحديات التي تواجه الشمول المالي

2-1-1 نبذة تاريخية عن الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام (1993) في دراسة "ليشون وثرفت" (Thrift & Leyshon) حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا إذ تناول فيها إثر اغلاق فرع أحد المصارف على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات والمنتجات المصرفية. وخلال تسعينات العقد الماضي ظهرت دراسات عدة تتعلق بالصعوبات التي تعيق بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية. وفي العام 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالي ولأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الافراد الى الخدمات المالية المتوافرة والجدير بالذكر هنا ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام الخدمات والمنتجات المالية بسبب انعدام الحاجة لها. او لأسباب أخرى كأن تكون عقائدية او ثقافية وبين عدم استخدامها بسبب عدم القدرة على امتلاكها او عدم توافرها. (فلاق وسوداني ومعمر،280:2021)

وسعت بعض الدول في عام (2003) لتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي، فكانت اول هذه الدول ماليزيا والمملكة المتحدة، اذ قامت بتنفيذ استراتيجيات جديدة ومبتكره لتطوير الشمول المالي في العالم والعمل على افادة أكثر عدد من فئات المجتمع، كما تسعى العديد من الدول في الالفية الثالثة الى تطوير الشمول المالي، اذ ظهرت أهميته بعد انتهاء الازمة المالية العالمية (Chakrabarty,2011:3)

غير ان الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد بعد الازمة المالية العالمية عام (2008) فقد ازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها المؤسسات النقدية في مختلف الدول بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات لكافة شرائح المجتمع وتمكينهم من استخدام المنتجات المالية كافة وتوفيرها بتكاليف منخفضة. إذ تم انشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام (2008) والذي يعد اول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي. اذ يضم 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 جهة او مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات العملية الفنية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية واليات التطبيق فضلاً عن اعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال. (جعفر،292:2020)

اذ عقد اول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 في دولة كينيا وبعدها عقد في كل من اندونيسيا، المكسيك، جنوب افريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، ومصر في 2017.

واختلفت مسميات الدارسين لمصطلح (الشمول المالي) في الادبيات المالية والمصرفية، فهناك جزء من الباحثين أطلق عليه لفظ: الاشتمال المالي، الشمول المالي. اما الجزء الآخر فقد أطلق عليه لفظ: التعمق المالي، الاندماج المالي او النفاذ الشامل حيث ان جميع هذه المسميات تتباين في الإطار النظري العام، الا انها تدور حول الجوهر نفسه من حيث العمل على تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فاعلية السياسة النقدية والتنويع لأدواتها وذلك من خلال تكثيف جهود العاملين للعمل على جذب أصحاب الدخول المحدودة وربطهم بالجهاز المالي الذي قد يدعم قراراتهم المالية على مر الزمن (عبد العال،274:2019)

2-1-2 مفهوم الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الازمة المالية العالمية في عام 2008م، إذ بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الاشتمال المالي الى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وامكانات قطاع المنشاة الصغيرة والمتوسطة (ضيف،471:2020)

يعد الشمول المالي مفهوماً واسعاً ويعرف على انه العملية التي تضمن استخدام النظام المالي الرسمي وسهولة الوصول والتوافر لجميع الافراد في المجتمع. (عبد الدايم ،2019: 9)

وهناك العديد من الطرائق الممكنة لتعريف الشمول المالي، كل منها يمس إلى حد ما أحد الجوانب العديدة: وصول السكان إلى الخدمات المالية، ودرجة استخدام هذه الخدمات، وجودتها وتكلفتها. عند البحث عن تعريف عملي يمكن قياسه بشكل ثابت نسبيًا في مجموعة واسعة من البلدان. (Barajas, et al 2020: 5)

وببساطة، الشمول المالي هو الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الأسر والشركات. وينظر إليها صانعو السياسات على أنها وسيلة لتحسين سبل عيش الناس، والحد من الفقر. (Sahay,et al 2020:12) وهو ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة والمحرومين مالياً من خلال مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات.(Pazarbasioglu, et at:2020,34)

كما عرف الشمول المالي على انه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شرائح المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة بطريقة عادلة وشفافة من خلال التنظيم والجهات الفاعلة المؤسسية الرسمية. (شنبي وبن لخضر، 2018: 106)

وكما يوفر الشمول المالي إمكانية الوصول للخدمات المالية والحصول عليها، والعديد من الاثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، كما انه يؤدي دورا مهماً في أوقات الازمات. فالشمول المالي من شأنه ان يدفع بمعدلات النمو ويحسن من وضع الفئات المختلفة، وبخاصة في أوقات الازمات. فمع اتاحه الخدمات المالية للجميع، وتمكن الافراد والمؤسسات من النفاذ اليها بسهولة واستخدامها، يصبح من الايسر عليهم اتخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الاجل، والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم وادارتها بشكل جيد، وكذا مواجهة الظروف الطارئة، وامتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة. (Patrick, 2003, 22)

وبتعريف اخر يشير الشمول المالي الى حالة يتهيأ فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول الى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة، وينطوي الوصول الفعال على تقديم الخدمات على نحو سهل ومسؤول بتكلفة ميسورة الى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة اتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة امامهم، وتشير عبارة المستبعدين المحرومين من الخدمات المالية الى هؤلاء الذين يفتقرون سبل الوصول لهذه الخدمات او المحرومين منها ، (The Consultative Group to Assist the Poor ((CGAP, 2011).

وكما عرف الشمول المالي من قبل البنك الاحتياطي الهندي (2006) بانه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة الى فئات واسعة من ذوي الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد الى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مثقف وكفوء، كما ان طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لأفراد المجتمع كافة دون تمييز هدف رئيس للسياسة العامة.

وفي تعريف اخر يرى (Sarma ,2010: 22) ان الشمول المالي هو الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة.

وتعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) Alliance for financial inclusion ينص على انه الإجراءات التي تتخذها الهيأت الرقابية لتعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتها، وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

اما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فتعرف الشمول المالي بانة وصول الاسر والشركات الى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا.

وكما عرفت مجموعة العمل المالي Financial Action Task Force (FATF) الشمول المالي بانه ضمان الحصول على الخدمات المالية بتكلفة ميسورة بطريقة عادلة وشفافة ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من المهم ان تكون هذه المنتجات والخدمات المالية تقدم من خلال المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتمشى مع فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية والتوصيات.(Guidance,2017:38) ولقد تغيرت سياسة الشمول المالي في السنوات الأخيرة، فبعد ان ادركت الحكومات والمصارف التجارية إمكانية دمج الفقراء ومنخفضي الدخل في الخدمات المالية والمصرفية، عملت على تحقيق الشمول المالي وذلك عن طريق وضع خطط وبرامج منظمة تهدف الى الوصول الى مستويات عالية من مؤشرات الشمول المالي التي تم تحديدها لدى البنك الدولي، ففي عام 2011 كشفت الدراسات الاستقصائية المعدة لدى البنك الدولي والتي شملت (148) دولة، أن التعليم ومستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفع بشكل واضح في الدول التي قامت بتطبيق برامج وخطط الشمول المالي مقارنة بالدول الأخرى التي لم تتحرك بهذا الاتجاه، كما اثبتت تلك الدراسات أن الشمول المالي يعمل على مكافحة ظاهرة الخدمات المالية في ظل (المرابين)، ويخفض من مستويات الفائدة فضلا عن كونه يحقق النمو الاقتصادي المستدام. (Ramiz& Naseem, 2017:3)

ويقع على عاتق المصارف الدور الأكبر في زيادة مساحة وحجم الشمول المالي، حيث أن هنالك فئات متعددة في المجتمع غير قادرة على الوصول إلى التمويل المالي المناسب، أو إلى الخدمات المالية الملائمة؛ بسبب الحواجز السعرية أو البنية التحتية المالية غير المتطورة أو تعليمات حماية المستهلك غير الفعالة، حيث أن مهام المصارف القضاء على هذه الحواجز لتحقيق التنمية والاستقرار للنظام المالي في البلد، إذ يعد استخدام البنى التحتية الرقمية الحديثة عاملاً رئيساً في زيادة وصول المتعاملين إلى الموارد والخدمات المالية الرسمية، ومن ثم نقص عدد المستبعدين مالياً. (الشحادة و الرفاعي 3:2020).

ويرى الباحث أن الشمول المالي هو اتاحة واستخدام الخدمات المالية كافة لمختلف فئات المجتمع الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل، وكذلك خدمات التأمين والتمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدني من الرقابة والاشراف وغالبا ما تكون مرتفعة الأسعار نسبيا، مما يؤدي الى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

2-1-3 أهمية الشمول المالي

حظي الشمول المالي باهتمام متزايد من الباحثين وصانعي السياسات المالية في العقدين الماضيين كمصدر محتمل لفوائد الاقتصاد. على الجانب البحثي، تعد دراسة الشمول المالي من الأدبيات المالية التي نشأت في أوائل التسعينات، والتي كشفت عن الآثار الإيجابية للاقتصاد الجزئي والكلي من تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة بشكل عام. (Barajas, at ather,2020:13)

إذ يمكن ان تساعد الخدمات المالية على دفع عجلة التنمية، فهي تساعد الناس على رفع مستواهم المعيشي والهروب من الفقر من خلال تسهيل الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم وانشطة الاعمال. فضلا عن انها تسهل إدارة الازمات المالية الطارئة، التي يمكن ان تدفع الاسر الى هاوية العوز، ويفتقر العديد من الفقراء حول العالم الى الخدمات المالية التي يمكن أن تقوم بهذه الوظائف، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. وبدلا من ذلك، يعتمدون على الأموال النقدية التي يمكن ان تكون غير امنة وصعبة في ادارتها (Kunt, et at,2020:1)

ويعد الغرض الرئيس من الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية بأسعار منخفضه كالمدخرات والقروض وأنظمة الدفع والايداع لجميع الفئات وخصوصا الذين لا يتعاملون مع المصارف من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية. (معوض وعلم الدين، 2021: 6)

مع تزايد الاهتمام الدولي والعالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي. ضمن آليات مشتركة وموحدة تضمن تحقيق الأهداف المالية العالمية للتنسيق والعمل. وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي ان بناء نظام مالي شامل هو الطريق للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل. ولتحقيق ذلك كان لا بد من إيجاد عده توجهات تكفل وجود قنوات متعددة لإيصال خدمات مالية متنوعة الى الفئات المستبعدة اقتصاديا واجتماعيا. فبناء نظام مالي هو الطريق الوحيد للوصول الى أكبر عدد ممكن من محدودي الدخل. لتحقيق ذلك لا بد من إيجاد طرق تكفل وجود قنوات متعددة. تساعد على رفع جودة مستوى الخدمات المالية المقدمة لأكبر عدد ممكن من الفقراء والمهمشين وكذلك تقليل التكلفة للمستفيدين منها. (GPFI, 2014)

وان لمفهوم الشمول المالي أهمية خاصه بالنسبة للاقتصادات المتنامية حيث ان جلب شريحة كبيرة من القطاعات الإنتاجية للاقتصاد تحت شبكة مالية رسمية يمكن ان يطلق العنان لقدراتهم الإبداعية الى جانب زيادة الطلب المحلي على أساس مستدام مدفوعا بنمو الدخل والاستهلاك. من هذه القطاعات. ان جهود الشمول المالي لها تأثير مضاعف في الاقتصاد ككل من خلال زيادة المدخرات عن طريق توفير الوصول الى ترتيبات

ادخار رسمية تؤدي الى التوسع في الائتمان والاستثمار من قبل المصارف (khan,2012,1) فان سهولة الوصول الى الخدمات المالية سيسمح للسكان بتحسين مستواهم المعيشي، وتوفير المال والمساعدة في منع تركيز القوة الاقتصادية مع عدد قليل من الافراد، ومن ثم التخفيف من المخاطر التي قد تواجه الفقراء نتيجة العوامل الاقتصادية. لذلك، أصبح توفير إمكانية الوصول الى الخدمات المالية مجالا يثير القلق بالنسبة لصانعي السياسات لان له اثار اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى (Garg & Agarwal, 2014:55)

ويعد الشمول المالي هدفاً هاماً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان المتقدمة والنامية التي اخذت على عاتقها تطبيق الشمول المالي ، ومما جعل قضايا تعزيز الشمول المالي تحظى بأهمية متزايدة في السنوات الاخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديدا الدول النامية نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية، إذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في اجندة التنمية الاقتصادية والمالية كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات بعيدة المدى واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. (Khalil, 2016:44-45) ومما سبق يمكن ايجاز أهمية الشمول المالي بما يأتي:

- يؤدي الشمول المالي الى جذب المستثمرين من الأسواق العالمية الى بلدنا مما يؤدي الى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية.
- يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية ومن ثم يمكن ان يقلل من تكلفة راس المال.
- يوفر الشمول المالي مكان أمن للأفراد للادخار للمستقبل، ومن ثم يمكن ان يعزز الاستقرار المالي.
- يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن ان يساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل.
- الشمول المالي يوفر فرص للقطاع المصرفي عبر مختلف طبقات المجتمع والاقاليم والجنس والدخل وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية. ولنجاح الشمول المالي يكون عن طريق تقديم تشريعات مختلفة، ومحو الامية المالية، والاستفادة من التكنلوجيا وما الى ذلك.
- يمهد الشمول المالي الطريق للنمو والتنمية من خلال ضمان التوافر السريع في الوقت المناسب بين القطاعات المحتاجة.

2-1-4 اهداف الشمول المالي

في الآونة الأخيرة ظهر اهتمام عالمي في الشمول المالي، وتم انشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات عالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة واهداف واضحة للشمول المالي وهي التالية: (شنبي وبن لخضر، 2018: 108)

- تعزيز وصول فئات وشرائح المجتمع كافة الى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي. (Helms,2006:5)
- العمل على تيسير الوصول الى المؤسسات المالية وطرائق التمويل من اجل تحسين الظروف المعيشية. (الشمري،30:2017)
- اعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم وتشجيعهم على الادخار والاستثمار بالطرائق الصحيحة الرسمية المثلى وأيضا تحفيز المنافسة بين مزودي الخدمات المالية. لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة. (FISF,2021)
- تعزيز الشركات الصغيرة في الاستثمار والتوسع.
- تخفيض مستويات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (الشمري،30:2017)

2-1-5 قياس الشمول المالي

لقد تعددت مقاييس الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في المصارف كافة على اختلاف أنواعها. إذ يشير (Kunt & Klapper, 2012) في دراسته الى أن مقاييس ابعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي هي: استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتامين. وفي مؤتمر كابوس عام 2012م تمت مناقشه مقاييس الشمول المالي، إذ قام تحالف الشمول المالي "AFI" بعمل رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، وتم التوصل الى ان الشمول المالي له ثلاثة ابعاد رئيسة وهي: سهولة الوصول الى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة الخدمات المالية (AFI, 2013)

ومن زاوية أخرى قام البنك الدولي بدراسة تحت عنوان "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لقياس مستوى الشمول المالي وقدرة التكنلوجيا المالية"، إذ أوضح ان مقاييس الشمول المالي تتمثل في ملكية الحساب، وغير المتعاملين، والدفع، واستخدام الحساب، والادخار والائتمان والمرونة المالية، وفرص لتوسيع الاندماج المالي من خلال التكنلوجيا الرقمية (البنك الدولي، 2017).

إذ قام تحالف الشمول المالي (AFI) بأعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي Financial Inclusion Data Working Group(FIDWG) التي قامت بأجراء مبادرة لوضع مجموعه من الابعاد لقياس لشمول المالي، إذ تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وسلبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد، ولكنها بالوقت نفسه تسمح بأجراء المقارنة والقياس بين البلدان، ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسين هما:

إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية. من جهة أخرى ادركت الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي Global Partnership Financial Inclusion(GPFI) ان الشمول المالي هو عنصر رئيس للتمكين من مكافحة الفقر، وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، مما يؤدي الى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من اجل الشمول المالي، ومن ثم الخروج ببيانات موثوقة حول ابعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، إذ اتفق اعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي عقده عام 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسة للشمول المالي هي:

- سهولة الوصول الى الخدمات المالية. (Access dimension)
- الاستخدام الفعال للخدمات المالية. (Usage dimension)
- تعزيز جودة الخدمات المالية. (Quality)

وفيما يلي سنعرض وصفا لكل مؤشر من مؤشرات الشمول المالي الثلاثة كما حددت في: (AFI,2013:4-5)

1- الوصول الى الخدمات المالية (Access dimension)

يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الالي...) ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول الى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ويمكن قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية من خلال المؤشرات التالية: عدد نقاط البيع البالغين لكل 10,000 من البالغين والتي يقصد بها نقاط اتصال الكتروني بالمصرف الذي يعطي الموافقة على صحة البطاقة المستعملة وعلى امكانية سحب المبلغ المطلوب، وتتم المحاسبة بين نقاط البيع والمصرف نقداً او حسابياً من خلال فاتورة الحساب التي تصدرها الاجهزة المعتمدة لدى نقاط البيع (شافي،72:2007)، وتقاس بعد الوصول الى الخدمات أيضا من خلال عدد أجهزة الصراف الالي لكل 1000 كم2، حسابات النقود الالكترونية (الحداد و اخرون، 63:2012)

2- استخدام الخدمات المالية (Usage dimension)

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر

الاستخدام عبر مدة زمنية معينة. ويقاس بعد استخدام الخدمات المالية بالعديد من المؤشرات من بينها: نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم، نسبه البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر، نسبة المحتفظين بحساب بنكي من خلال سنة مضت، نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية، ونسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

3- جودة الخدمات المالية (Quality)

ان ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعد تحديا، إذ يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند الى ادلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، كما ان بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا، إذ توجد العديد من العوامل التي تؤثر في جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، الخ، فضلا عن خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق، وأيضا ثقافة المستهلك.

وقد وضع تحالف الشمول المالي مؤشرات لقياس بعد الجودة تتمثل في: القدرة على تحمل التكاليف، الشفافية، الراحة والسهولة، حماية المستهلك، التثقيف المالي، السلوك المالي والعوائق الائتمانية.

وقد قام الباحث بأخذ مجموعة من الابعاد التي يمكن قياسها كميا والتي اعتمد عليها كل من البنك الدولي وصندوق النقد العربي وتحالف الشمول المالي AFI والبنك المركزي العراقي.

وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات المالية والمصرفية التي تستخدم ضمن الإطار العملي للشمول المالي.

الجدول (2 -1) مؤشرات الشمول المالي

المؤشر	المفهوم	المعادلة
مؤشر الكثافة المصرفية	يشير إلى عدد السكان لكل مصرف في بلد ما وهو احد المؤشرات المصرفية المعتمدة في التحليل الاقتصادي والمالي، ومن ثمّ كلما انخفض هذا المؤشر دلَّ ذلك على انتشار العادات المصرفية.	عدد السكان(الف نسمة)/عدد الفروع
مؤشر الانتشار المصرفي	وهو عكس الكثافة المصرفية اذ يشير الى عدد الفروع لكل الف شخص.	عدد الفروع/عدد السكان(الف نسمة)

مؤشر انتشار خدمة ATM	تعد الصرافات الاليه احد ادوات الدفع الالكتروني المهمة هو جهاز الكتروني يوفر لعملاء المؤسسات المالية إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة	عدد ATM/ 1000كم2 من مساحة البلد
مؤشر انتشار خدمة POS	هو البرنامج المسئول عن ميكنة الإدارات التجارية للشركات والمؤسسات من خلال متابعة فرعية ومركزية وفورية لمبيعات جميع فروع ومعارض الشركة عن طريق ربط جميع هذه الفروع والمعارض بالإدارة وتعتبر عدد نقاط البيع وسيله في الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت واقل تكلفة و فوائد نقاط البيع	عدد POS/1000كم 2 من مساحة البلد
مؤشر ملكية الحسابات لدى المصارف	وتشير الى عمليات فتح الحسابات المصرفية والاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية التقليدية والإلكترونية	عدد الحسابات لدى المصارف /عدد السكان
		عدد البطاقات المصرفية المصدرة /عدد السكان
مؤشر العمق المصرفي	الذي يبين مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية، وانخفاض تكلفتها والتوسع في المؤسسات والادوات المصرفية المختلفة والتي تسهم في دعم عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية	ائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي
		ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي
المؤشر التجميعي	تجميع المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد	

1) المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على G20, Global Partnership For Financial Inclusion (Financial Inclusion Indicators), 2016,

2-1-6 التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تواجه تطبيقه سواء على المستوى الدولي ام على مستوى الدول العربية ومنها العراق، لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وتتمثل اهم التحديات التي تواجه الشمول المالي فيما يلي: (Lenka & Barik, 2018:406) (Bongomin et al., 2017:14)

- ارتفاع مستويات الامية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة
- انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية
- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الالي وخاصة في القرى والمناطق النائية
- ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح بين 17% – 20% مما يؤدي الى عزوف بعض المواطنين عن الاقتراض
- ارتفاع تكلفة اجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي ام التعامل مع الصراف الالي ATM
- تدني مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية
- ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يمثل عبئاً على الدولة في توظيف هؤلاء الشباب
- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من اجل التعريف بالفؤاد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه
- انخفاض مستوى ثقة العميل او المواطن في الخدمات المصرفية وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها

المبحث الثاني: الاداء المالي

توطئة:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في انه يهدف الى تقييم أداء الشركات او المصارف من عده زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. (عبد الرحيم وعبد الوافي،25:2019) كما يعد الأداء المالي أحد العناصر الأساسية لنظام الرقابة الإدارية، وأكثر مهام المحاسبة الإدارية أهمية وأكثرها صعوبة، لذا فان النظام الفعال لقياس أداء العمليات المصرفية يجب ان يتضمن مؤشرات أساسية للأداء.

سيتم تناول المبحث الثاني من خلال:

اولاً: مفهوم الأداء المالي

ثانياً: أهمية الأداء المالي

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

رابعاً: قياس الأداء المالي

2-2-1 مفهوم الأداء المالي

الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية performer التي تعني المنح والاعطاء، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية performance التي تعني تأدية عمل او انجاز نشاط او تنفيذ مهمة. (عقبة، 101:2019)، كما يعرف بانه القيام بعمل يساعد المؤسسة على الاستمرارية والبقاء (فطيمة الزهرة،70:2017)

ويعرف كذلك بانه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة او الفعالية في استخدام الموارد من خلال الوصول الى الأهداف المالية بأقل التكاليف (دادن وحفصي،11:2015)

فالأداء المالي هو الحالة المالية للشركة على مدى فترة معينة تشمل جمع واستخدام الأموال مقاسة بعدة مؤشرات لنسبة كفاية رأس المال والسيولة والرافعة المالية والملاءمة والربحية. وهو قدرة الشركة على إدارة مواردها والتحكم فيها (Fatihudin et al.,2018:26)

ويمثل الأداء بالنسبة للمصارف مفهوما جوهريا مهما، فهو المرآة العاكسة لأنشطة الشركات والمصارف وانجازاتها، اذ يشار الية بانة انعكاس لقدرة وقابلية المصارف على تحقيق أهدافها ويعد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا اذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح او فشل أي مؤسسة او مصرف لأنه يرتبط بجوانب مهمه من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها. (بن بوزيد،11:2017)

لذا فان مفهوم الأداء المالي ليس جديدا على ساحة الادبيات الإدارية والدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بها، ولقد سعت المؤسسات قديما وحديثا الى تحقيق أهدافها المتمثلة بالكفاءة والفاعلية التي تمت صياغتها لديمومة الشركة واستمراريتها في ظل ظروف وتحديات حرجة للغاية كازدياد حدة المنافسة واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات فضلا عن البحث عن أساليب جديدة ومعاصرة تنسجم مع التطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية كانتشار ظاهرة العولمة وغيرها من المفاهيم الإدارية الحديثة، الامر الذي استدعى اهتمام المصارف ورفع مستوى ادائها. (Ichsan, et al,2021:299)

والأداء المالي هو الحصول على معلومات مفيدة تتعلق بتدفق الأموال واستخدامها والفعالية والكفاءة، فضلاً عن انه يمكن ان يحفز المديرين على اتخاذ القرار الأفضل (المطيري،11:2011) وهو مقياس شخصي لمدى قدرة الشركة على استخدام الأصول من نمط عملها الأساسي وتوليد الإيرادات. يستخدم المصطلح أيضًا كمقياس عام للصحة المالية العامة للشركة خلال فترة معينة. هناك حاجة إلى معلومات عن أداء الشركة، وخاصة

الربحية، لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية المحتملة التي يمكن السيطرة عليها في المستقبل. ANIK, (CHARIRI & ISGIYARTA,2021:394)

والأداء المالي هو مقياس يمكن من خلاله معرفة قدرة المنظمة على استخدام الاصول المالية في توليد العائدات ويمكن من خلاله الكشف عن الوضع المالي للمنظمة خلال فترة زمنية معينة أو مقارنتها مع منظمات أخرى ضمن القطاع نفسه أو مع قطاع اخر (Mutua,2013:34)

وهو مقياس يمكن من خلاله معرفة النتائج المنجزة أو التي يتم انجازها، كما ويمكن من خلاله معرفة الوضع المالي للمنظمات ومقارنته مع سنوات سابقة أو المقارنة مع منظمات مماثله (Jamil & Saeed,2007:117)

ويؤكد (رقية والقادر.25:2018) أهمية هذا الموضوع من خلال تعليقة بان عقد الستينات كان عقد التسويق وعقد السبعينات كان عقد المبادرات الخاصة بالجودة وكان عقد الثمانينات عقد خدمة الزبون، اما مع نهاية التسعينات فقد بدا عقد الأداء المالي. فالأداء المالي يعد من اهم مجالات الأداء في منشأة الاعمال والمصارف التي من خلالها يمكن الحكم على مدى نجاح المنشأة في انجاز وتحقيق الأهداف المرسومة.

ويعد الأداء المالي من اكثر ميادين الأداء استخداما وقدما لقياس أداء منشآت الاعمال والمصارف، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه منشآت الاعمال نحو المسار الأفضل والصحيح وهو يمثل أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد الى النتائج التي حققها في نهاية المدة المحاسبية، عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة (Jones & George ,2004:376) وأيضا يعد الأداء المالي المفهوم المحدد لأداء المنشاة والمصارف حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى انجاز الأهداف، حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويسهم في اتاحة الموارد المالية وتزيد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافها (الشباني والموسوي.55:2015)

كما يحتل مفهوم الاداء المالي مرتبة متقدمة من بين مواضيع الادارة المالية، إذ تولي له الشركات اهمية كبيرة وبالخصوص المصارف الاهلية، وذلك نتيجة للدور الكبير الذي يؤديه الاداء المالي في تقدم او تراجع المصارف في ظل العولمة والمنافسة الشديدة بين تلك المصارف، مما يحتم عليها ان تستغل هذا الاداء من اجل البقاء والنمو وتعظيم ثروة المساهمين كهدف رئيس من اهداف المصارف الاهلية. (العبيدي، 12:2016)

وفي ضوء ما سبق اتفق الكتاب والباحثون على نقطة جوهرية وهي ان الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي ومؤشراته المالية والتي من خلالها يتم تحديد وضع المنظمة، وعلى هذا الأساس فان الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي الذي يركز على تحليل نشاط المنظمة الإجمالي، حيث انه يستخدم مجموعة من الأساليب لتحديد

موقف المنظمة من ناحية القوة والضعف كونه يعتمد على مصادر واستخدامات الأموال، فضلا عن النسب المالية والتحليل العمودي والافقي لغرض المقارنة (عبد الوهاب، 2003: 17).

2-2-2 أهمية الأداء المالي

إن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق وتلبية طلبات المجموعات المهتمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة ما بنجاح أو تحقق هدفاً ما بتفوق، وبتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الوحدة الاقتصادية للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة للعمليات كافة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وإن أي خلل في أي منها لابد أن يؤشره الأداء. (Aiyabei,2002: 3)

وتبرز أهمية الأداء المالي من خلال متابعة ومعرفة نشاط المصارف وطبيعتها، ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها، والمساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية، وان الهدف الحقيقي لعملية الأداء المالي هو التعرف على المركز المالي للمنظمة وقياس مدى كفاءتها في أدائها (الحسيني والدوري، 2000: 234)

وفي ظل هذا الاطار فان المصارف تهتم بتحليل الأداء المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير معينه تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن المخطط وتصحيح مسارها وتستطيع إدارة المنظمة من خلال التحليل الآلي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة كذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للمنظمات المماثلة بهدف تقييم أدائها بالنسبة الى أداء المنظمات المنافسة (Goldstein, 2004: 2-8)

وتبرز أهمية الأداء المالي أيضا في تحديد قدرة المصارف على إدارة أموالها والهادفة الى تحقيق غايات متعددة سواء اكان ذلك على صعيد المساهمة في تنمية اقتصاد البلد او في تحقيق الأرباح والنمو وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للمصرف وكفاءة الإدارة وسياسات التوظيف للأموال والقدرة على المواءمة بين اهداف المصرف بما يضمن أداء المصرف بكفاءة تجنبه تحقيق الخسارة او المنافسة الحقيقية سواء كانت محلية ام اجنبية محتملة (Allen&Parwada,2014, 1151-1156)

وتنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في كونه يهدف الى تقويم أداء المصارف والشركات من عده زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المصارف لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من

البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين. ويحظى بأهمية بارزة وكبيرة في جوانب ومستويات عديدة ومختلفة من أبرزها ما يلي:

1- يظهر الأداء المالي في المصارف ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها على تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المراكز الاستراتيجية لهذه المصارف (فهد، 30:2009)

2- يعطي الأداء المالي صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصارف التجارية وتحديد دورها في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزه، ويوضح كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصارف التجارية (الحسيني والدوري، 2008: 232)

3- ان الأداء المالي يساعد المصارف على تحقيق أهدافها المحددة في الخطط والعمل على إيجاد الأنظمة.

2-2-3 العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تسعى الإدارة المالية للشركات عامة والمصارف خاصه الى تحقيق الأهداف من خلال تعظيم قيمة المصرف وزيادة ثروة الملاك، ويظهر ذلك من خلال أدائها المالي، هذا الأخير يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي يجب على المصرف معرفتها ومدى تأثيرها في الاداء المالي. (عصمان،14:2018) وهذه العوامل هي:

1- العوامل الداخلية

تتلخص اهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في:

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي في الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي في اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة. (السالم و ملكاوي، 23:2004)
- **المناخ التنظيمي:** ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وأدراك العاملين علاقة اهداف المؤسسة وعملياتها وانشطتها بالأداء المالي حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقراً فانه منطقيا نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي ومن ثم الأداء المالي. (Friesenbichler,2014:17)

- **التكنلوجيا:** يقصد بها تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنلوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنلوجيا التحسين المستمر ...الخ، لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية ان تولي اهتمامها الكبير بالتكنلوجيا المستخدمة والتي يجب ان تنسجم مع الأهداف الرئيسة لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف المواءمة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها امام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلائم التكنلوجيا المستخدمة. (الطراونة،23:2015)
- **حجم المصرف:** يقاس حجم البنك بإجمالي الأصول. أحد أهم الأسئلة في الأدبيات هو ما إذا كان هناك حجم مصرف مثالي من أجل تعظيم الأداء المالي للبنك. لقد قيل إن حجم البنك المتزايد يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالأداء المالي للبنوك (Pasiouras and Kosmidou,2007:228). البنوك الكبيرة أكثر استعدادًا للحصول على درجة أعلى من تنويع المنتجات والقروض من البنوك الأصغر. علاوة على ذلك، نظرًا للتنوع الكبير. نتوقع تأثيرًا إيجابيًا للحجم في ربحية البنك ومن ثم في أدائه المالي بصورة عامه إذ يقلل التنويع من المخاطر ويؤدي الحجم إلى زيادة الكفاءة التشغيلية. لذلك، إذا أصبح حجم البنك كبيرًا للغاية، فقد يكون التأثير السلبي بين الحجم والأداء المالي، لأن البنك يصعب إدارته بسبب بيروقراطية وأسباب أخرى. لذلك، من المتوقع أن تكون العلاقة بين الحجم والأداء المالي غير خطية (Eichengreen and Gibson,2001:19).

2- العوامل الخارجية

تؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية ... الخ، وعموما تتمثل اهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي بالآتي:

- **الظروف الاقتصادية والسياسية:** يتأثر أداء المصارف بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول، فاستهداف أعمال المصارف وتعطل عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتقلبات أسعار الصرف الناتجة عن تلاعب العملة وشركات الصرافة، كل ذلك ينعكس سلبا على إجمالي موجودات ومطلوبات للمصارف وادارتها، مما يكون له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف ومن ثم التأثير في ارباحها. (Al-Barakat,2015:9)
- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام .فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تؤدي الى ضبط الاداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين تترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها. (إبراهيم،76:2012)

- **العامل الديني والاجتماعي:** يحجم بعض العملاء عن التعامل مع المصارف التجارية كونها لا تعتمد على الشريعة الإسلامية كأساس لعملياتها المصرفية، ومن ثم في حالة وجود المصارف الإسلامية، يفضل هؤلاء التعامل مع هذا النوع من المصارف، ومن هنا فان تأثير العامل الديني سوف ينعكس سلبا على كل من جانبي الميزانية العامة للمصرف التجاري. على جانب المطلوبات يحد العامل الديني من قدرة المصرف التجارية في تنمية مواردها المالية وذلك من خلال أحجام هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم لدى هذه المصارف، والى جانب العامل الديني هناك عامل اجتماعي يؤثر أيضا في أداء المصارف والذي يعكس مدى انتشار العادات المصرفية أو درجة الوعي المصرفي الذي يؤدي الى انخفاض حجم النقد المتداول(Eichengreen and Gibson,2001:19)

2-2-4 قياس الأداء المالي

إن مفهوم الأداء المالي والبحث في قياسه متقدم بشكل جيد في مجالات المالية والإدارة. في الآونة الأخيرة، يتم استخدام تقنية جيدة الحكم تسمى تصنيف CAMELS على نطاق واسع لتقييم أداء المؤسسات المالية، وخاصة المصارف .(Nimalathasan, 2008: 142)

وقد قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام واحد من أشهر المقاييس للأداء المالي المعروف باسم CAMELS و CAMELSهي اختصار لستة معلمات، كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، كفاءة الإدارة (M)، الأرباح (E)، السيولة(L) والحساسية لمخاطر السوق(S)، لقياس الأعمال المصرفية والأداء المالي (Wanke, Azad & Barros,2016: 18). كما هو مبين في الجدول (2-2)، CAMELS هو نهج موسع لنموذج CAMEL واستخدامه كطريقة لتقييم سلامة المصارف والأداء المالي. وتم قياس الاداء المالي من قبل صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) باستخدام خمسة معايير رئيسة لسلامة النظام المالي CAMEL(كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة وحجم الأرباح والسيولة). ومع ذلك، فقد تم توسيعه ليشمل المعامل السادس(S) الذي يعكس حساسية المصرف للانحرافات في اسوق البلدان (Roman & argu,2013: 703). يقيس هذا (S) الحساسية لمخاطر السوق مثل سعر الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر التضخم التي تلتقط مخاطر المؤسسة(Karim, Alhabshi, Kassim, and Haron,2018:169) .

وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات المالية والمصرفية التي تستخدم ضمن الإطار العملي للأداء المالي.

الجدول (2 – 3) مؤشرات الأداء المالي

	المفهوم	المؤشر	المعادلة
كفاية رأس المال	هو حساب لرأس المال المطلوب للتحكم في المخاطر على أساس قيمة أصول المصرف	كفاية راس المال	(راس المال الأساسي + راس المال المساند)/مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
جودة الأصول	هي عدم استقرار الخدمات المصرفية الناجم عن أصول المصارف غير المستقرة المتأثرة بالقروض المتعثرة العالية	نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي القروض	نسبة الديون متأخرة التسديد/اجمالي القروض
		نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي الموجودات	نسبة الديون متأخرة التسديد/اجمالي الموجودات
		نسبة الديون متأخرة التسديد على راس المال	نسبة الديون متأخرة التسديد/راس المال
الربحية	هي مقياس للربحية وهناك تقييم للأرباح ومستوى علاقتها مع الأقران إذ يكون الهدف هو تقييم تأثير الأموال المنتجة داخليًا على رأس مال المصرف	نسبة العائد على الموجودات	صافي الدخل بعد الضريبة/اجمالي الموجودات
		نسبة العائد على حقوق المالكين	صافي الدخل بعد الضريبة/حق الملكية
		نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	(ايراد الفائدة/العائد–مصروف الفائدة/العائد)//اجمالي الدخل
السيولة	هي قدرة وامكانية المصارف على سداد وتسديد الالتزامات قصيرة الأجل	نسبة تغطية السيولة LCR	اجمالي الأصول السائلة/صافي التدفقات النقدية الخارجية
		نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	حجم التمويل المستقر المتاح/حجم التمويل المستقر المطلوب

		الموجودات السائلة على المطلوبات قصيرة الاجل	الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الاجل
		الموجودات السائلة على اجمالي الودائع	الموجودات السائلة / اجمالي الودائع
		الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات	الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات
		الائتمان النقدي على الودائع	الائتمان النقدي / الودائع
		فجوة التمويل	(الائتمان النقدي- الودائع)/الائتمان النقدي
الحساسية الى مخاطر السوق	هي مقياس لمدى مرونة الأصول والخصوم وقيم القيمة الصافية للمصرف تجاه التغيرات في ظروف السوق مثل سعر الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر التضخم	القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض	القروض المقومة بالعملة الأجنبية/ اجمالي القروض
		العائد على الأسهم	الأرباح القابلة للتوزيع/عدد الأسهم العادية
		هامش صافي الفائدة (NIM)	صافي دخل الفائدة/متوسط الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية الإحصائية 2019) & Munir, B., Salwa, U. and Bustamam, A. (2017), "Camel ratio on profitability banking performance (Malaysia versus Indonesia)", International Journal of Management, Innovation and Entrepreneurial Research, Vol. 3 No. 1, pp. 30-39.

المبحث الثالث: التكنلوجيا المصرفية

توطئة:

تُركز صناعة الخدمات المالية والمصرفية جزءاً كبيراً من جهدها على التكنولوجيا، أي بناء واستخدام نظم مصرفية ومالية متقدمة جدا تساير التطورات التكنولوجية في القرن الواحد والعشرين، إذ يرتبط نجاح المؤسسات المالية والكيانات المصرفية بمدى قدرتها على إتباع نظم عمل حديثة وتبني التكنولوجيا المصرفية، والعمل على إدارتها بالشكل الذي يعمل على تحسين تنافسيتها في ظل جملة من المتغيرات. هذا ولقد أولت المصارف أهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعملت على توفير كل المتطلبات لإرساء المدخل التكنولوجي ضمن نشاطها، ووضع استراتيجية لإدارة عنصر تكنولوجيا الصناعة المصرفية بما يعظم مردودية هذا الأخير، ويزيد من درجة تنافسية المصارف والتكيف مع محيطها.

سيتم تناول المبحث الثالث من خلال:

أولا: مفهوم التكنلوجيا المصرفية

ثانيا: أهمية التكنلوجيا المصرفية

ثالثاً: اهداف التكنلوجيا المصرفية

رابعاً: اشكال التكنلوجيا المصرفية

خامساً: مخاطر التكنلوجيا المصرفية

سادساً: قياس التكنلوجيا المصرفية

2-3-1 مفهوم التكنلوجيا المصرفية

تم استخدام الإنترنت لأول مرة كمنصة لتقديم الخدمات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1995. في غضون سنوات قليلة فقط، اكتسبت هذه القناة الجديدة شعبية سريعة في جميع البلدان المتقدمة تقريبًا والعديد من البلدان النامية. يسمح الإنترنت للشركات باستخدام المعلومات بشكل أكثر فاعلية، من خلال السماح للعملاء والموردين والموظفين والشركاء بالوصول إلى المعلومات التجارية التي يحتاجون إليها، عند الحاجة إليها. تُترجم جميع هذه الخدمات الممكّنة عبر الإنترنت إلى تكلفة منخفضة: هناك تكاليف أقل، وفورات حجم أكبر، وزيادة الكفاءة. إن أعظم وعد لبنك الخدمات المصرفية هو الحصول على معلومات أكثر توقيتًا وأكثر قيمة يمكن الوصول إليها لعدد أكبر من الناس بتكلفة منخفضة للوصول إلى المعلومات. (Maiyo, 2013:4)

ويشير مصطلح "التكنولوجيا المصرفية" إلى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة جنبًا إلى جنب مع علوم الكمبيوتر لتمكين المصارف من تقديم خدمات أفضل لعملائها بطريقة آمنة وموثوقة وبأسعار معقولة والحفاظ على الميزة التنافسية على المصارف الأخرى. تعمل التكنولوجيا المصرفية أيضًا على دمج نشاط استخدام خوارزميات الكمبيوتر المتقدمة في الكشف عن أنماط سلوك العملاء من خلال غربلة تفاصيل العملاء مثل البيانات الديموغرافية والنفسية وبيانات المعاملات. يُعرف هذا النشاط أيضًا بالتنقيب عن البيانات. (Ravi, 2012:2)

كما وتعرف التكنلوجيا المصرفية بأنها موجة جديدة من التغيير في طريقة دفع الناس وإرسال الأموال والاقتراض والاستثمار. وتعد لندن حاليًا المركز الرائد في مجال التكنولوجيا المالية، تليها نيويورك وباريس وهونغ كونغ وسنغافورة. كما ودفعت الأزمة المالية، التي قللت من ثقة الناس في البنوك، إلى ابتكارات مالية. ظهرت التكنولوجيا المصرفية لتقديم خدمات مالية جديدة بتكاليف أقل من خلال منصات وتطبيقات الهواتف المحمولة. (Dalbah, 2020:9)

وتعرف ايضاً بانها مجموعة من الأمور الاقتصادية التي تقوم بها بعض المصارف والمؤسسات المالية الخاصة بإدارة الأموال، ومن الأمثلة على ذلك شركات التامين والمصارف وشركات الماستر كارد والتي أصبح انتشارها واسع بشكل كبير بسبب النجاحات المتحققة في هذا المجال، كما ان هذه الخدمات المصرفية لا تنحصر في إطار معين فقد تفاعلت بشكل واضح وكبير مع الخدمات الحكومية وسمح لها بالاندماج (جبير والبيلي، 2020: 18)

ويتم تصوير التكنولوجيا المصرفية على أنها شكل جديد من أشكال تجارة الخدمات النقدية التي تدمج تكنولوجيا المعلومات مع الخدمات المالية المشابهة للمدفوعات والتحويلات وكذلك إدارة الأصول (Lee & Kim, 2015:23)يمكن أيضًا وصف التكنلوجيا المصرفية كحلول مالية مُمكَّنة من التكنولوجيا والتي تغطي مجموعة الخدمات والمنتجات بالكامل التي تقدمها البنوك تقليديًا (Arner,et at 2017:5) وأصبحت التكنلوجيا المصرفية بشكل متزايد جزءًا مهمًا من النظام البيئي للخدمات المالية للمصارف. يتزايد الوصول إلى الخدمات النقدية وكذلك المنتجات ليكون أكثر قابلية للإدارة من المعتاد، ولا سيما للعملاء الذين يقيمون في المناطق الريفية مع عدم وجود أي شكل من أشكال النظام المالي الحالي. (رفيقة وصورية،120:2021)

صاحبت المنافسة في مجال التجارة والاعمال المصرفية تغيرات عديدة في أنماط الخدمات التقليدية ناتجة عن البيئة التنافسية الحالية التي تتطلب استخدام التكنولوجيات الجديدة، ولم يكن النظام المصرفي مستثنى من مواكبة المفاهيم الحديثة في مجال الخدمات المصرفية وطريقة خدمة العملاء التي تغيرت في جميع انحاء العالم. (Ahamid & Zade,2015:362)

ولقد تحولت المصارف في الماضي القريب من الخدمات المصرفية التقليدية إلى نمط الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية لأنها توفر فرصًا جديدة للبنوك لتوفير مزيد من الراحة لعملائها الحاليين في كل من البلدان المتقدمة والنامية من أجل الوصول إلى عدد كبير من العملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك في الأسواق الناشئة (ميهوب،33:2017)

ويعد التقدم التكنلوجي من اهم المتغيرات التي أسهمت في نجاح ونمو القطاع المصرفي، إذ طرأ تغيير كبير على شكل العمل المصرفي من خلال اعتماد ماكينة الصراف الالي في تقديم الخدمات المصرفية، وتطويرها بكفاءة عالية وتطوير اساليب تقديمها بما يكفل انسيابية الخدمات من المصرف الى الزبون بدقة وسهولة ويسر، فضلا عن تحسين مستوى الاداء المالي للمصارف. (علي،250:2012)

و يعد الانتقال من المصارف (التقليدية) (Classic Banks) التي لها وجود مادي على شكل فروع ومعاملات تتبادل فيها المستندات والنقود المعدنية والورقية إلى المصارف (الافتراضية) (Virtual Banks) التي تعتمد على الوسائل والركائز الالكترونية، فقد شهدت الساحة المصرفية في العقد الأخير توسعا كبيرا في التقنيات المصرفية من أبرز مظاهرها انتشار الصيرفة الالكترونية التي تعد اتجاها حديثا ومختلفا عن الصيرفة التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة، ومع تزايد عمليات التجارة الالكترونية أصبح الاحتياج كبيرا لنوع جديد من المصارف غير التقليدية التي تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد.

أن الحديث عن التكنلوجيا المصرفية يبين جملة من الفروقات في الأداء بين العمل المصرفي التقليدي والعمل المصرفي الالكتروني من نواحٍ عدة، مما يساعد على تسليط الضوء على درجة فائدة استخدام الأدوات المصرفية الالكترونية في تسهيل تقديم الخدمات المصرفية وزيادة انتشار المصارف والتقليل في الكلف وغيرها من النواحي الايجابية الأخرى التي تصب في مصلحة المصرف والزبون. (الشمري والعبد اللات،28:2008)

وتوفر التكنلوجيا المصرفية للأشخاص سهولة الوصول إلى القروض وتوسع فرص الاستثمار. إحصائيا أن التكنولوجيا المصرفية تتطور بمعدل هائل في جميع أنحاء العالم وهي واحدة من القطاعات الناشئة في الصناعة، فهو يغطي تقريبًا كل جانب من جوانب النظام المالي. هناك إمكانات وأنماط جديدة في التأمين، ومعاملات الأموال، والأمن الرقمي، والاستثمار، وتحليل البيانات، والتمويل الجماعي، وما إلى ذلك، فهي تقدم العديد من المنتجات سهلة الاستخدام التي توفر تجربة إيجابية للعملاء وفي الوقت نفسه تقلل من تكاليف المعاملات. (Arner, Barberis, & Buckley, 2017:7).

ولقد تطورت التكنولوجيا بشكل كبير في القيام بمهمة رئيسة في النهوض بمعايير تقديم الخدمات والأداء الاقتصادي لقطاع المؤسسات المالية، إذ يمكن للعملاء إجراء المعاملات المالية حسب رغبتهم باستخدام بطاقات الصراف الآلي الخاصة بهم أو عبر الإنترنت عندما يكونون في أماكن إقامتهم. فضلاً عن ذلك، وبسبب الزيادة الهائلة في تجارة الهواتف المحمولة، استثمرت البنوك الغالبية في الفرص غير المستغلة واتفقت مع موردي شبكات الهواتف المحمولة لتوفير الخدمات المصرفية لعملائهم.(Abdulkadir, 2018:4)

هذا وتعددت أوجه الخدمات المصرفية التي تضطلع بها المصارف حتى أصبحت تضم كل العمليات والأنشطة التي يتم تنفيذها او الترويج لها بالوسائل الالكترونية (ميهوب،270:2017) فقد عرف مجلس الاستقرار المالي (financial stability board) التكنلوجيا المصرفية او المالية بانها ابتكارات مالية باستخدام التكنلوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل او تطبيقات او عمليات او منتجات جديدة، لها إثر مادي ملموس في الأسواق والمصارف والمؤسسات، وعلى تقديم الخدمات المالية[3]

2-3-2 أهمية التكنلوجيا المصرفية

لم يعد استخدام التكنولوجيا ببساطة كوسيلة لأتمته العمليات. بدلاً من ذلك يتم استخدامها كوسيلة ثورية لتقديم الخدمات للعملاء. أدى اعتماد التكنولوجيا إلى الفوائد التالية: زيادة الإنتاجية والربحية والكفاءة؛ خدمة أسرع

[3] https://uabonline.org/ar/ التكنولوجيا- المالية- والذكاء- الاصطناعي

ورضا العملاء؛ الراحة والمرونة وعمليات (24 × 7) وتوفير المساحة والتكلفة Sarlak & (Hastiani,2010:135)

بدأت العديد من مبادرات تكنولوجيا المعلومات للبنوك في أواخر التسعينات، أو أوائل عام 2000، مع التركيز على اعتماد الحلول المصرفية الأساسية (CBS)، وأتمته الفروع ومركزية العمليات في البنوك المركزية. على مدار العقد الماضي، أكملت معظم البنوك التحول إلى مؤسسات تعتمد على التكنولوجيا.

وإن إدخال الكمبيوتر والتقنيات الإلكترونية الأخرى في البنوك له الكثير من المزايا التي توضح أهمية هذه التكنولوجيا الجديدة في البنوك كزيادة الكفاءة الت يمكن تقديم خدمة فعالة وسريعة للعملاء بمساعدة التقنيات الحديثة، ومعالجة المعلومات لتم توفير إنشاء نظام حديث للرصد والمعلومات وتعزيز الرقابة الداخلية ووظائف التدبير المنزلي وإعداد التقارير. يصبح فرز المعلومات سهلاً، وخفض التكلفة بما في ذلك مساحة الأرضية بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة. (الباهي،2016:22) والدقة التي تمكن من إجراء مقاصة الشيكات وإدخالات دفتر المرور والتسوية بين الفروع والبنوك ومثل هذه الوظائف الأخرى بسرعة وبشكل صحيح ومقروء وباستخدام التكنولوجيا الحديثة لا يحتاج العملاء إلى الذهاب إلى مكتب البنك. يمكن إجراء جميع المعاملات المصرفية وتحديث الحسابات في أثناء الوجود في المنزل، وسهولة الاتصال فيربط الإنترنت آلاف أجهزة الكمبيوتر التي يمكنها العمل على مدار 24 ساعة في اليوم على مدار العام. لم يعد هناك استبداد لساعات العمل. يتم حوسبة أعمال البنوك مع العملاء والمكتب الرئيس والبنوك الأخرى والفروع بالكامل في الدول الغربية، كما يتعين على الهند أيضًا التحرك في هذا الاتجاه للخدمة في المنافسة الدولية.4

2-3-3 اهداف التكنلوجيا المصرفية

تهدف المصارف الى تقديم الخدمات الى العملاء بأقل تكلفة وأسرع وقت وبخدمة شاملة ومن ثم تحقيق معدلات أفضل في المنافسة والاستمرارية بالسوق ولعل أفضل طريقة لذلك هو التحول الى التكنلوجيا المصرفية لتقديم خدمات تتلاقى مع متطلبات العملاء، واجراء العمليات المصرفية بطرائق الكترونية، لها اهداف متعددة منها: (مبارك وجاسم،4:2010) (الحداد واخرون،15:2012)

- وسيلة لتعزيز حصة المصارف في السوق المصرفي.
- تعد كوسيلة لتوسيع نشاطات المصارف داخل وخارج الحدود الوطنية.
- وسيلة لتخفيض التكاليف.
- اتاحة المعلومات عن الخدمات التي يؤديها المصرف دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة.

- حصول العملاء على الخدمات المصرفية وغير المصرفية في أي زمان او مكان.
- تحسين التدفق النقدي وتقليص جوانب الفساد الإداري (الرشوة، التلاعب بالحسابات، الاختلاس، وغيرها)

2-3-4 اشكال التكنلوجيا المصرفية:

في ظل التحول من عصر المعلومات إلى عصر المعرفة ثم الحكمة والاستخدام المكثف لتقانة المعلومات والاتصالات، قامت صناعة الخدمات المصرفية والمالية بتوفير نظم وتطبيقات وأساليب جديدة تحقق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية بالكفاءة العالية وانعكاساتها الإيجابية على جذب المتعاملين.

تغيرت أشكال الخدمات المصرفية الإلكترونية على وفق تطور أدوات البرمجيات ووسائل الأجهزة، الأشكال الرئيسة للخدمات المصرفية الإلكترونية هي الخدمات المصرفية عبر الكمبيوتر الشخصي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الفيديو، ومحطات الخدمة الذاتية (محطات نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي). (Yakubiv,et at,2019:222)

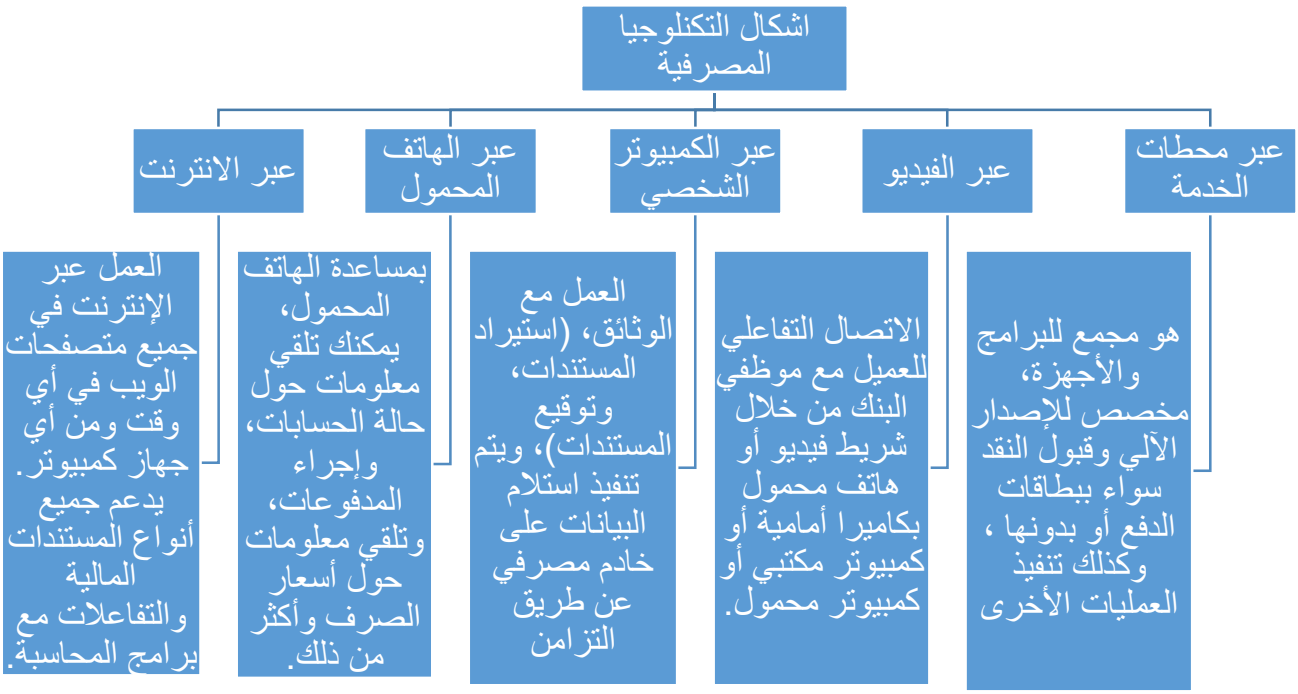

الشكل (2-1) اشكال التكنلوجيا المصرفية

المصدر: Yakubiv, V., Sodoma, R., Hrytsyna, O., Pavlikha, N., Shmatkovska, T., Tsymbaliuk, I., ... & Brodska, I. (2019). Development of electronic banking: a case study of Ukraine. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 7(1), 219.

2-3-5 مخاطر التكنلوجيا المصرفية:

على الرغم مما تحققه التكنولوجية المصرفية من مزايا متعددة خدمت القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير، إلا إنها وبالمقابل وجدت مخاطر مصاحبة لاستخدام هذه التكنولوجيا من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

اختلف الكتاب والباحثون في تصنيف المخاطر التي تنجم عن استخدام الأتمتة المصرفية، منهم من صنفها إلى مخاطر داخلية وخارجية، ومنهم من صنفها إلى مخاطر مادية متمثلة بالأضرار المحتملة والتي تصيب الممتلكات المادية وغير المادية والمتمثلة بالأضرار المحتملة التي تصيب العمليات وما يهمنا تلك المخاطر غير المادية كونها ترتبط بموضوع بحثنا، وقد تجسدت هذه المخاطر في الآتي (الحمداني، 2003: 45)

- **سهو وخطأ العاملين:** الذي يتمثل بقيام العاملين على الأنظمة الآلية باقتراف أخطاء ناجمة عن عدم المعرفة أو عن السهو فتؤدي إلى إحداث أضرار بالمعلومات والأنظمة المبرمجة.
- **الخيانة من قبل العاملين على الأجهزة الإلكترونية:** ويتمثل ذلك من خلال قيام العاملين على الأجهزة التابعة للمصرف سواء الأجهزة الموجودة داخل أو خارج المصرف، بأعمال تخريبية خاصة إذا لم تتوافر أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية مما يوفر مجالات عديدة لاختراق هذه الأنظمة التكنولوجية من قبل المجرمين.
- **الاختراق من قبل أشخاص خارجيين:** ويتمثل ذلك بمحاولة بعض الأشخاص باختراق الأنظمة المصرفية بهدف العبث والسرقة وإنجاز عمليات مصرفية غير مشروعة لا توافق المصارف على تقديمها أو تكون بحاجة إلى اخذ موافقات عليها.

وقد أورد البنك المركزي المصري تصنيفا أكثر شمولية للمخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة استخدام التكنولوجية المصرفية وتقديمها لخدمات وعمليات مصرفية إلكترونية وتتمثل بالآتي: -(البنك المركزي المصري، 2002: 605)

1- **مخاطر التشغيل:** وتشمل المخاطر الفرعية الآتية:

- عدم التأمين الكافي للنظم نتيجة إمكانية الاختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك
- بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك أم من العاملين فيه
- عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو الصيانة

- إساءة الاستخدام من قبل العملاء. ينشأ نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين والقيام بعمليات
- غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية.

2- **مخاطر السمعة:** تنشأ هذه المخاطر في حالة توافر المواقف السلبية اتجاه المصرف مما ينسحب على النظام المصرفي ككل نتيجة عدم قدرة المصرف على إدارة نظمه الإلكترونية بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر في أنظمة المصرف مما قد يسهل من القيام بالعمليات المصرفية غير المشروعة.

3- **المخاطر القانونية:** تنشأ هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد والضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية

2-3-6 مقياس التكنلوجيا المصرفية

وهي تشمل تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المصارف (استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، واستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، واستخدام أجهزة الصراف الآلي، واستخدام التحويلات المالية، والبطاقات الالكترونية، ونقاط البيع، وأنظمة المدفوعات الالكترونية الحديثة). هذه هي التقنيات التي يستخدمها العملاء لتلبية احتياجاتهم في المعاملات المالية.

- **استخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت**

تحاول معظم الشركات جذب العملاء والاحتفاظ بهم في سوق إلكترونية تنافسية للغاية. وسهلت أنظمة المعلومات الحالية الناضجة بشكل كبير تطوير خدمات مصرفية أكثر كفاءة. وأصبح دمج الخدمات الإلكترونية أمرًا بالغ الأهمية لتزويد العملاء بخدمة ممتازة وتفاعلية. فضلاً عن الخدمات الأساسية والقيمة، يسعى العملاء الى الحصول على طلبات تتعلق بمستويات عالية من الراحة والمرونة بعيداً عن الأساليب التقليدية المعروفة (Alsamydai, Yousif, and Al Khasawneh,2012:130)

نتيجة لذلك، تقوم الشركات بتغيير تركيزها إلى الخدمات الإلكترونية لدعم عملياتها التجارية الكاملة قبل وبعد المراحل المتعلقة بالمعاملات. هذا يزيد من أهمية فهم العوامل التي تؤثر في العملاء باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. تعد دراسة هذه العوامل أمرًا ضروريًا لضمان الأداء الناجح في السوق وفي القطاع المصرفي، فإن أنظمة المعلومات الراسخة والناضجة المستخدمة حاليًا لها تأثير هائل في تطوير خدمات مصرفية أكثر كفاءة (Arora and Sandhu, 2018:608)

تتيح منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعملاء الوصول إلى الوظائف المصرفية باستخدام متصفح الويب الذي يتصل بالبنك عبر شبكة الويب العالمية باستخدام الإنترنت. فالتكنولوجيا التي يوفرها المصرف والتي من خلالها يقوم العملاء بتنفيذ الأنشطة المصرفية عبر الإنترنت (الخدمات المصرفية عبر الإنترنت). ستوفر هذه التقنية للعملاء كل خدمة متاحة تقليديًا من خلال الفروع المحلية للمصرف، بما في ذلك قبول الودائع ودفع الفائدة على المدخرات والعديد من الخدمات الأخرى. لذلك، اعتمد قبول العملاء الناجح للتقنيات المصرفية على استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. تضمن قياس تصور العملاء تجاه قبول التكنولوجيا سهولة الاستخدام وتكرار الاستخدام. (Walker & Morris,2021:104)

والمنصات التي بدأ العمل بها في القطاع المصرفي العراقي هي بنظام التسوية الإجمالي الآني الـ RTGS (Real Time Gross Settlement). في بغداد وبنجاح في عام 2006، وهذا النظام يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسة للمصارف ووزارة المالية لتبادل اوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق. فعاليات هذا النظام توفر الاستعاضة عن التنفيذ اليدوي للعمليات وأنهى بذلك المخاطر الناشئة عن أجراء التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين المصارف. البنك المركزي العراقي هو المالك للنظام، ويأخذ على عاتقه تنصيب برامجه في مواقع المشاركين، فضلا عن عقد دورات تدريبية لمستخدمي المصارف اما الدور الإداري فيقوم البنك المركزي العراقي بمهام مختلفة من اهمها مراقبة حسابات المصارف. في المرحلة الأولى لتنفيذ هذا النظام شاركت خمسة مصارف في اجراء عمليات التسوية فيما بينها ولكن طبقا للخطط التدريجية التي وضعها البنك المركزي للتوسع في العمل إذ يشمل النظام حاليا جميع المصارف وفروع المصارف الاجنبية والحاصلة على إجازة للعمل في العراق. تتوافر بالنظام ميزات الأمان، كما ان التخويلات اللازمة لتشغيل النظام يتم توفيرها من قبل البنك المركزي العراقي حصرا. (البنك المركزي العراقي– قسم المدفوعات) والمنصات هي عبارة عن نظام عالمي يمكن فيه لربط المصرف مع المصارف المراسلة او المصارف العالمية وذلك بأرسال واستقبال الرسائل المالية وغير المالية عبر هذه الشبكة الانترنت. (سفر، 157:2006)

اما نظام المقاصة الالكترونية الـ ACH (Automated Clearing House) فهو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الآنية، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وارسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع الى نظام المشارك في الادارة العامة.(الصرن، 309:2007) تم تشغيل النظام بصورة فعلية في الرابع عشر من حزيران لسنة 2006 للفروع الرئيسة للمصارف (الرافدين، الرشيد، بغداد، التجاري العراقي،

الشرق الأوسط) فضلاً عن فرعين آخرين لكل مصرف مشارك. وقد تم إشراك أكثر من 19 مصرفاً لحد الان، فضلاً عن فروع البنك المركزي.

و تعمل دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي على تحديث أنظمة الدفع بشكل مستمر لغرض الوصول الى احدث الأنظمة في تقديم خدمات الدفع المتطورة والسريعة لغرض تعزيز عمليات الصيرفة الالكترونية فقد شهد عام 2019تحديث نظام التسوية الانية RTGS بتفعيل خاصية حجز المبلغ للسحب النقدي (cash out) لغرض أتمته السحوبات النقدية للمصارف والاستغناء عن استخدام الصكوك في السحب النقدي من خلال حجز المبالغ على نظام التسوية الاجمالية الانية والصرف للسحب النقدي بالدينار العراقي (كمرحلة أولى) وتعتمد لاحقا على الدولار من ارصدة حسابات المصارف المفتوحة لدى البنك المركزي العراقي ، وكذلك تم تحديث نظام المقاصة الالكترونية C-ACH بتفعيل أدوات الدين المباشر لفرض تسهيل عملية استحصال المصارف للمبالغ المستحقة بذمة الزبائن اعتمادا على عقد مسبق بين الطرفين. هذا ونظراً لتوافر البيانات الخاصة بالقطاع المصرفي العراقي حول نظام التسوية الإجمالي ونظام المقاصة الالكتروني تم اخذ هذين البعدين كأحد ابعاد التكنلوجيا المصرفية وكما موضح في الجدول (4-2) طريقة قياس هذه الابعاد

- **استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول**

أدت التطورات التكنولوجية والتطورات المتنقلة إلى تغيير الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات المالية واستخدامها والصناعة المصرفية هي القطاع الرائد في الاستفادة من هذه التطورات في التكنولوجيا، ولا سيما عندما نفكر في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، في الواقع، قامت المصارف بدمج الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في أنظمتها وتم تخصيص الكثير من الموارد المالية والتقنية في هذا الصدد. (Asnakew,2020:132)

الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول هي منصة تكنولوجية تقدمها المؤسسات المالية أو المصارف، والتي تسمح لمستخدميها بإجراء معاملات مالية مختلفة، مثل: الاستعلام عن الرصيد، وتحويل الأموال، وإجراء المعاملات، ودفع الفواتير، عن بُعد في أي مكان وزمان من خلال اعتماد جهاز محمول مثل الهاتف المحمول. (Baabdullah,et at ,2019:38-52)

لذلك، يمكن أن تستجيب هذه التقنية لاحتياجات بعض العملاء، مثل أداء الأنشطة المصرفية دون الذهاب إلى ماكينة الصراف الآلي أو فرع بنك مادي إذ يبحث عملاء المصارف اليوم عن الوصول إلى حساباتهم على مدار الساعة باستخدام الخدمات نفسها المقدمة على أجهزتهم المحمولة التي يتم تقديمها في فرع البنك الفعلي

(Arab times, 2019). على هذا النحو، فإن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لها قيمة كبيرة لكل من البنوك والعملاء.

يمكن تعريف الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمعروفة أيضًا باسم الهاتف المحمول أو الخدمات المصرفية المحمولة، على أنها استخدام الأجهزة المحمولة للوصول إلى المعلومات المصرفية و / أو إجراء المعاملات المصرفية عبر خدمات الرسائل النصية القصيرة والتطبيقات القابلة للتنزيل و / أو بروتوكولات التطبيقات اللاسلكية للوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية.(Karjaluoto et al., 2019:252) وتوفر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للمؤسسات المالية مصدرًا إضافيًا للإيرادات، وقاعدة عملاء متزايدة، والوصول إلى أسواق جديدة، في حين يوفر للمستهلكين راحة أكبر وسهولة الوصول إلى المعلومات المالية. ارتبط نمو الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على نطاق واسع بالتقارب والنمو الهائل للأجهزة اللاسلكية المحمولة الذكية في جميع أنحاء العالم. يدفع هذا التقارب الشركات من مختلف الصناعات والقطاعات الفرعية للاقتصاد، مثل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إلى المنافسة والتعاون (Lee, et at,2015:551)

ويتم الدفع بواسطة الهاتف النقال عن طريق الذهاب إلى الشركات المرخصة من قبل البنك المركزي العراقي أو وكلائهم لفتح محفظة في الهاتف تسمى المحفظة الالكترونية وتكون خاصة بالشخص صاحب الهاتف النقال بغض النظر عن عائديه الشريحة يستطيع عن طريقها اجراء عمليات (الشراء وتحويل مبلغ من محفظة إلى أخرى ودفع الفواتير) وتحتوي كل محفظة على رقم سري خاص بصاحبها وقد تم ترخيص شركتين للدفع بالهاتف النقال (شركة زين كاش وشركة آسيا حوالة) والتين ستكونان من الابعاد التي سيتم اخذها في هذه الدراسة

الجدول (2 –4) مؤشرات التكنلوجيا المصرفية	
الخدمات المصرفية عبر الانترنت	تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS)
	تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصه الصكوك الالكترونية (c–cah)
الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول	عدد وقيمة التحويلات ل Zain cash
	عدد وقيمة التحويلات ل Asia hawala

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ،2020)

الفصل الثالث

تحليل الجانب العملي

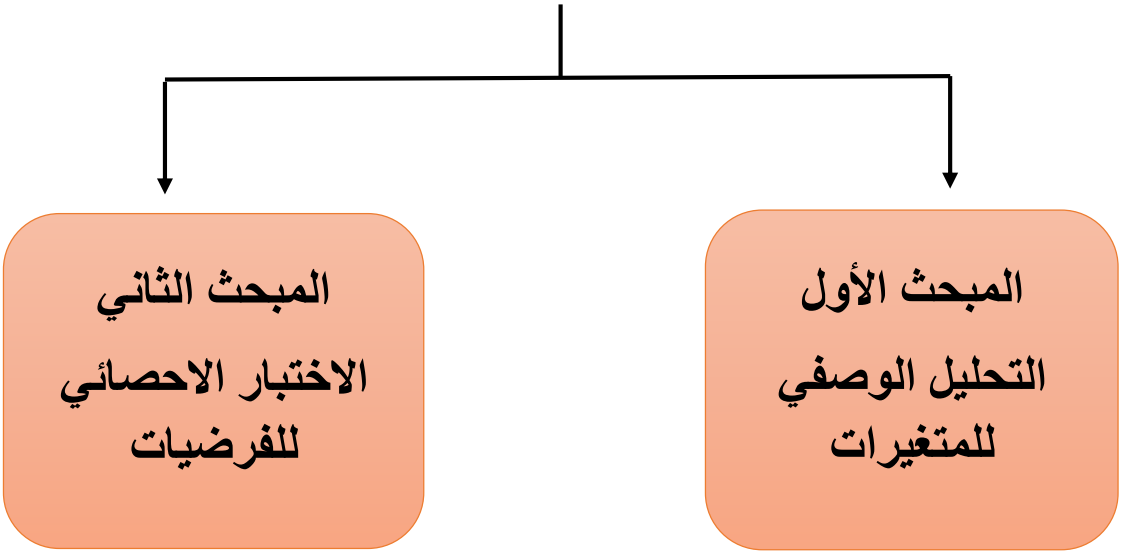

تمهيد:

يحاول هذا الفصل ترجمة الجانب النظري والفكري لمشكلة الدراسة بنتائج تطبيقية ملموسة، اعتمادًا على البيانات التي تم جمعها، إذ تضمنت الرسالة مجموعة من الأهداف والفرضيات التي ينبغي للباحث القيام باختبارها والتحقق منها باستخدام بعض الأدوات الإحصائية المناسبة، ولتحقيق هذا الغرض قسم هذا الفصل الى مبحثين تضمن المبحث الأول التحليل الوصفي للمتغيرات (الشمول المالي، الأداء المالي، التكنلوجيا المصرفية) في حين تناول المبحث الثاني وصف واختبار الفرضيات إضافة الى مناقشة النتائج ومقارنتها بالأدبيات السابقة.

المبحث الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات

3-1-1 تحليل مؤشرات الشمول المالي

سيجري في هذه الفقرة عرض وتحليل نتائج مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي وللمدة الزمنية (2015-2020) وتتضمن هذه المؤشرات كلا من مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية (الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، عدد الصرافات، نقاط البيع) وكذلك مؤشرات استخدام الخدمات وهي(مؤشر عدد الحسابات لدى المصارف/ اجمالي عدد السكان، مؤشر عدد البطاقات المصرفية المصدرة/ اجمالي عدد السكان) وايضا مؤشري العمق المصرفي وهما (قروض القطاع الخاص/ الناتج المحلي، وودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي) ، وختاما المؤشر التجميعي للشمول المالي، وسيجرى عرض وتحليل هذه المؤشرات في الاتي:

1- مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية:

تمثل هذه المؤشرات الاساس لتمهيد الطريق نحو تعزيز وتحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال تقليل الجهد الذي يتحمله الافراد في وقت حاجتهم للخدمات المالية، الا ان واقع هذه المؤشرات وطبيعة مستوياتها كانت ولا تزال دون المستوى المطلوب وهذا بدوره يعد من أحد الاسباب الأساسية التي تؤدي الى الاستبعاد المالي، وسيتم استعراض عدد من هذه المؤشرات وكالاتي:

أ- مؤشر الكثافة المصرفية

يشير إلى عدد السكان (ألف نسمة) لكل مصرف وهو أحد المؤشرات المصرفية المعتمدة في التحليل الاقتصادي والمالي، وكلما انخفض هذا المؤشر دلَّ ذلك على انتشار العادات المصرفية. ويتضح من نتائج الجدول (3-1) ان الكثافة المصرفية في البيئة العراقية قد بلغت (43.24) عام (2015) وهذا يعني انه لكل (43240) شخص فرع مصرفي واحد وهي نسبه منخفضه جدا بالمقارنة بالنسبة المعيارية العالمية والتي تبلغ فرعاً واحدً لكل (10) الأف شخص. وفي عام (2016) ارتفعت هذه النسبة لتصل الى (43.74) وبنسبة زياده مئوية قدرها (1.16%) والتي في حقيقتها تعني تراجعا في مستوى الشمول المالي اذ زادت الكثافة المصرفية لتصبح (43740) شخص لكل فرع مصرفي واحد، و استمرت الكثافة المصرفية بالارتفاع في السنوات اللاحقة لتبلغ (44050) شخص لكل فرع مصرفي عام(2017) و بنسبه مئوية تمثل تراجعا في نسبه الشمول المالي قدره (0,71%) و في عام 2018 بلغت نسبه الكثافة المصرفية (44160) شخص لكل فرع مصرفي وبنسبة تغير قدره (0.25 %) عن العام الذي سبقه، في عام 2019 شهدت الكثافة المصرفية زياده اكبر لتصبح (44250)

شخص لكل فرع مصرفي وبنسبه تغير قدرها (0.20 %) ، وفي عام 2020 أصبحت الكثافة المصرفية (45060) شخص لكل فرع مصرفي وبنسبة نمو (1.80%)ان زياده ارقام الكثافة المصرفية تعني تراجعا في نسب تحقيق مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية والتي تعد من احدى مؤشرات الشمول المالي في العراق، مما يستدعي اهتماما اكبر و جهودا اكثر لتحسين مستوى تحقيق الشمول المالي في العراق من خلال تقليل الكثافة المصرفية او بمعنى اخر زياده عدد الفروع المصرفية لكل(10000) شخص.

بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المؤشر (44080) شخص لكل فرع مصرفي وقد كانت الكثافة المصرفية ادنى من المتوسط في السنوات (2017-2016-2015- 2018 -2019) في حين كانت اعلى من المتوسط في العام (2020).

الجدول (3-1) مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية

السنة	الكثافة المصرفية	التغيير %	الانتشار المصرفي	التغيير %	عدد الصرافات ATM	التغيير %	نقاط البيع POS	التغيير %
2015	43.24	-	2.31	-	1.02	-	1.31	-
2016	43.74	1.16%	2.29	0.87-%	1.07	4.90%	1.88	43.51%
2017	44.05	0.71%	2.27	0.87-%	1.8	68.22%	5.2	176.60%
2018	44.16	0.25%	2.26	0.44-%	2.3	27.78%	5.8	11.54%
2019	44.25	0.20%	2.25	0.44-%	2.8	21.74%	10.3	77.59%
2020	45.06	1.80%	2.21	1.81-%	3.08	10.00%	17.3	67.96%
المتوسط الحسابي	44.08		2.26		2.01		6.96	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للأعوام من 2015-2019
- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام من 2015-2020
- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

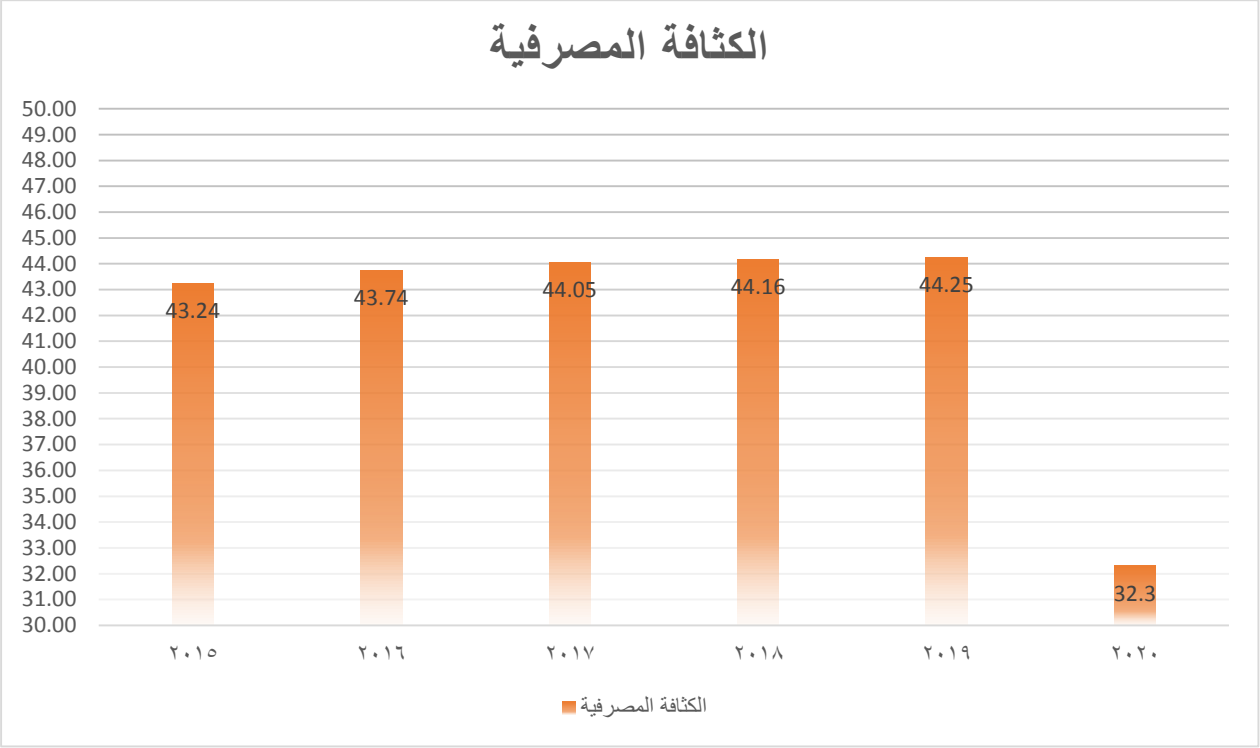

الشكل (3-1) الكثافة المصرفية

ب- مؤشر الانتشار المصرفي:

يوضح كل من الجدول (3-1) والشكل (3-2) نتائج احتساب مؤشر الانتشار المصرفي الذي يحتسب على وفق النسبة الاتية: (عدد فروع المصارف/عدد السكان (ألف نسمه)) اي انها تمثل مقلوب المؤشر السابق (الكثافة المصرفية).

وقد تبين من نتائج التحليل ان هناك تراجعا واضحا في مؤشر الانتشار المصرفي خلال مدة الدراسة بعد ان كانت (2.31) فرعا لكل (10,000) شخص عام(2015) انخفضت الى (2.29) فرع لكل (10000) شخص وبنسبه تغير قدرها (- 0.87%) عام 2016 ثم لينخفض الى (2.27) فرع لكل (10000) شخص عام (2017) وبنسبة تراجع قدرها (- 0.87%)، ثم يتواصل التراجع في هذا المؤشر في السنتين(2018) و(2019) لتبلغ (2.26) و (2.25) وبنسبه تراجع قدرها (-0.44%) على التوالي ، وتراجع أيضا في سنة (2020) لتبلغ(2.21) فرعا لكل (10000) شخص وبنسبة تراجع بلغت (-1.81 %) بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر (2.26) وقد تجاوز هذا المتوسط القيم في السنوات (2019-2020) في حين انخفضت عن المتوسط الحسابي في السنوات(2015-2016-2017)في حين تساوت مع المتوسط في عام (2018)

،ان انخفاض نسب الانتشار المصرفي في العراق يمثل مؤشرا سلبيا عن مدى القدرة على تحقيق الشمول المالي في العراق.

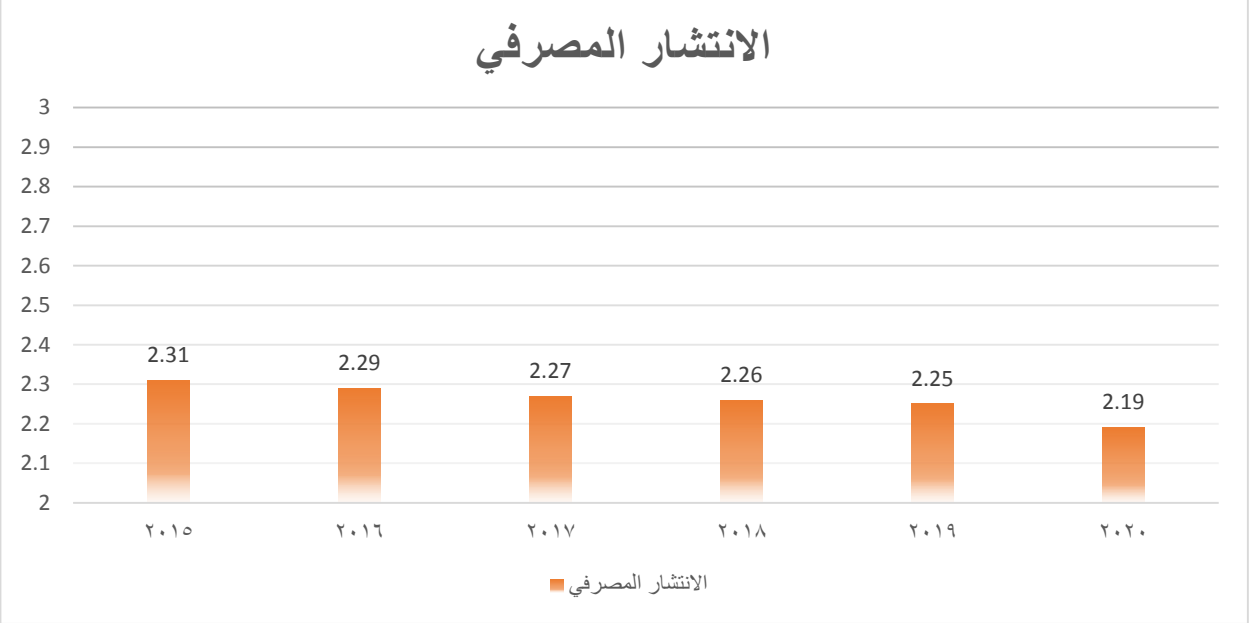

الشكل (3-2) الانتشار المصرفي

ج- مؤشر عدد الصرافات الآلية (ATM) لكل (1000) كم2

تعد الصرافات الاليه أحد ادوات الدفع الالكتروني المهمة التي يسعى البنك المركزي العراقي الى زيادتها وذلك من اجل ادخال أكبر عدد ممكن من الافراد داخل النظام المالي ومحاوله زيادة العمليات داخل النظام المالي باستخدام ادوات الدفع الالكتروني التخلص من التعامل بالنقد تدريجيا. ويحتسب هذا المؤشر من خلال عدد الصرافات الآلية لكل (1000) كم2 من مساحة البلد.

يتضح من نتائج الجدول(3-1) والشكل (3-3) ان قيمة هذا المؤشر قد شهدت تحسنا كبيرا و ملحوظا خلال المدة الزمنية المبحوثه وبعد ان سجل قيمة قدرها (1.02) صراف لكل (1000) كم2 عام (2015) نلاحظ ان هذا العدد ارتفع الى (1.07) صراف عام 2016 نسبه زياده قدرها (4.90%)، ثم اخذت في الارتفاع بشكل كبير ليبلغ عام 2017 (1.80) صراف آلي وبنسبه زياده ملحوظه قدرها (68.22%) عن عام (2016)، ثم استمر العدد بالارتفاع ليبلغ (2.30) صراف عام 2018 وبنسبه زياده قدرها (27.8%)، ثم ارتفع مره اخرى ليصل الى (2.80) صراف عام 2019 بنسبه ارتفاع قدرها(21.7%) عن عام (2018)، ثم استمر بالارتفاع الى (3,08) صراف في عام 2020 وبنسبة ارتفاع (10%).

اما المتوسط الحسابي العام لهذا المؤشر فقد بلغ (2,01) وقد تجاوز عدد الصرافات لهذا المتوسط في الأعوام (2018) (2019) (2020) في حين انها كانت أدني من المتوسط في الاعوام (2015) (2016) (2017).

بالرغم من الارتفاع الملحوظ في عدد الصرافات الاليه في العراق خلال السنوات القليلة الماضية الا ان هذا الانتشار مازال مقتصرا على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع المصارف ولا توجد اجهزه منتشرة في المناطق العامة.

د- مؤشر عدد نقاط البيع (POS) لكل (1000) كم2

يعد عدد نقاط البيع وسيله للوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت واقل تكلفة وفوائد نقاط البيع هي: زيادة المبيعات، وتقليل المخاطر، وحفظ راس المال، والاستثمار بعمليات مالية امنه وموثوقة، وسهوله التدقيق والمتابعة الإلكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الالكتروني. نقاط البيع هي اجهزه خاصه موصولة بشبكه المصرف موضوعة تحت تصرف صاحب المحل التجاري إذ تقوم الأجهزة بالتأكيد من مدى كفاية رصيد صاحب البطاقة للوفاء بمشترياته ومن ثم اصدار ايصال بإتمام عمليه السداد ويجري الخصم من حساب العميل واضافته الى حساب المحل وهي تستخدم للشراء فقط.

ويوضح الجدول(1-3) والشكل(3-3) نتائج مؤشر عدد نقاط البيع المستخدمة في العراق للمده الزمنية (2015 -2020)اذ يتبين ان هناك ارتفاعا متواصلا في عدد نقاط البيع وبعد ان كانت تبلغ (1.31) نقطه بيع لكل (1000 كم2) عام 2015، ارتفعت الى (1,88) عام 2016 وبنسبه ارتفاع تبلغ (43.51%)، ثم ارتفعت مره اخرى الى(5.20) نقطة بيع عام (2017) وبنسبة ارتفاع كبيره جدا مقارنه بالسنة السابقة وقدرها (176.60%) ثم تواصلت بالارتفاع عام 2018 بلغت (5.80)وبنسبه ارتفاع (11.54%) ثم زادت زياده كبيره لتصل الى(10.30) نقطه بيع لكل (1000كم2) عام (2019) وبنسبة زيادة بلغت (77,59%).ثم زادت مرة أخرى في عام 2020 الى (17.3) نقطة بيع لكل (1000كم2) وبنسبة زيادة (67.96%)

بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المؤشر (6.97) نقطه بيع لكل (1000 كم2). وقد تجاوزت هذا المتوسط في العامين (2019-2020) في حين كانت اقل من المتوسط في الاعوام (2018-2017-2016-2015) بالرغم من الانتشار السريع لعدد نقاط البيع (POS)ولكن مازال هذا الانتشار في خدمات الدفع الالكتروني بسيط جدا، والسبب في ذلك يعود الى ان معظم الاسواق التجارية والمحلات التجارية تتعامل بالنقد وليس بأجهزة (POS)لعدم انتشار هذه الثقافة في الوقت الحالي وما زالت هذه العملية غامضه على معظم اصحاب المحلات التجارية ولاسيما في المناطق الشعبية والنائية.

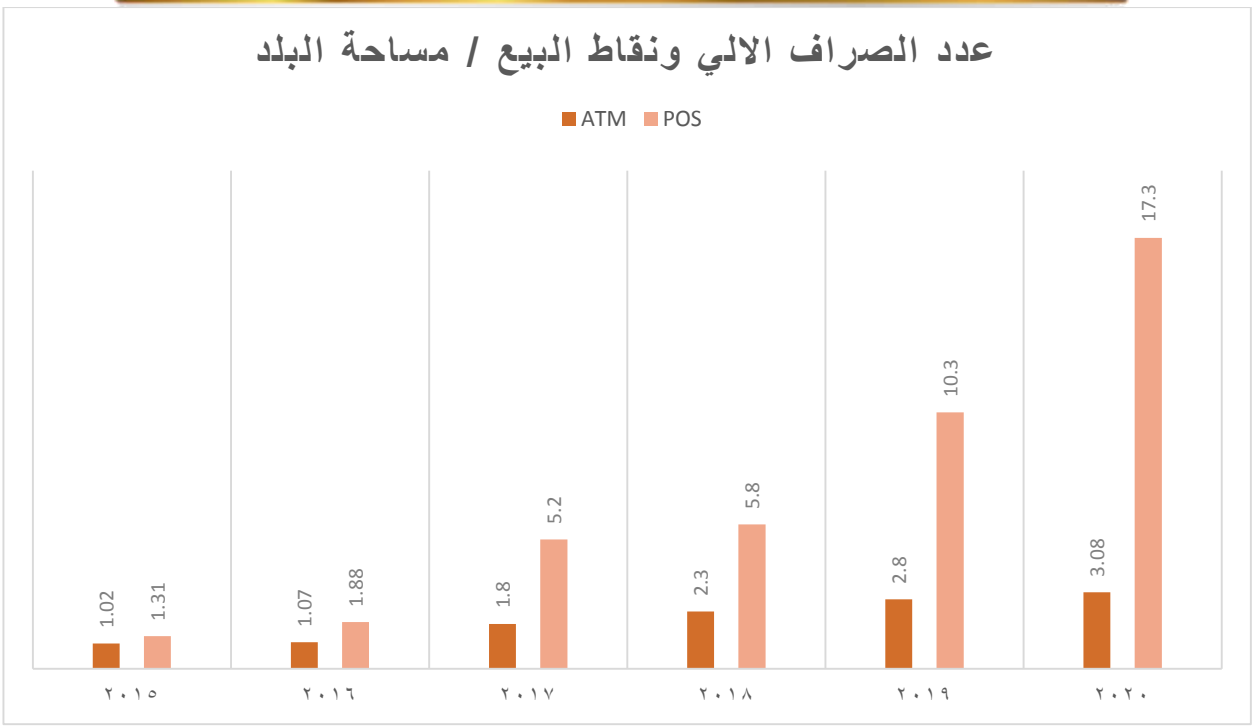

الشكل (3-3) عدد **ATM & POS**

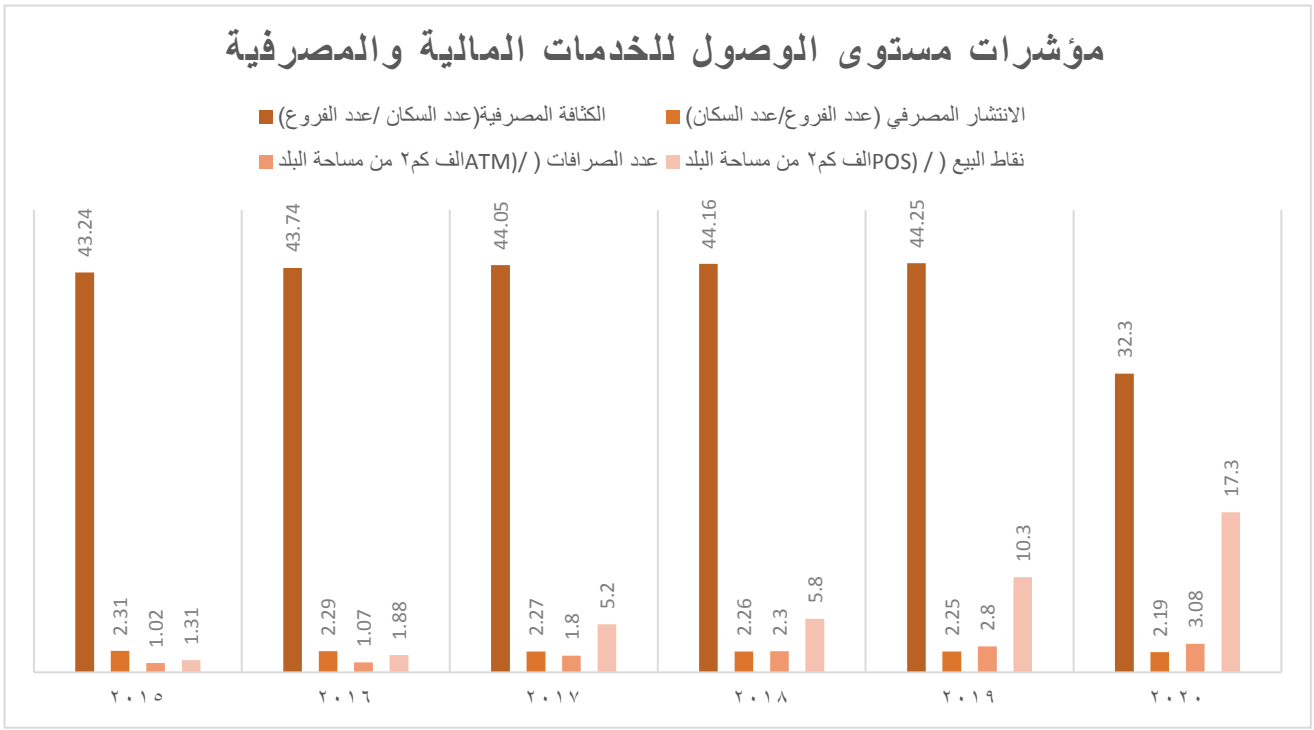

الشكل (3-4) مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية

2- مؤشرات استخدام الخدمات المالية:

يعتمد هذا المتغير مجموعه من المؤشرات وعلى النحو الاتي:

أ- مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف الى اجمالي عدد السكان:

تعد عمليات فتح الحسابات المصرفية من العوامل الأساسية في تعزيز الشمول المالي وكذلك الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية التقليدية والإلكترونية وتشير البيانات المتاحة الى ان عدد الحسابات المصرفية المفتوحة لدى المصارف لم تصل الى المستوى المطلوب بالمقارنة مع بعض الدول العربية.

يوضح الجدول (3-2) والشكل (3-5) ان نسبة عدد الحسابات لدى المصارف الى اجمالي عدد سكان العراق قد بلغت (3.66%) عام (2017) وهي تعد نسبه منخفضه جدا مقارنه بالبلدان العربية المجاورة مثل مصر والأردن ولبنان والسعودية والكويت التي بلغت نسب عدد الحسابات الى اجمالي عدد البالغين (33%،42%،45%،72%،80%)على التوالي مقارنة بنسبة 23% للعراق (البنك المركزي، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2018). في عام (2018) ارتفعت هذه النسبة الى (4.27%) نسبه ارتفاع قدرها (16%) وقد يعزى السبب في ذلك الى حمله توطين رواتب الموظفين في المصارف العراقية ما زاد معه عدد حسابات المصارف الى عدد سكان العراق، ثم استمرت النسبة بالزيادة لتصل الى (7.73%) وبنسبة زيادة قدرها (81%) في عام 2019 مقارنه بعام 2018. ثم زادت عن ذلك في عام 2020 لتصل الى (10.9%) وبنسبة زيادة (41%). والسبب في عدم وجود زيادة كبيرة في عدد الحسابات المفتوحة إلى عدد السكان، على الرغم من قرار توطين رواتب الموظفين في جميع مؤسسات الدولة، قد يكون السبب هو أ ن معظم الموظفين تم توطين رواتبهم في المصارف الحكومية التي لا تمتلك نظاما شاملا، مما أدى إلى إصدار بطاقاتهم من دون أن يتم فتح حساب مصرفي لهم

بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المؤشر (6.65%) وقد تجاوز هذا المتوسط في العامين (2019-2020)، في حين كان اقل من المتوسط في العامين (2017) و (2018).

ب- مؤشر عدد البطاقات المصرفية المصدرة الى عدد السكان:

يبين الجدول (3-2) والشكل (3-5) ان عدد البطاقات المصرفية المصدرة الى عدد السكان قد بلغ (17.17%) بطاقة مصرفية الى اجمالي عدد السكان عام 2017، ثم ارتفعت ارتفاعا كبيرا جدا في العام 2018 لتصل الى (23.06%)وبنسبه نمو قدرها (34%)، ويعزا السبب في ذلك الى حمله توطين رواتب الموظفين لدى المصارف

العراقية، ثم ارتفعت أكثر في عام 2019 لتصل الى (26.7) وبنسبة زيادة قدرها (16%). واستمرت بالارتفاع لتصل في عام 2020 الى (28%) وبنسبة زيادة قدرها (4%).

بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المؤشر (23.7%) بطاقة مصرفيه وقد تجاوزت هذا المتوسط في الاعوام (2018) (2019) (2020) في حين كانت أدني من المتوسط عام (2017).

الجدول (3-2) مؤشرات استخدام الخدمات المالية

السنوات	عدد السكان (الف نسمة)	عدد الحسابات لدى المصارف	عدد الحسابات لدى المصارف /عدد السكان	التغيير %	عدد البطاقات المصرفية المصدرة	عدد البطاقات المصرفية المصدرة /عدد السكان	التغيير %
2017	37,140	1,361,034	3.664		6377305	17.17	
2018	38,200	1,630,677	4.268	%16.4	8810030	23.062	%34.3
2019	39,300	3,039,522	7.734	%81.1	10506725	26.734	%15.9
2020	40,150	4,381,816	10.913	%41.1	11219367	27.943	%4.5
المتوسط			6.645			23.728	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للأعوام من 2015-2019
- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

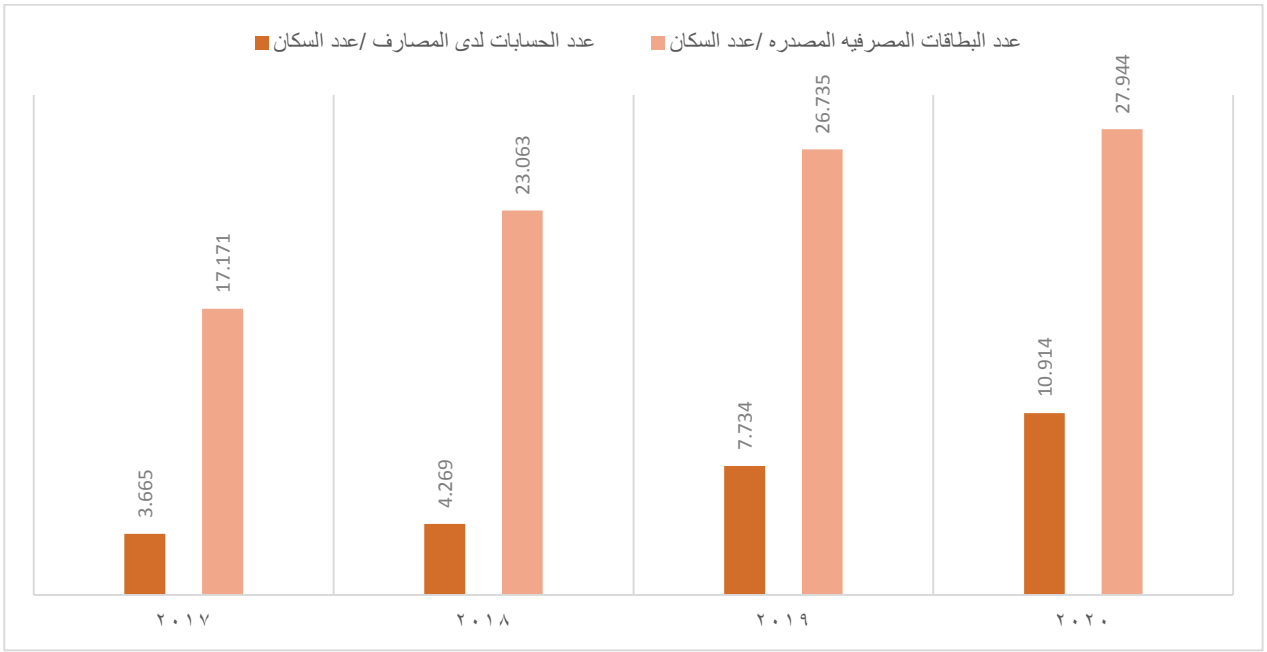

الشكل (3-5) عدد البطاقات المصرفية المصدرة وعدد الحسابات لدى المصارف

3- مؤشر العمق المصرفي

يبين مؤشر العمق المصرفي مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية، وانخفاض تكلفتها والتوسع في المؤسسات والادوات المصرفية المختلفة والتي تسهم في دعم عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية ويتم قياس العمق المصرفي باستخدام مؤشرين رئيسين وهما:

أ- مؤشر نسبه ائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي:

يشير الجدول (3-3) والشكل (3-6) الى نتائج تحليل مؤشر نسبة ائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي إذ يتضح ان هذه النسبة قد بلغت عام (2015) (0,094) انخفضت عام (2016) الى (0,092) وبنسبة انخفاض قدرها (2%) ثم انخفضت بشكل أكبر في عام (2017) لتصل الى (0,086) وبمعدل انخفاض (6%) ثم واصلت التراجع لتصل عام (2018) الى (0,075) وبمعدل انخفاض (13%) ويكمن السبب في هذا التراجع في قيم المؤشرات الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات نمو تفوق معدل نمو ائتمان القطاع الخاص. وبعد هذا التراجع المستمر في قيم المؤشر نجد انه عاد للارتفاع عام 2019 لتصل نسبته الى (0,076) وبمعدل نمو قدره (1.3%). وزاد ارتفاعها في عام 2020 لتصل الى (0.13) وبمعدل زيادة (71%)

بلغ المتوسط الحسابي العام (0,092) وقد تجاوزت قيمة المؤشر هذا المتوسط في السنوات (2015)، في حين انخفضت عن هذا المتوسط في الاعوام (2017)، (2018) (2020) وتساوت مع المتوسط في عام (2016).

ب- مؤشر نسبه ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي:

يوضح الجدول(3-3) والشكل (3-6) نتائج تحليل مؤشر نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في القطاع المصرفي العراقي للأعوام (2015 - 2020) إذ يتضح ان قيمه المؤشر بلغت (0,123) عام (2015) ثم انخفضت عام (2016) لتصل الى (0,12) وبنسبة تراجع قدرها (2%) ثم واصلت الانخفاض عام (2017) لتصل الى (0,118) وبنسبة تراجع (2%) عن العام السابق، ثم انخفضت اكثر عام (2018) لتصل الى (0,102) وبمعدل تراجع (13%) ويعزا السبب الرئيس لهذا التراجع الى زياده معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات نمو تفوق معدل نمو القطاع الخاص. في عام 2019 عاد المؤشر للارتفاع ليبلغ قيمه قدرها (0,111) معدل نمو قدره (9%). واستمر بالارتفاع ليبلغ عام 2020 (0.181) وبمعدل نمو (63%)

بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المؤشر (0,125)، وقد تجاوزت قيم المؤشر قيمة المتوسط لكل سنوات عينة الدراسة

الجدول (3-3)مؤشر العمق المصرفي

السنوات	ائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي	التغيير %	ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي	التغيير %
2015	0.094		0.123	
2016	0.092	0.021-	0.12	0.024-
2017	0.086	0.065-	0.118	0.016-
2018	0.075	0.127-	0.102	0.135-
2019	0.076	0.0133	0.111	0.088
2020	0.13	0.71	0.181	0.630
المتوسط	0.092		0.125	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للأعوام من 2015-2019
- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

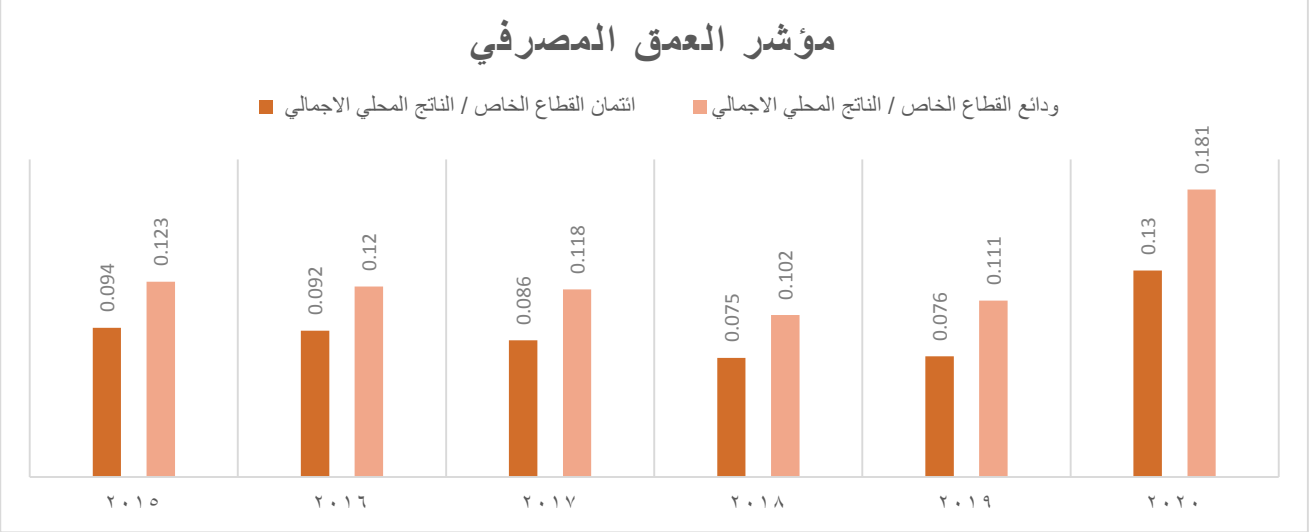

الشكل (3-6) مؤشر العمق المصرفي

4- المؤشر التجميعي

يمثل المؤشر التجميعي تجميعاً للمؤشرات الفرعية في مؤشر واحد يمثل الشمول المالي ويعد المؤشر التجميعي المرآة التي تعكس مدى التقدم الحاصل في مستوى الشمول المالي. تتراوح قيمه المؤشر بين الواحد والصفر اذ كلما اقتربت قيمه المؤشر من الواحد فان هذا يعني مستوى عالياً من الشمول المالي والعكس صحيح تشير نتائج الجدول(3-4) والشكل (3-7) الى ان قيمه المؤشر التجميعي كانت (0,11) عام 2015 ثم انخفضت عام(2016) لتصل الى(0,10) وبنسبه انخفاض قدرها (9%) ثم شهد المؤشر التجميعي ارتفاعا كبيرا ليصل الى (0,21) عام (2017) وهو العام الذي شهد البدء بتطبيق مبادرة الشمول المالي في العراق وهي تشكل نسبه ارتفاع قدرها (110%) مقارنه بالعام الذي سبقه ، ثم استمر المؤشر بالارتفاع التدريجي ليصل الى (0,22) عام (2018) و بنسبه نمو بلغت (4,8%) والى (0,25) عام (2019) وبنسبة نمو بلغت (13,6%) عن العام الذي سبقه وفي عام 2020 بلغ ارتفاع المؤشر (0.258) وبنسبة نمو (3.2%) ويتضح من النتائج المذكورة انفاً ان الشمول المالي في العراق مازال منخفضا جدا، وهذا يتطلب جهودا أكبر لتحسين مستواه في العراق.

بلغ المتوسط الحسابي العام للمؤشر للمده الزمنية المبحوثة (2015-2020) (0,19) وقد تجاوزت قيمة المؤشر قيمة المتوسط الحسابي للسنوات (2017-2018-2019-2020) في حين انها كانت أدني من المتوسط الحسابي عامي (2015) (2016).

الجدول (3-4)المؤشر التجميعي

السنوات	المؤشر التجميعي	التغيير %
2015	0.11	
2016	0.10	0.09-
2017	0.21	1.1
2018	0.22	0.047
2019	0.25	0.136
2020	0.258	0.032
المتوسط	0.191	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للأعوام من 2015-2019
- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

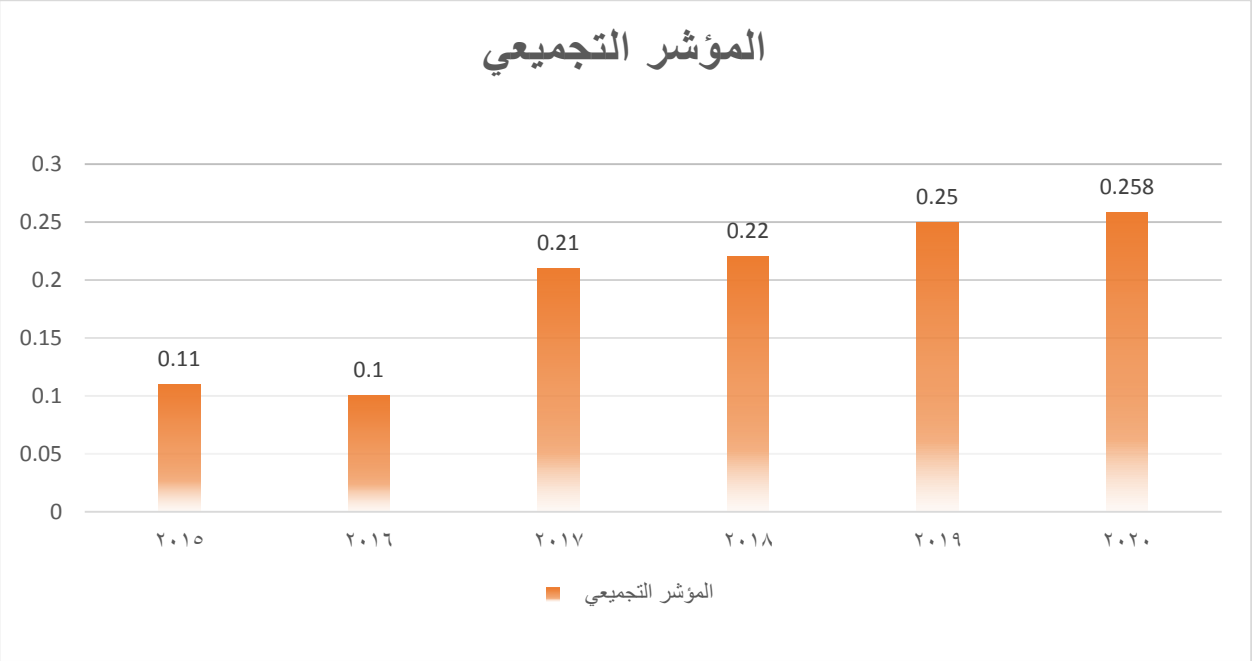

الشكل (3-7) المؤشر التجميعي

3-1-2 تحليل مؤشرات الأداء المالي

سيجري في هذه الفقرة عرض وتحليل نتائج مؤشرات الاداء المالي في القطاع المصرفي العراقي وللمدة الزمنية (2015-2020) وتتضمن معايير (camels) وكما يلي

1- معيار كفاية رأس المال:

يوضح الجدول (3-5) والشكل (3-8) ان قيمة هذا المؤشر قد شهدت تحسناً كبيراً فقد بلغت في عام 2015 (106%) ثم ازدادت في عام 2016 بمعدل نمو (21%) لتصل الى (128%) ، ثم زادت في عام 2017 لتصل الى (181%) وبمعدل نمو (41%)، واستمر ارتفاع المؤشر حتى عام 2018 لتصل (285%) وبمعدل نمو (57%) ، وفي عام 2019 انخفضت بمعدل (39%) لتصل الى (173%) وتعكس هذه النسب بالرغم من انخفاضها عن عام 2018 كفاية وقدرة مالية جيدة للمصارف العاملة في العراق تساعدها على مواجهة المخاطر المحتملة، إذ انها تتجاوز النسبة المعيارية المحددة بحسب معايير بازل، البالغة (8%) وكذلك المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، البالغة (12%). ثم عادت الى الارتفاع في عام 2020 بمعدل (106%) لتصل الى (358%). بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر كفاية رأس امال (205%) وقد تجاوزت قيمة المؤشر عن قيمة المتوسط في العامين (2018) (2020) في حين انها كانت أدني في الأعوام (2015) (2016) (2017) (2019).

الجدول (3-5)معيار كفاية رأس المال

السنة	النسبة	التغيير
2015	%106	–
2016	%128	0.208
2017	%181	0.414
2018	%285	0.575
2019	%173	-0.393
2020	%358	1.069
المتوسط	%205	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للأعوام من 2015-2019
- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

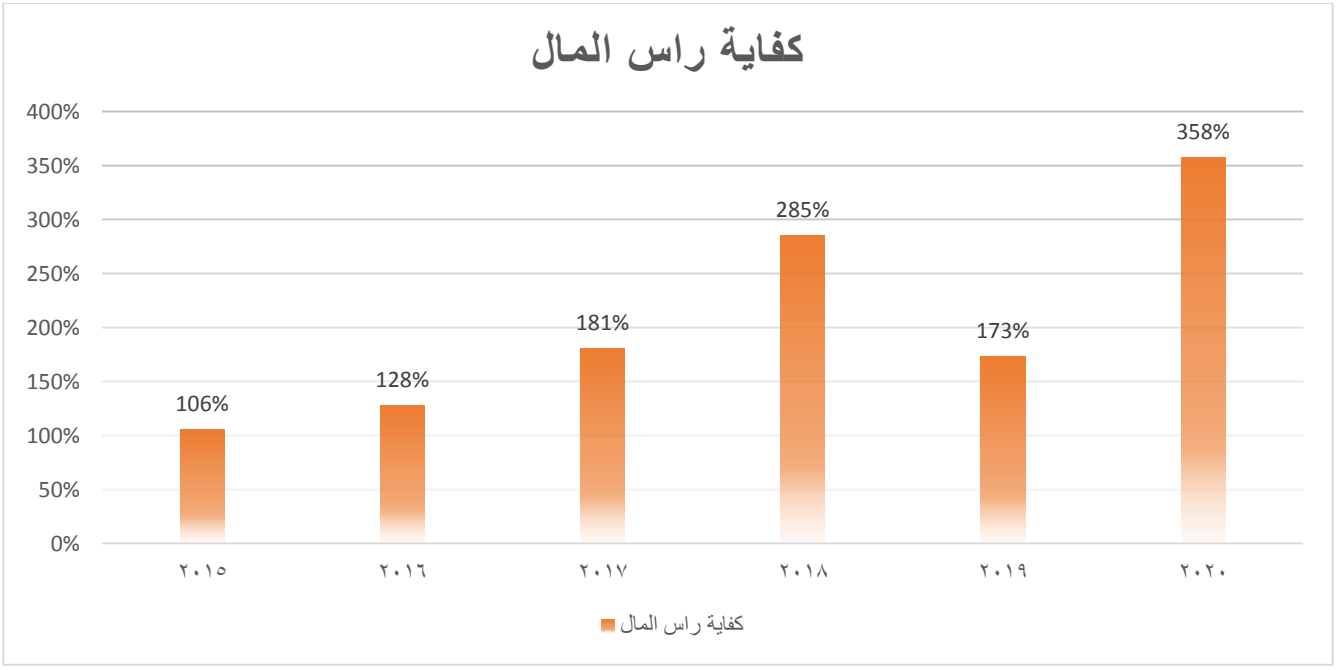

الشكل (3-8) معيار كفاية راس المال

2- معيار السيولة

أ- مؤشر نسبة تغطية السيولة :LCR

يوضح الجدول (3-6) والشكل (3-9) نسبة تغطية السيولة للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2017-2020 وقد تم استبعاد سنة 2015 و2016 لعدم توافر البيانات عنها.

ان نسبة تغطية السيولة لعام 2017 و2018 بلغت (230%)، ثم انخفضت في عام 2019 الى (223%) وبنسبة انخفاض (3%)، ثم ازدادت في عام 2020 وبمعدل نمو (24%) لتصل الى (277%) وتعكس هذه النسبة عن قدرة القطاع المصرفي على ضمان تلبية التزاماته وحاجاته من السيولة وبنسبة اعلى من الحد الأدنى الذي أشارت اليه معايير بازل والبنك المركزي العراقي بنسبة لا تقل عن (100%).

بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر نسبة تغطية السيولة (240%) وقد تجاوزت قيمة المؤشر عن قيمة المتوسط في عام (2020) في حين انها كانت أدني في الأعوام (2017) (2018) (2019).

ب- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR

يوضح الجدول (3-6) والشكل (3-9) نسبة صافي التمويل المستقر NSFR للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2017-2020 وقد تم استبعاد سنتي 2015 و2016 لعدم توفر البيانات عنهما.

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر في عام 2017 (222%)، ثم ازدادت في عام 2018 لتصل الى (230%) وبنسبة نمو بلغت (3.6%)، ومن ثم انخفضت في عام 2019 لتصل الى (173%) وبمعدل انخفاض (25%)، ثم عادت لترتفع في عام 2020 وبمعدل نمو (22%) وبنسبة تصل الى (211%) وتعكس هذه النسبة عن قدرة القطاع المصرفي على ضمان تلبية التزاماته وحاجاته من السيولة وبنسبة اعلى من الحد الأدنى الذي أشارت اليه معايير بازل والبنك المركزي العراقي بنسبة لا تقل عن (100%).

ج- الموجودات السائلة على المطلوبات قصيرة الاجل

يوضح الجدول (3-6) والشكل (3-9) نسبة الموجودات السائلة على المطلوبات قصيرة الاجل للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015-2020.

بلغت نسبة هذا المؤشر في عام 2015 (313%) في حين زادت في السنة التالية لتصل الى (324%) وبمعدل نمو (3%)، ثم انخفضت في عام 2017 بمعدل (63%) لتصل الى (120%) واستمر الانخفاض للأعوام 2018 ،2019، 2020 وبمعدل انخفاض (14%) (6%) (14%) لتصل الى (102%) (96%) (83%) على التوالي. ويؤشر الاتجاه العام للنسبة انخفاضا تدريجيا للمدة (2017-2020) إلى أن أصبحت الموجودات السائلة لا تغطي المطلوبات قصيرة الأجل بنسبة (100%) الا ان النسبة على الرغم من انخفاضها في السنوات الأخيرة ولكن تعد مرتفعة لذلك فهي تمثل متانه مالية للمصارف عامه لاحتفاظها بسيولة عالية لمواجهة سحوبات المودعين ولتقدم القروض.

بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الموجودات السائلة على المطلوبات قصيرة الاجل (173%) وقد تجاوزت قيمة المؤشر عن قيمة المتوسط في عام (2015-2016) في حين انها كانت أدني في الأعوام (2017) (2018) (2019) (2020).

د- الموجودات السائلة على اجمالي الودائع:

يوضح الجدول (3-6) والشكل (3-9) نسبة الموجودات السائلة على اجمالي الودائع للقطا ع المصرفي العراقي للسنوات من 2015-2020.

بلغت نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع في عام 2015 (226%) ، ثم ازدادت في عام 2016 لتصل الى (229%) وبمعدل نمو (1.2%) ، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي من 2017 (153%) الى ان وصلت في عام (2020) الى (62%) ،إن الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر سيولة في الأجل القصير، إلا أن الاحتفاظ بهذه النسبة المرتفعة ينعكس سلبا على العائد والربحية، إذ إن هدف السيولة يتعارض مع هدف الربحية؛ وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدَّر على المصرف عوائد مالية كبيرة، ومن ثم فإن انخفاضها يعكس توُّجها واضحا نحو توظيف الأموال القابلة للإقراض ، إن الانخفاض الحاصل في النسبة كان نتيجة لارتفا ع الودائع بمعدل نمو وأعلى من معدل نمو الموجودات السائلة.

بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر (135%) وقد تجاوزت قيمة المؤشر عن قيمة المتوسط الحسابي للأعوام (2015) (2016) (2017) في حين انها كانت أدني في الأعوام (2018) (2019) (2020)

ه- الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات:

يوضح الجدول(3-6) والشكل(3-9) نسبة الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015-2020.وتوضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأُصول تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين، وقياسها نسبة إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف، انخفضت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي بصورة عامَّة من (65%) في عام 2015 الى (64%) في عام 2016 و بمعدل انخفاض (1%)، ثم عادت للارتفاع في عام 2017 لتصل الى (66%) ، ثم انخفضت النسبة في عام 2018 الى (46%) وبمعدل انخفاض (29%) واستمر الانخفاض لعام 2019 و2020 الى (43%)و (38%) على التوالي . وقد حصل هذا الانخفاض في النسبة نتيجة لارتفاع أجمالي الموجودات بمعدل اعلى من ارتفاع الموجودات السائلة، وعلى الرغم من انخفاضها فهي نسبة مرتفعة ما يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي وبلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات (54%) وقد تجاوزت قيمة المؤشر عن قيمة المتوسط الحسابي للأعوام (2015) (2016) (2017) في حين كانت أدني في الأعوام (2018) (2019) (2020).

و- الائتمان النقدي على الودائع:

يوضح الجدول (3-6) والشكل (3-9) نسبة الائتمان النقدي على الودائع للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015-2020، وتعكس هذه النسبة قدرة المصارف على توظيف الأموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على الائتمان.

ارتفعت نسبة هذا المؤشر الى (60%) في عام 2016 بعد ان كانت (47%) في عام 2015 ، ثم انخفضت في عام 2017 لتصل الى (57%) وبمعدل انخفاض (5%)، ثم انخفضت في عام 2018 بمعدل (11%) لتصل الى (50%)، ثم زادت بالتدرج في عام 2019 و2020 وبمعدل نمو (13%) (3%) على التوالي لتصل في عام 2019 الى (57%) وفي عام 2020 الى (59%). وعلى الرغم من التذبذب الواضح في المؤشر بين ارتفاع وانخفاض اذ انه ضمن الحد الذي اقر البنك المركزي بعدم تجاوز نسبة الائتمان النقدي على الودائع (70%).

وبلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الائتمان النقدي على الودائع (55%) وهذه النسبة تفوق المؤشر في عامي (2015) (2018) في حين كانت أدني من المؤشر في الأعوام (2016) (2017) (2019) (2020)

ز- فجوة التمويل:

يقصد بفجوة التمويل الفرق بين الائتمان النقدي والودائع الى الائتمان النقدي، وقد ارتفعت هذه الفجوة في عام 2016 بنسبة (9%) مقارنة مع عام 2015، اذ بلغت الفجوة في عام 2016 (-68%)بعد ان كانت (-75%) في عام 2015، ثم انخفضت في عام 2017 بمعدل (13%) لتصل الى (-77%)، ثم انخفضت بشده في عام 2018 وبمعدل انخفاض (30%) لتصل الى (100%) ، ثم عادت بعد ذلك في عام 2019 لترتفع بمعدل (4%) لتصل الى (95%) ، وفي عام 2020 شهدت الفجوة ارتفاعاً كبيراً بمعدل (72%) لتصل الى (26%) ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبة اكبر من معدل نمو الائتمان النقدي ولذلك يستوجب على المصارف مراقبة مستويات السيولة والإقراض لديها، وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة، أي إدارة حكيمة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، إن ارتفاع الفجوة معناه أن المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة .

وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر (73%-) وقد زادت نسبة المؤشر عن المتوسط الحسابي في عامي (2016) و(2020) في حين كانت أدني منه في الأعوام (2015) (2017) (2018) (2019). ويوضح الجدول (3-6) والشكل (3-9) نسبة فجوة التمويل

الجدول (3-6) معيار السيولة

			السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
السيولة	1	LCR				230	230	223	277	240
		التغيير %					0	0.03-	0.242	
	2	NSFR				222	230	173	211	209
		التغيير %					0.036	0.248-	0.22	
	3	الموجودات السائلة على المطلوبات قصيرة الاجل		313.6	324.7	119.7	102.2	96.1	82.7	173.16
		التغيير %			0.035	0.631-	0.146-	0.06-	0.139-	
	4	الموجودات السائلة على اجمالي الودائع		225.9	228.6	152.8	73.73	70.1	61.73	135.47
		التغيير %			0.012	0.332-	0.517-	0.049-	0.119-	
	5	الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات		65.2	64.5	65.5	46.1	43.2	37.8	53.71

التغيير %		0.011-	0.0155	0.296-	0.063-	0.125-		
6	الائتمان النقدي على الودائع	47.08	59.6	56.6	50.1	56.6	58.6	54.76
التغيير %			0.266	0.05-	0.115-	0.13	0.035	
7	فجوة التمويل	75.1-	67.8-	76.7-	99.8-	95.2-	26-	73.43-
التغيير %			0.097-	0.1313	0.301	0.046-	0.727-	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للأعوام من 2015-2019
- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام من 2015-2020
- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

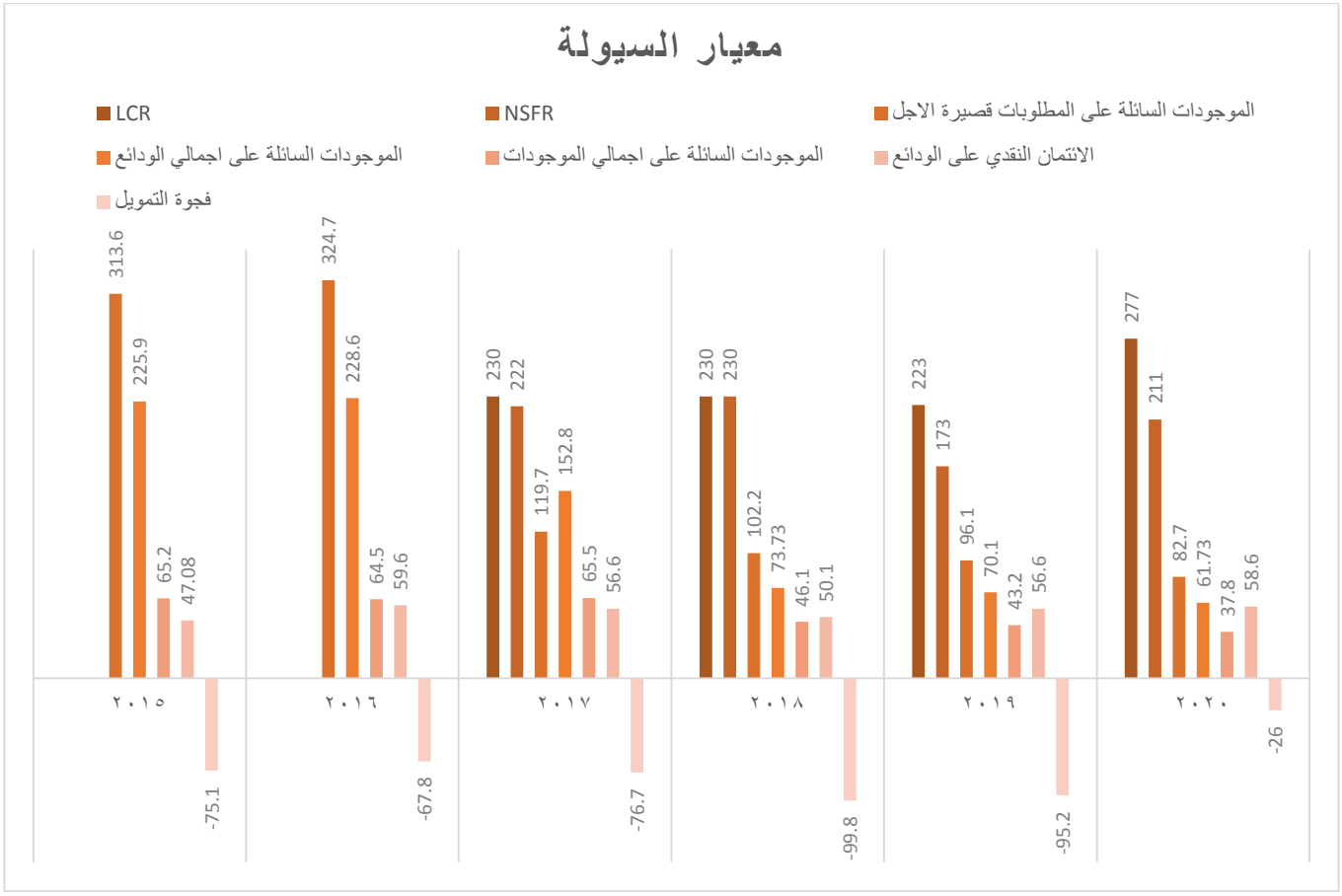

الشكل (3-9) معيار السيولة

3- معيار جودة الاصول

أ- نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي القروض:

يوضح الجدول (3-7) والشكل (3-10) نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي القروض للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015-2020

وقد سجلت النسبة ارتفاعا في عام 2016 بمعدل (29%) عما كانت علية في عام 2015 اذ بلغت (11%) لعام 2016 و (8.4%) لعام 2015 ، ثم زادت بمعدل (4%) في عام 2017 لتصل الى (11.4%) واستمرت الزيادة حتى عام 2018 وبمعدل (10.5%) عن السنة السابقة لتصل الى (12.6%) ثم انخفضت بصورة تدريجيه في عامي 2019 و 2020 لتصل الى (9.9%) و (8.9%) على التوالي، ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض في نسبة الديون متأخرة التسديد لدى القطاع المصرفي مما أدى الى انخفاض نسبة القروض غير العاملة الى الائتمان النقدي وذلك يوثر إيجابا في الأداء المالي للمصارف.

وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر (10.3%) وقد تجاوزت قيمة المؤشر عن قيمة المتوسط الحسابي في الأعوام (2016) (2017) (2018) (2019) (2020) في حين كانت قيمة المؤشر أدني من المتوسط في عام (2015).

ب- نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي الموجودات:

يوضح الجدول (3-7) والشكل (3-10) نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015-2020

ارتفعت نسبة الديون متأخرة التسديد إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي بصورة عامّة خلال عام 2016، اذ بلغت (2.5%) بعد ان كانت (1.3%) في عام 2015 وبمعدل نمو (82%)، ثم زادت هذه النسبة في عام 2017 بمعدل نمو (55%) لتصل الى (3.9%)والتي تعد النسبة نفسها التي وصل اليها القطاع المصرفي لعام 2018، ثم انخفضت هذه النسبة بمقدار (21%)في عام 2019 عما كانت عليه في عام 2018 اذ بلغت (3.1%)،ثم ارتفعت بنسبة (2%) في عام 2020 لتصل الى (3.2%).

بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر (3%) وقد تجاوزت قيمة المؤشر عن قيمة المتوسط الحسابي في العامين (2015) (2016) في حين كانت قيمة المؤشر أدني من المتوسط الحسابي في الأعوام (2017) (2018) (2019) (2020)

ج- نسبة الديون متأخرة التسديد الى راس المال:

إن ارتفاع نسبة الديون متأخرة التسديد إلى رأس المال يعطي إشارة واضحة عن خطورة في المؤسسات المصرفية ومن ثَّم يؤثر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهو ما ظهر جليا لدى المصارف الحكومية نتيجة ضخامة حجم قروضها وضآلة حجم رؤوس أموالها، لكن تفاقم تلك النسبة في ميزانيات المصارف قد أعطى دلالة على وجود مخاطر مالية فيها بشكل لا يقبل الشك، ما يستدعي من الجهات الرقابية إيلاء هذا الأمر قدرا عاليا من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلا.

يوضح الجدول (3-7) والشكل (3-10) نسبة الديون متأخرة التسديد الى راس المال للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015-2020

ارتفعت نسبة الديون متأخرة التسديد الى راس المال من (18%) في عام 2015 الى (28.5%) في عام 2016، ثم ارتفعت في عام 2017 لتصل الى (30%) وبمعدل نمو (6%)، ثم ارتفعت في عام 2018 وبمعدل (6%) لتصل الى (32%)، وفي عام 2019 انخفضت لتصل الى (26.8%) وبمعدل انخفاض (1%)،وفي عام 2020 انخفضت بنسبة قليلة عما كانت علية في عام 2019 لتصل الى (26.3). وانخفضت نسبة الديون متأخرة التسديد الى راس المال نتيجة انخفاض الديون غير العاملة في المصارف.

وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر (27%) وقد تجاوزت هذه النسبة قيمة المؤشر في الأعوام (2015) (2016) (2019) (2020) في حين كانت أدني في العامين (2017) (2018)

الجدول (3-7) معيار جودة الاصول

		السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
جودة الأصول	1	نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي القروض	8.4	10.9	11.4	12.6	9.9	8.9	10.35
		التغيير %		0.30	0.05	0.11	0.21-	0.10-	
	2	نسبة الديون متأخرة التسديد على اجمالي الموجودات	1.38	2.52	3.9	3.95	3.12	3.21	3.01
		التغيير %		0.83	0.55	0.01	0.21-	0.03	
	3	نسبة الديون متأخرة التسديد على راس المال	18	28.5	30.3	32.4	26.8	26.3	27.05

التغيير %		0.58	0.06	0.07	0.17-	0.02-	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للأعوام من 2015-2019
- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام من 2015-2020
- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

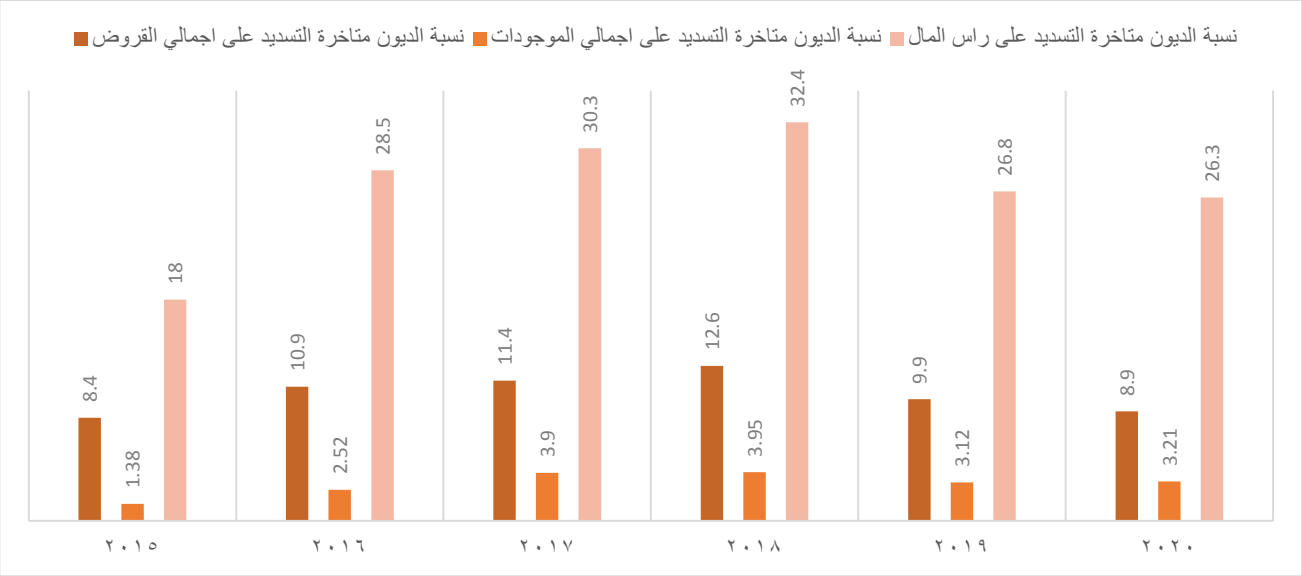

الشكل (3-10) معيار جودة الاصول

4- معيار الربحية

أ- نسبة العائد على الموجودات:

يوضح الجدول (3-8) والشكل (3-11) نسبة العائد على الموجودات للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015-2020

انخفضت نسبة العائد على الموجودات من (0.5%) في عام 2015 الى (0.4%) في عام 2016، ثم ارتفعت في عام 2017 بمعدل نمو (2%) لتصل الى (1.19%)، ثم انخفضت في عام 2018 الى (0.59%) وبمعدل انخفاض (5%)، ثم عادت الى الارتفاع بصورة تدريجية لعامي 2019 و2020 وبمعدل (0.79) و(0.87) على التوالي. ونتيجة هذا الارتفاع تعود الى ارتفاع أرباح المصارف بمعدل أكبر من ارتفاع الموجودات وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة العائد على الموجودات (0.72%) وقد تجاوزت هذه النسبة قيمة المؤشر في الأعوام (2015) (2016) (2017) (2018) في حين كانت أدنى من المتوسط في عام (2019) (2020)

الجدول (3-8) معيار الربحية

		السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
الربحية	1	نسبة العائد على الموجودات	0.5	0.4	1.19	0.59	0.79	0.87	0.72
		التغيير %		0.20-	1.98	0.50-	0.34	0.10	
	2	نسبة العائد على حقوق المالكين	15.5	9.5	9.3	4.4	6.87	7.3	8.81
		التغيير %		0.39-	0.02-	0.53-	0.56	0.06	
	3	نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	44.9	48	56.1	57	59.3	38.9	50.70
		التغيير %		0.07	0.17	0.02	0.04	0.34-	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للأعوام من 2015-2019
- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام من 2015-2020
- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

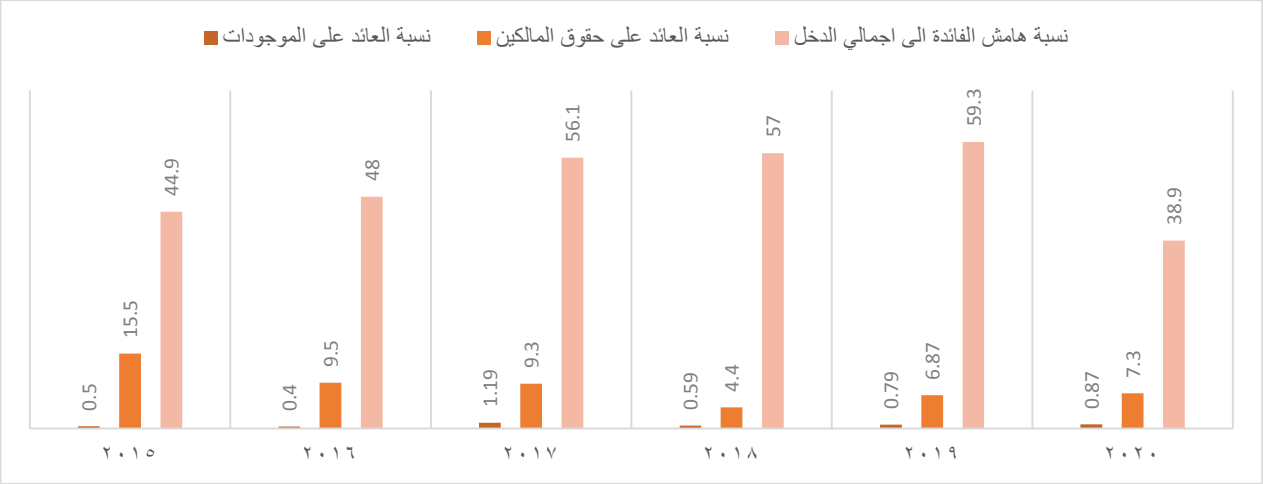

الشكل (3-11) معيار الربحية

ب- نسبة العائد على حقوق المالكين:

يوضح الجدول (3-8) والشكل (3-11) نسبة العائد على حقوق المالكين للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015- 2020

انخفضت نسبه العائد على حقوق المالكين من (15.5%) في عام 2015 الى(9.5%) في عام 2016 وبمعدل انخفاض (38%) ، ثم انخفضت في عام 2017 بمعدل (2%) إذ وصلت الى (9.3%) ، ثم انخفضت الى (4.4%) في عام 2018 وبمعدل انخفاض (52%) ثم ارتفعت في عام 2019 الى (6.8%) وبمعدل

نمو (56%) ثم ارتفعت في عام 2020 بمعدل نمو (6%) لتصل الى (7.3%) وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، والأسباب الرئيسة لارتفاع هذه النسبة هي ارتفاع قيمة الدخل وانخفاض قيمة الموجودات

وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة العائد على حقوق المالكين (8.8%) وقد تجاوزت هذه النسبة قيمة المؤشر في الأعوام (2018) (2019) (2020) في حين كانت أدني من المتوسط في عام (2015) (2016) (2017)

ج- نسبه هامش الفائدة الى اجمالي الدخل

يوضح الجدول (3-8) والشكل (3-11) نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015- 2020

ارتفعت نسبه هامش الفائدة الى اجمالي الدخل من (44.9%) في عام 2015 الى (48%) في عام 2016 وبمعدل ارتفاع (6%)ثم ارتفعت في عام 2017 بمعدل (16%) إذ وصلت الى (56%) ثم ارتفعت الى (57%) في عام 2018 وبمعدل ارتفاع (1%)، ثم ارتفعت في عام 2019 بمعدل (4%) حيث وصلت الى (59%) ثم انخفضت في عام 2020 الى (38%) بمعدل انخفاض (34%)

وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة العائد على نسبه هامش الفائدة الى اجمالي الدخل (50%) وقد تجاوزت هذه النسبة قيمة المؤشر في الأعوام (2017) (2018) (2019) في حين كانت أدني من المتوسط في عام (2015) (2016) (2020)

5- الحساسية الى مخاطر السوق

أ- القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض:

يوضح الجدول (3-9) والشكل (3-12) النسبة المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015- 2020

انخفضت القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض من (24%) في عام 2015 الى (21%) في عام 2016 وبمعدل انخفاض (13%) ثم انخفضت في عام 2017 بمعدل (19%) إذ وصلت الى (16%) ثم ارتفعت الى (22%) في عام 2018 بمعدل (31%) ثم انخفضت في عام 2019 بمعدل (1%) إذ وصلت الى (21.9%) ثم انخفضت في عام2020 الى (21.3%) وبمعدل انخفاض (2%)

وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة العائد على القرض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض (21.2) وقد تجاوزت قيمة المؤشر نسبة المتوسط الحسابي في الأعوام (2015) (2018) (2019) (2020) في حين كانت أدني من المتوسط في عام (2016) (2017)

ب- العائد على الأسهم:

يوضح الجدول (3-9) والشكل (3-12) نسبة العائد على الاسهم للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015 -2020

ارتفعت نسبة العائد على الأسهم من (6.6%) في عام 2015 الى (7.3%) في عام 2016 وبمعدل نمو (1%)، ثم ارتفعت في عام 2017 وبمعدل نمو (6%) لتصل الى (7.8%)، وفي عام 2018 انخفضت بمعدل (52%) لتصل الى (3.7%)، ثم ارتفعت في عام 2019 لتصل الى (6.3%)، ثم ارتفعت في عام 2020 لتصل الى (7,5%) وبمعدل نمو (19%)

وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة العائد على الأسهم (6.5%) وقد تجاوزت هذه النسبة لقيمة المؤشر في عام (2018) في حين كانت أدني في الأعوام (2015) (2016) (2017) (2019) (2020)

ج- هامش صافي الفائدة (NIM):

يوضح الجدول (3-9) والشكل (3-12) نسبة هامش صافي الفائدة للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015 -2020

ارتفعت نسبة هذا المؤشر من (0,48%) في عام 2015 الى (0,52%) لعام 2016 وبمعدل نمو (7%) ثم زاد الارتفاع في عام 2017 لتصل الى (0.81%) وبمعدل زيادة (0.55%) ثم ارتفعت أكثر في عام 2018 وبمعدل نمو (16%) لتصل الى (0.94%) واستمرت بالارتفاع في عام 2019 لتصل الى (1.16%) وبمعدل زيادة (23%)، ثم انخفضت في عام 2020 لتصل الى (1.15%) وبمعدل انخفاض (1%)

وبلغ المتوسط الحسابي لهامش صافي الفائدة الى (0,84%) وقد زادت هذه النسبة عن المؤشر في عامي (2015) (2016) في حين كانت أدني في الأعوام (2017) (2018) (2019) (2020)

الجدول (3-9) معيار الحساسية الى مخاطر السوق

		السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
الحساسية الى مخاطر السوق	1	القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض	24.3	21	16.9	22.2	21.9	21.3	21.27

	التغيير %		0.14-	0.20-	0.31	0.01-	0.03-	
2	العائد على الأسهم	6.6	7.3	7.8	3.7	6.3	7.5	6.53
	التغيير %		0.11	0.07	0.53-	0.70	0.19	
3	هامش صافي الفائدة (NIM)	0.486	0.521	0.81	0.944	1.168	1.155	0.85
	التغيير %		0.07	0.55	0.17	0.24	0.01-	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للأعوام من 2015-2019
- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام من 2015-2020
- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

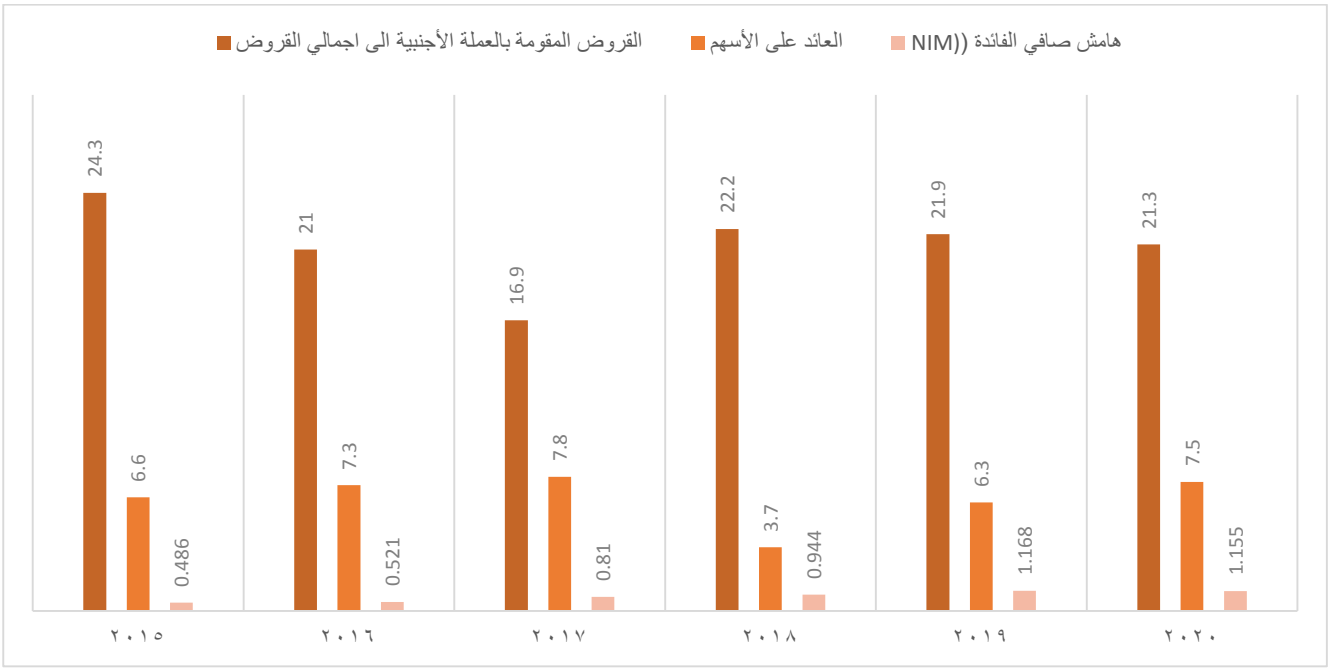

الشكل (3-12) معيار الحساسية الى مخاطر السوق

3-1-3 تحليل مؤشرات التكنلوجيا المصرفية:

سيجري في هذه الفقرة عرض وتحليل نتائج مؤشرات التكنلوجيا المصرفية في القطاع المصرفي العراقي وللمدة الزمنية (2015-2020)

1- الخدمات المصرفية عبر الانترنت

أ- تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الانية (RTGS)

يوضح الجدولين (10-3) و(11-3) والشكلين (13-3) و(14-3) تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الانية (RTGS) بالعملة الأجنبية وبالدينار العراقي للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015-2020

ازداد عدد التحويلات في نظام التسوية بالدينار من (46661) تحويلاً في عام 2015 الى (53866) تحويلاً في عام 2016 وبمعدل نمو (15%) في حين انخفضت التحويلات في العام نفسه بالعملة الأجنبية من (10489) تحويلاً الى (10075) تحويلاً

وقد حصل نظام RTGSعلى الحصة الأكبر في عمليات الدفع والتسويات المالية للزبائن في عام 2017بحدود (160,5) ترليون دينار في حين كان عام 2016بحدود (177.3) ترليون دينار بنسبة انخفاض (9%) اما معاملات عملة الدولار فقد بلغت عام2017 (3.2) مليارات دولار بعد ما كان (4.3) مليارات دولار في عام 2016محققة نسبة انخفاض قدرها (24%).

ثم بلغت (173.8) ترليون دينار في عام 2018 وبمعدل زيادة (8%) اما بعملة الدولار فقد بلغت (4.7) مليارات دولار وبمعدل نمو (45%) ثم ازدادت قيمة المعاملات في عام 2019 لتصل الى (185.6) ترليون دينار وبمعدل زيادة (7%) اما بالدولار فقد بلغت للعام نفسه (5.8) مليارات دولار، ثم ازدادت في عام 2020 وبمعدل زيادة (7%) لتصل الى (198) ترليون دينار وبالمقابل بالدولار (4.9) مليارات دولار

الجدول (3-10)عدد تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS)

السنة	عدد التحويلات بالدولار	التغيير	عدد التحويلات بالدينار	التغيير
2015	10,489	-	46,661	–
2016	10,075	-0.039	53,886	0.155
2017	9,920	-0.015	72,063	0.337
2018	19,158	0.931	59,897	-0.169
2019	21,528	0.124	56,640	-0.054
2020	22,637	0.052	51,337	-0.094
المتوسط	15,635		56,747	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام من 2015-2020

الجدول (3-11) قيمة تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية (RTGS)

السنة	قيمة التحويلات الدولار الأمريكي	التغيير %	قيمة التحويلات الدينار العراقي	التغيير %
2015	6,749,524,791		195,758,066,862	
2016	4,313,921,981	0.36-	177,332,311,691	0.09-
2017	3,268,683,085	0.24-	160,588,858,061	0.09-
2018	4,725,480,001	0.45	173,843,018,225	0.08
2019	5,874,599,219	0.24	185,628,749,057	0.07
2020	4,976,468,574	0.15-	198,002,415,244	0.07
المتوسط	4,984,779,609		181,858,903,190	
المتوسط الحسابي		0.01-		0.01

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام من 2015-2020

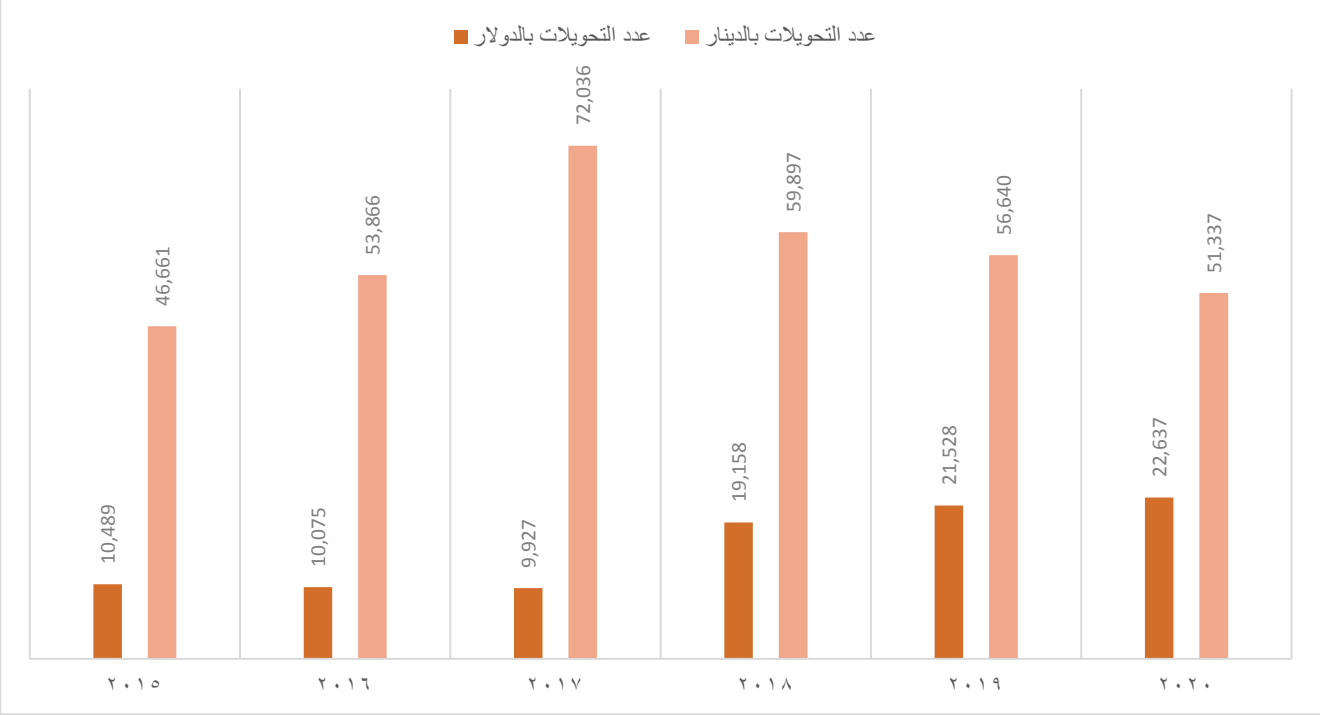

الشكل (3-13) عدد التحويلات بنظام **RTGS**

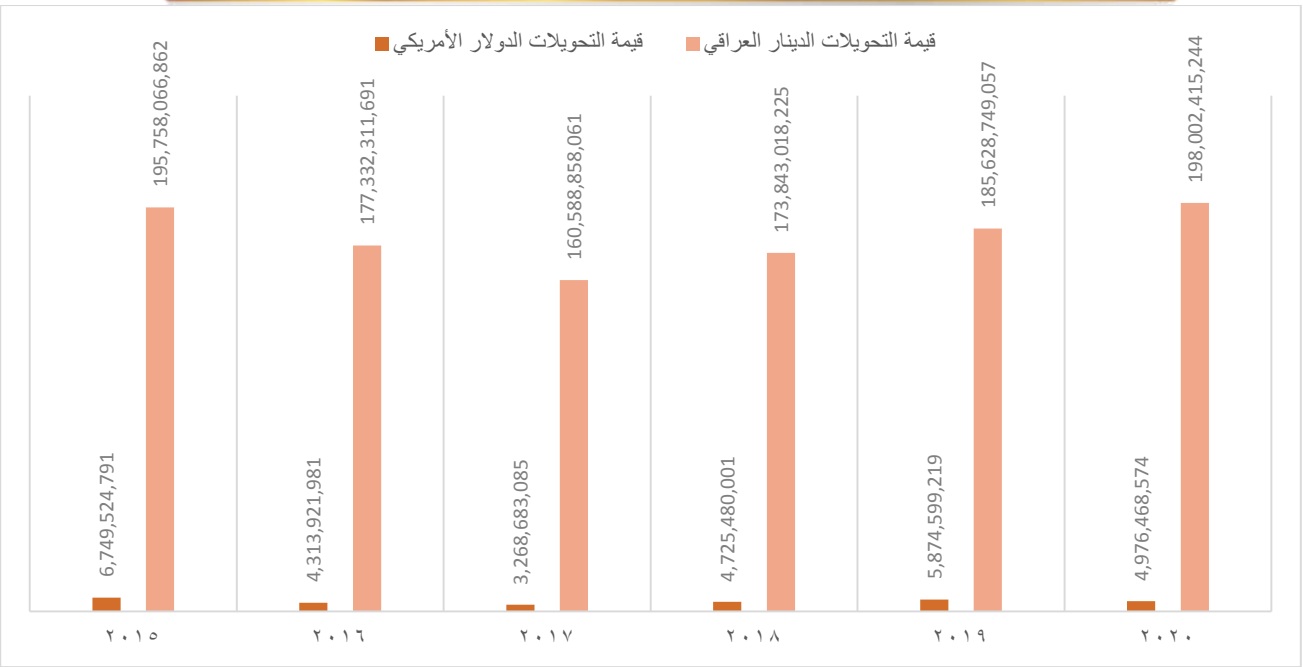

الشكل (3-14) قيمة التحويلات بنظام **RTGS**

ب- تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصه الصكوك الالكترونية (c-cah)

يوضح الجدولين (3-12) و (3-13) والشكلين (3-15) و (3-16) تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصه الصكوك الالكترونية وتبادل الأوامر بالعملة الأجنبية والدينار للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2015 -2020

انخفضت قيمة مقاصة الصكوك الالكترونية في عام 2016 الى (20.9) ترليون دينار بعد ان كانت (23.9) في عام 2015 في حين كانت بالدولار في عام 2016 (329) مليار دولار بعد ان كان (395) مليار دولار في عام 2015 وبمعدل انخفاض (17%)، وفي عام 2017 ازدادت قيمة الصكوك لتصل الى (23.5) ترليون دينار وبمعدل زيادة (12%) وفي عملة الدولار زادت أيضا بمعدل (25%) لتصل الى (410) مليار دولار ، ثم ازدادت في عام 2018 لتصل الى (31.3) ترليون وبمعدل زيادة (33%) في حين ازدادت بعملة الدولار بمقدار (34%) لتصل الى (549.5) مليار دولار، وفي عام 2019 زادت قيمة الصكوك الالكترونية بمعدل (22%) لتصل الى (38.3) مليار دينار في حين انخفضت بعملة الدولار لتصل الى (240) مليار دولار وبمعدل انخفاض (56%) وفي عام 2020 انخفضت قيمة الصكوك الالكترونية بعملة الدينار الى (25.2) ترليون دينار في حين ازدادت بعملة الدولار لتصل الى (278.4) مليار دولار.

اما أوامر الدفع فقد بلغت في عام 2016 (648.8) مليار دينار بعد ان كانت (513) مليار دينار في عام 2015 وبمعدل زيادة (26%) اما في عملة الدولار فقد بلغت في عام 2016 (2.7) مليار دولار بعد ان كانت

(5.3) مليار دولار وبمعدل انخفاض (49%)، وفي عام 2017 زادت قيمة أوامر الدفع بعملة الدينار لتصل الى (1.809) ترليون دينار وزادت أيضا بعملة الدولار لتصل الى (44.4) مليار دولار، وفي عام 2019 زادت قيمة أوامر الدفع بالعملتين الدينار والدولار لتصل الى (8.8) ترليون دينار وبمعدل زيادة (1.5%) و (107.4) مليار دولار وبمعدل (1.4%)واستمرت الزيادة الى عام 2020 لتصل بعملة الدينار الى (14.4) ترليون دينار و بعملة الدولار الى (146.8%) مليار دولار

الجدول (3-12) عدد تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية

السنة	تبادل الاوامر (CT)		الصكوك (CH)	
	عدد بالدينار	عدد بالدولار	عدد بالدينار	عدد بالدولار
2015	9,313	1,107	350,884	2,195
2016	22,877	481	423,993	1,432
2017	94,186	1,443	477,886	1,883
2018	507,057	5,234	608,503	2,039
2019	3,401,830	15,212	798,193	2,537
2020	6,320,751	15,316	464,465	2,056
المتوسط	1,726,002	6,466	520,654	2,024

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

الجدول (3-13) قيمة تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية

السنة	تبادل الاوامر (CT)				الصكوك (CH)			
	القيمة بالدينار	التغيير %	القيمة بالدولار	التغيير %	القيمة بالدينار	التغيير %	القيمة بالدولار	التغيير %
2015	513,026,467		5,350,106		23,992,504,872		395,320,274	
2016	648,890,947	0.26	2,746,797	0.49-	20,902,503,206	0.13-	329,049,694	0.17-
2017	1,809,597,569	1.79	8,885,368	2.23	23,506,415,937	0.12	410,383,307	0.25
2018	3,452,160,461	0.91	44,477,223	4.01	31,361,203,736	0.33	549,578,871	0.34
2019	8,822,634,362	1.56	107,401,048	1.41	38,356,902,543	0.22	240,452,735	0.56-

2020	14,483,854,443	0.64	146,867,007	0.37	25,273,460,099	0.34-	278,423,333	0.16
المتوسط الحسابي	4,955,027,375		52,621,258		27,232,165,066		367,201,369	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

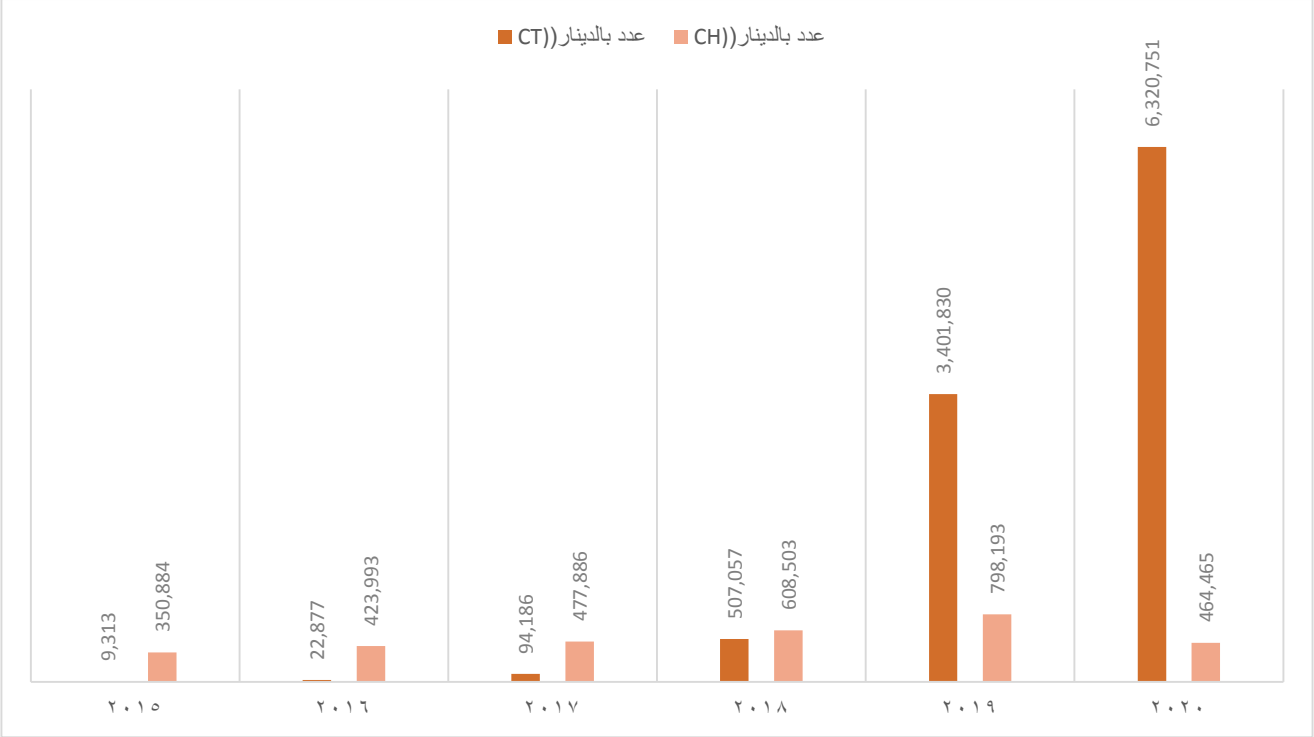

الشكل (3-15) عدد تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية بالدينار

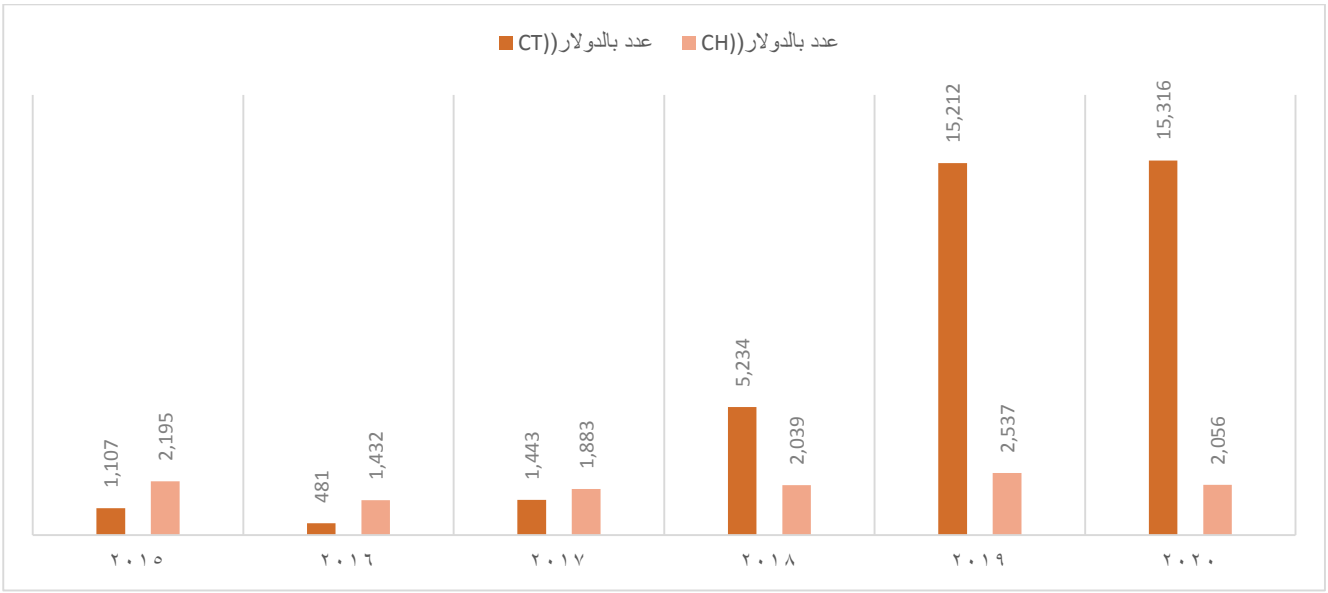

الشكل (3-16) عدد تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية بالدولار

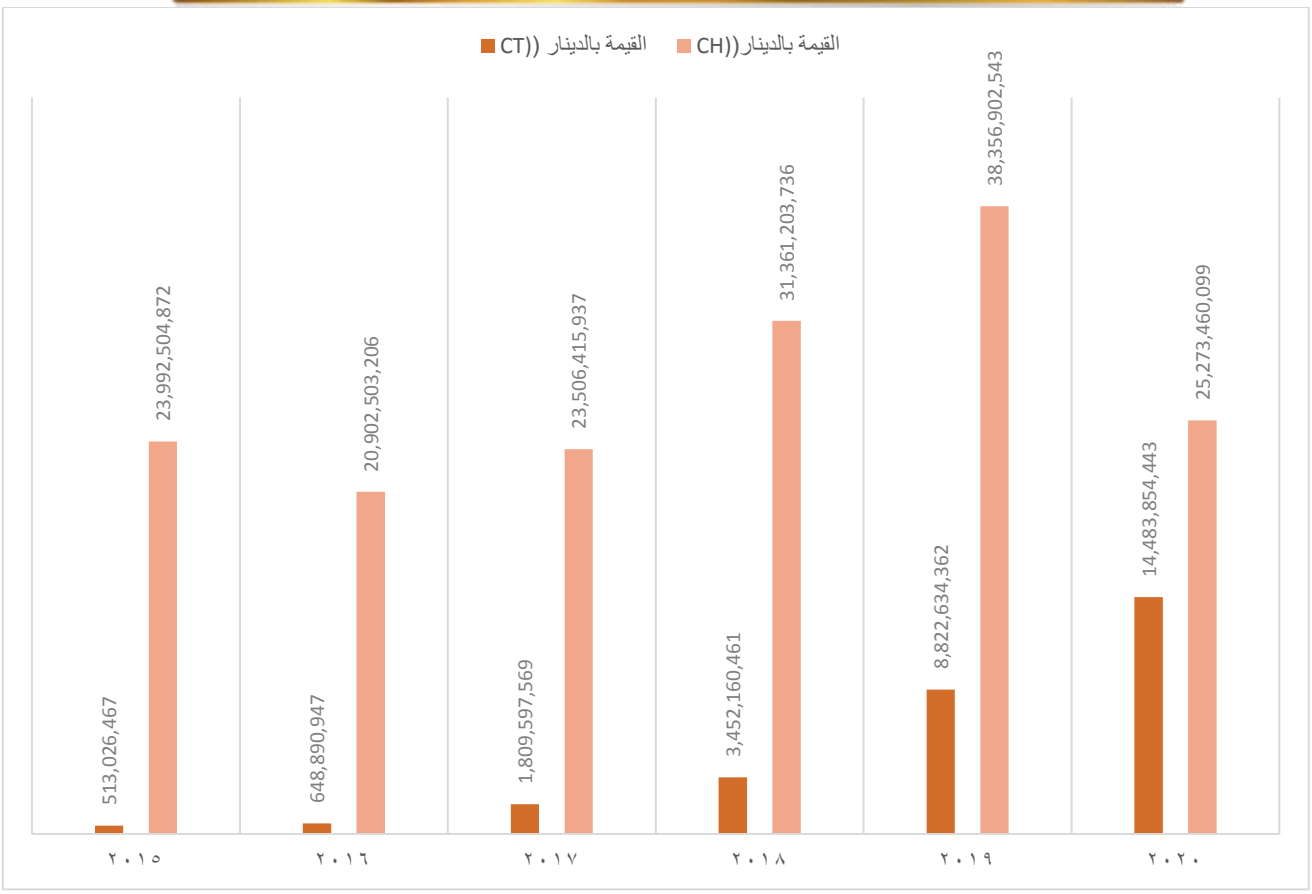

الشكل (3-17) قيمة تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية بالدينار

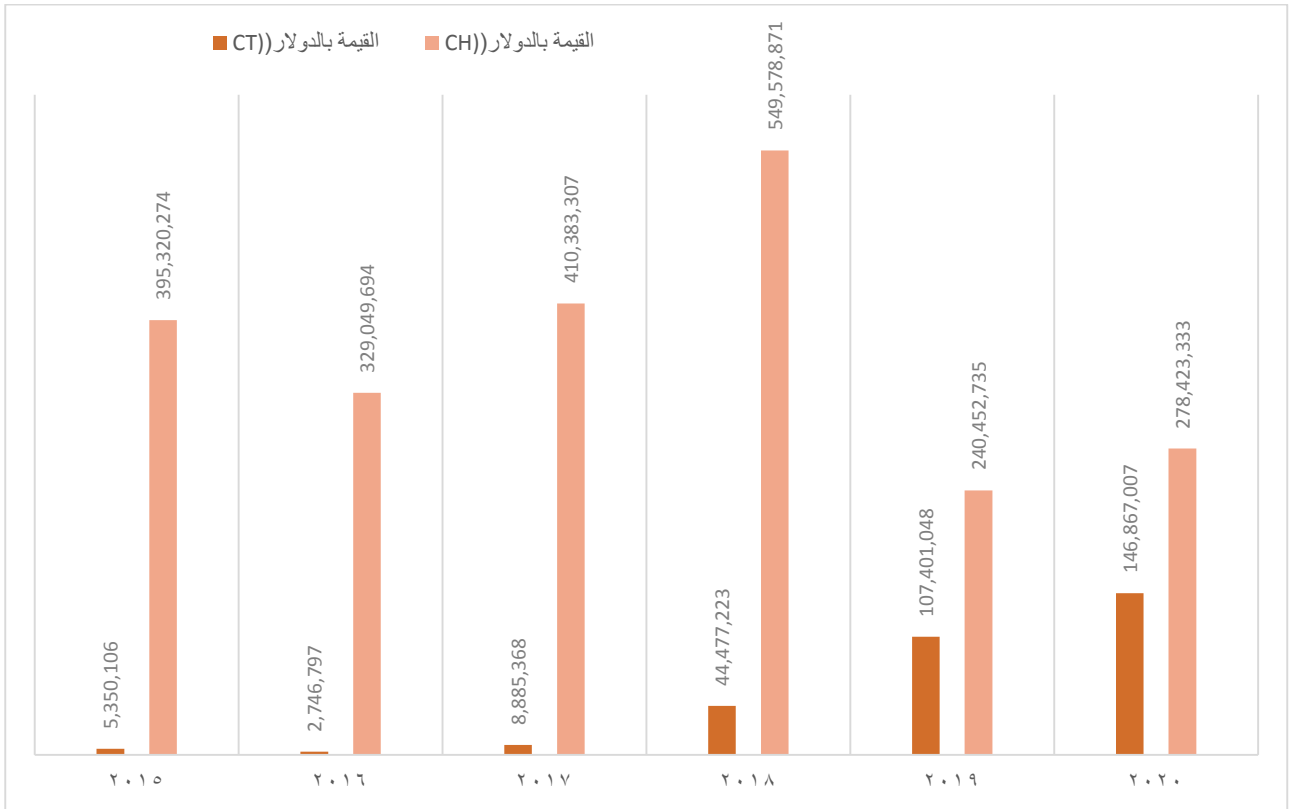

الشكل (3-18) قيمة تبادل الأوامر والصكوك الالكترونية بالدولار

2- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

يوضح الجدول (3-14) والشكل (3-19) الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للقطاع المصرفي العراقي للسنوات من 2017- 2020

تصدرت قيمة تحويلات شركة اسيا حواله على شركة زين كاش في عام 2017 إذ كانت قيمة التحويلات لشركة زين كاش (52.8) مليار دينار ولشركة اسيا حوالة (117.5) مليار دينار. ولكن سرعان ما تصدرت شركة زين كاش في عام 2018 لتصل قيمة تحويلاتها الى (197.9) مليار دينار مقارنة بتحويلات شركة اسيا حوالة التي كانت (188.4) مليار دينار، واستمرت زين كاش في احتلالها المركز الأول لعام 2019 وبمقدار تحويلات (667.9) مليار دينار اسوه بشركة اسيا التي بلغت قيمة تحويلاتها (190.1) مليار دينار، وفي عام 2020 استمرت زين كاش في الزيادة لتصل الى (1,006) ترليون دينار في حين كانت قيمة زين كاش (447.2) مليار دينار

الجدول (3-14) الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

السنة	Zain cash		Asia hawala	
	عدد التحويلات	قيمة التحويلات	عدد التحويلات	قيمة التحويلات
2017	128,017	52,812,320,627	269,955	117,581,711,082
2018	483,839	197,939,638,568	552,535	188,461,991,473
2019	1,447,844	667,980,439,367	597,087	190,147,822,982
2020	3,156,337	1,006,824,465,248	2,036,197	447,224,239,535
المتوسط	1,304,009	481,389,215,953	863,944	235,853,941,268

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات ودائرة الإحصاء والأبحاث (مقابلة شخصية)

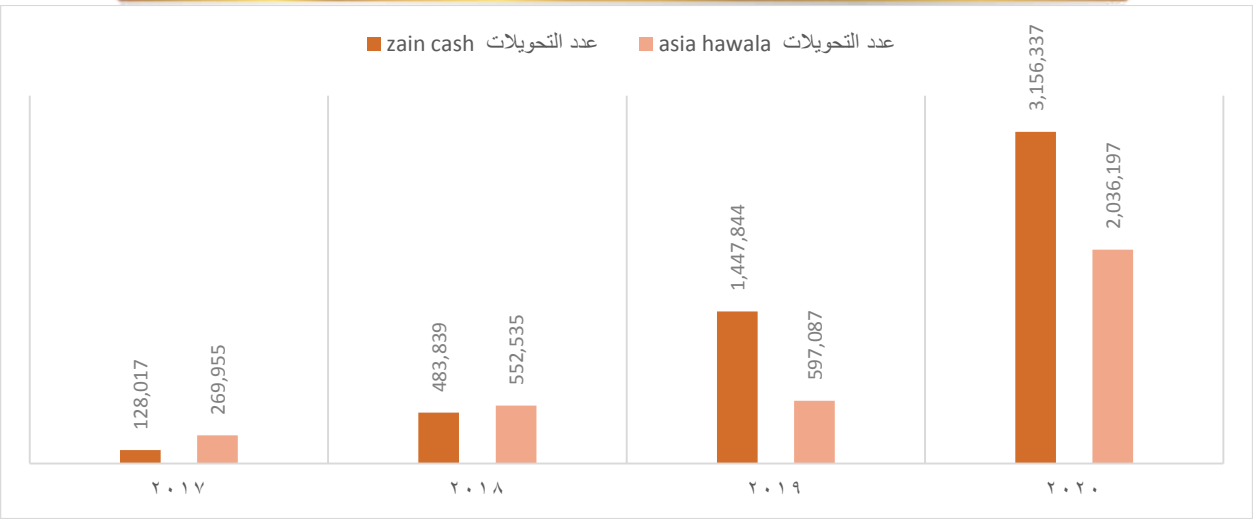

الشكل (3-19) عدد التحويلات عبر الهاتف المحمول

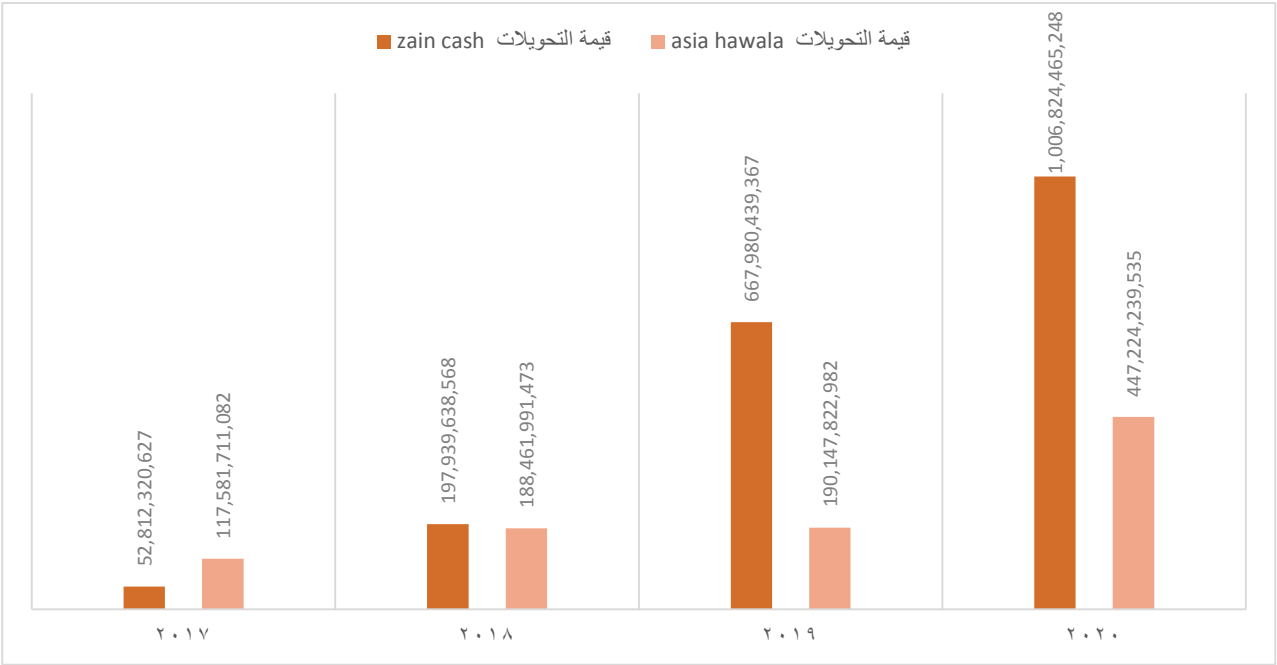

الشكل (3-20) قيمة التحويلات عبر الهاتف المحمول

المبحث الثاني: الاختبار الاحصائي للفرضيات

3-2-1 وصف متغيرات الدراسة

من أجل تطبيق الاختبارات الإحصائية المعروفة والتي تحقق الهدف المنشود للدراسة يجب التأكد من توزيع البيانات، إذ إن أغلب الاختبارات الإحصائية تشترط ان تكون البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا وتسمى في هذه الحالة بالاختبارات المعلمية أما إذا لم تتوزع البيانات توزيعا طبيعيا ففي هذه الحالة يجب استخدام الاختبارات اللامعلمية (Sekaran & Bougie,2010:337-338) وعلى اساس ذلك تبنت الدراسة إجراء اختبار البيانات باستخدام المختبر (Kolmogorov-Smirnova) لمعرفة توزيع البيانات إذا تم توزيعها توزيعا طبيعيا أم لا (Cooper & Schindler,2014:612) من خلال إجراء اختبارين لاختبار الفرضيات الآتية :

Ho: البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيًا.

H1: البيانات لا تتوزع توزيعًا طبيعيًا

1- الشمول المالي: يحتوي هذا المتغير الرئيس على عدة متغيرات فرعية وكما في الجدول التالي:

الجدول (3-15) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الشمول المالي

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
الكثافة المصرفية	41.957	4.74	1.078	0.196
الانتشار المصرفي	2.262	0.04	0.543	0.929
عدد ATM	2.012	0.87	0.477	0.977
عدد POS	6.965	6.00	0.597	0.869
عدد الحسابات المصرفية/ اجمالي عدد السكان	6.645	3.363	0.520	0.950
عدد البطاقات المصرفية/ اجمالي عدد السكان	23.728	4.839	0.466	0.982
ائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي	0.092	0.020	0.728	0.665
ودائع القطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي	0.126	0.028	0.915	0.372
المؤشر التجميعي	0.191	0.069	0.668	0.763

من خلال الجدول نلاحظ بأن جميع القيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي اكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات المتغيرات الفرعية لمتغير الشمول المالي تتوزع التوزيع الطبيعي.

2- التكنلوجيا المصرفية: يحتوي هذا المتغير الرئيس على عدة متغيرات فرعية وكما في الجدول التالي:

الجدول (3-16) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير التكنلوجيا المصرفية

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
RTGS بالدولار	15635.667	6101.527	0.736	0.651
RTGS بالدينار	56739.500	8751.946	0.471	0.979
تحويلات تبادل الاوامر CT بالدولار	6465.500	7015.732	0.644	0.801
تحويلات تبادل الاوامر CT بالدينار	1726002.333	260447.001	0.849	0.466
الصكوك CH بالدولار	2023.667	364.418	0.449	0.988
الصكوك CH بالدينار	520654.000	159935.519	0.666	0.766
Zian cash	1304009.250	135492.519	0.455	0.986
Asia hawala	863943.500	79481.077	0.763	0.605

من خلال الجدول نلاحظ بأن جميع القيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بأن بيانات تحويلات متغير التكنلوجيا المصرفية تتوزع التوزيع الطبيعي.

3- الاداء المالي: يحتوي هذا المتغير الرئيس على عدة متغيرات فرعية وكما في الجدول التالي:

الجدول (3-17) يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الاداء المالي

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov Z	p-value
كفاية رأس المال	205.167	97.097	0.649	0.794
السيولة	103.158	15.564	0.415	0.995
جودة الأصول	13.471	2.431	0.551	0.921

الربحية	20.078	2.439	0.510	0.957
الحساسية الى مخاطر السوق	9.549	0.713	0.488	0.971

من خلال الجدول نلاحظ بأن جميع القيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بان بيانات متغير الأداء المالي تتوزع التوزيع الطبيعي.

3-2-2 اختبار الفرضيات

سوف نستخدم بهذا المبحث الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيتين الرئيستين الاولى والثانية اما الفرضية الرئيسة الثالثة سوف نستخدم تحليل المسار.

الفرضية الرئيسة الأولى: هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية لمؤشرات الشمول المالية في الأداء المالي لدى القطاع المصرفي.

وانبثقت من الفرضية الرئيسة الاولى الفرضيات الفرعية التالية:

1- لاختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى والتي تنص: وجود تأثير ذي دلالة احصائية للكثافة المصرفية في الأداء المالي.

الجدول (3-18) يبين تأثير الكثافة المصرفية في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الكثافة المصرفية	الأداء المالي	191.10	-0.76	2.33	0.47	5.44	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5)= 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

أذ يتضح من الجدول (3-22) بلغت قيمة F المحسوبة (5.44) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ للكثافة المصرفية في الأداء المالي. وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.47) أي ان الكثافة المصرفية تفسر ما نسبته (47%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (53%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث.

وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد مساهمة الكثافة المصرفية في الانموذج بلغت (0.76-) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.33) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 191.10 - 0.76\ X1$$

حيث ان:

Y: تمثل الأداء المالي.

X1: تمثل الكثافة المصرفية.

2- لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على: وجود تأثير ذي دلالة احصائية للانتشار المصرفي في الأداء المالي.

الجدول (3-19) يبين تأثير الانتشار المصرفي في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الانتشار المصرفي	الأداء المالي	927.07	0.87	3.48	0.69	12.09	وجود تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،4) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

أذ يتضح من الجدول (3-23) بلغت قيمة F المحسوبة (12.09) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ الانتشار المصرفي في الأداء المالي ، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة فهذا يعني بأن التأثير ايجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.69) وهذا يعني بان (69%) من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي يمكن تفسيرها من خلال الانتشار المصرفي ، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.87) وهي قيمة موجبة ودالة حيث بلغت قيمة t المحسوبة لها (3.48) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في الانتشار المصرفي سوف تكون هناك زيادة بمقدار (87%) في الأداء المالي ، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 927.07 + 0.87\ X2$$

حيث ان:

X2: تمثل الانتشار المصرفي

3-لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على: وجود تأثير ذي دلالة احصائية لعدد ATM في الأداء المالي.

الجدول (3-20) يبين تأثير عدد ATM في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
عدد ATM	الأداء المالي	40.11	0.72	2.09	0.52	4.37	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5)= 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-24) بلغت قيمة F المحسوبة (4.37) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ عدد ATM في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.52) أي ان عدد ال ATM يفسر ما نسبته (52%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (48%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد مساهمة ال ATM في الانموذج بلغت (0.72) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.09) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 40.11 + 0.72\ X3$$

حيث ان:

X3: تمثل عدد ATM.

4- لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى والتي تنص على: وجود تأثير ذي دلالة احصائية لعدد POS في الأداء المالي.

الجدول (3-21) يبين تأثير عدد POS في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
عدد POS	الأداء المالي	54.20	0.77	2.42	0.59	5.84	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5)= 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-25) بلغت قيمة F المحسوبة (5.84) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ عدد POS في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.59) أي ان عدد ال POS يفسر ما نسبته (59%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (41%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد مساهمة ال POS في الانموذج بلغت (0.77) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.42) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 54.20 + 0.77\ X4$$

حيث ان:

X4: تمثل عدد POS.

5-لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى والتي تنص على : وجود تأثير ذي دلالة احصائية لعدد الحسابات المصرفية في الأداء المالي.

الجدول (3-22) يبين تأثير عدد الحسابات المصرفية/اجمالي عدد السكان في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
عدد الحسابات المصرفية	الأداء المالي	60.43	0.50	0.81	0.25	0.65	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5)= 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-26) بلغت قيمة F المحسوبة (0.65) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ عدد الحسابات المصرفية في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.25) أي ان عدد الحسابات المصرفية يفسر ما نسبته (25%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (48%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد مساهمة الحسابات المصرفية في الانموذج بلغت (0.50) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (0.81) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 60.43 + 0.50\ X5$$

حيث ان:

X5: تمثل عدد الحسابات المصرفية.

6-لاختبار الفرضية الفرعية السادسة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على: وجود تأثير ذي دلالة احصائية لعدد البطاقات المصرفية في الأداء المالي.

الجدول (3-23) يبين تأثير عدد البطاقات المصرفية/اجمالي عدد السكان في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
عدد البطاقات المصرفية	الأداء المالي	43.57	0.39	0.61	0.16	0.37	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5)= 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-27) بلغت قيمة F المحسوبة (0,37) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ عدد البطاقات المصرفية في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.16) أي ان عدد البطاقات المصرفية يفسر ما نسبته (16%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (84%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد مساهمة عدد البطاقات المصرفية في الانموذج بلغت (0.39) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (0.61) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 43.57 + 0.39\ X6$$

حيث ان:

X6: تمثل عدد البطاقات المصرفية.

7- لاختبار الفرضية الفرعية السابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على: وجود تأثير ذي دلالة احصائية لائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي.

الجدول (3-24) يبين تأثير ائتمان القطاع الخاص /الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة

ائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الاجمالي	الأداء المالي	24.13	0.56	1.35	0.31	1.83	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5)= 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-28) بلغت قيمة F المحسوبة (1.83) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.31) أي ان لائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الاجمالي يفسر ما نسبته (31%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (69%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد مساهمة لائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الاجمالي في الانموذج بلغت (0.56) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.35) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 24.13 + 0.56\ X7$$

حيث ان:

X7: تمثل ائتمان القطاع الخاص/الناتج المحلي الاجمالي.

8- لاختبار الفرضية الفرعية الثامنة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى والتي تنص على: وجود تأثير ذي دلالة احصائية لـ ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي.

الجدول (3-25) يبين تأثير ودائع القطاع الخاص /الناتج المحلي الإجمالي في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة

ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي	الأداء المالي	20.12	0.62	1.59	0.39	2.51	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5)= 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-29) بلغت قيمة F المحسوبة (2.51) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.39) أي ان ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي يفسر ما نسبته (39%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (61%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد مساهمة ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي في الانموذج بلغت (0.62) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.59) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 20.12 + 0.62\ X8$$

حيث ان:

X8: تمثل ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي.

9- لاختبار الفرضية الفرعية التاسعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على: وجود تأثير ذي دلالة احصائية للمؤشر التجميعي في الأداء المالي.

الجدول (3-26) يبين تأثير المؤشر التجميعي في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
المؤشر التجميعي	الأداء المالي	36.74	0.68	1.83	0.46	3.35	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-30) بلغت قيمة F المحسوبة (3.35) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ المؤشر التجميعي في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.46) أي ان المؤشر التجميعي يفسر ما نسبته (46%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (54%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد المؤشر التجميعي في الانموذج بلغت (0.68) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.83) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 36.74 + 0.68\ X8$$

حيث ان:

X8: تمثل المؤشر التجميعي.

من خلال نتائج الفرضيات الفرعية والتي أظهرت تأثير فرضية فرعية واحدة في حين هناك ثمان فرضيات فرعية لم يظهر بهما تأثير نستنتج من ذلك عدم قبول الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على:

هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية لمؤشرات الشمول المالية في الأداء المالي

الفرضية الرئيسة الثانية: هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للتكنولوجيا المصرفية في الأداء المالي لدى القطاع المصرفي.

وانبثقت من الفرضية الرئيسة الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لاختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على: وجود تأثير ذي دلالة احصائية الخدمات المصرفية عبر الانترنت في الأداء المالي.

الجدول (3-27) يبين تأثير الخدمات المصرفية عبر الانترنت في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدينار	الأداء المالي	61.58	0.08	0.15	0.01	0.02	لا يوجد تأثير
تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدولار		39.54	0.67	1.79	0.44	3.20	لا يوجد تأثير
تحويلات تبادل الاوامر CT بالدينار		62.41	0.66	1.76	0.44	3.10	لا يوجد تأثير
تحويلات تبادل الاوامر CT بالدولار		61.60	0.52	1.23	0.27	1.51	لا يوجد تأثير
الصكوك CH بالدينار		66.14	0.07	0.14	0.01	0.02	لا يوجد تأثير
الصكوك CH بالدولار		70.08	0.002	0.004	0.00004	0.00002	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4،1) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5) = 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-31) نلاحظ:

1- تأثير تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدينار في الأداء المالي: بلغت قيمة F المحسوبة (0.02) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدينار في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.01) أي ان تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدينار يفسر ما نسبته (1%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (99%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدينار في الانموذج بلغت (0.08) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة

(0.15) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 61.58 + 0.08\ M1\text{-}1$$

حيث ان:

M1-1: تمثل تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدينار.

2- تأثير تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدولار في الأداء المالي: بلغت قيمة F المحسوبة (3.20) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدولار في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.44) أي ان تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدولار يفسر ما نسبته (44%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (56%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدولار في الانموذج بلغت (0.67) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.79) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 39.54 + 0.67\ M1\text{-}2$$

حيث ان:

M1-2: تمثل تحويلات المصارف عن طريق RTGS بالدولار.

3- تأثير تحويلات تبادل الاوامر CT بالدينار في الأداء المالي: بلغت قيمة F المحسوبة (3.10) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ تحويلات تبادل الاوامر CT بالدينار في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.44) أي ان تحويلات تبادل الاوامر CT بالدينار يفسر ما نسبته (44%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (56%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد تحويلات تبادل الاوامر CT بالدينار في الانموذج بلغت (0.66) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.76) أصغر من قيمتها الجدولية

البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 62.41 + 0.66\ M1\text{-}3$$

حيث ان:

M1-3: تمثل تحويلات تبادل الاوامر CT بالدينار.

4- تأثير تحويلات تبادل الاوامر CT بالدولار في الأداء المالي: بلغت قيمة F المحسوبة (1.51) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ تحويلات دائنة CT بالدولار في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.27) أي ان تحويلات تبادل الاوامر CT بالدولار يفسر ما نسبته (27%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (73%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد تحويلات تبادل الاوامر CT بالدولار في الانموذج بلغت (0.52) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.23) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 61.60 + 0.52\ M1\text{-}4$$

حيث ان:

M1-4: تمثل تحويلات تبادل الاوامر CT بالدولار.

5- تأثير الصكوك CH بالدينار في الأداء المالي: بلغت قيمة F المحسوبة (0.02) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ الصكوك CH بالدينار في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.01) أي ان الصكوك CH بالدينار يفسر ما نسبته (1%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (99%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد الصكوك CH بالدينار في الانموذج بلغت (0.07) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (0.14) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

Y = 66.14 + 0.07 M1-5

حيث ان:

M1-5: تمثل الصكوك CH بالدينار.

6- تأثير الصكوك CH بالدولار في الأداء المالي: بلغت قيمة F المحسوبة (0.00002) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ الصكوك CH بالدولار في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.00004) أي ان الصكوك CH بالدولار يفسر ما نسبته (0.004%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (99,999%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد الصكوك CH بالدولار في الانموذج بلغت (0.002) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (0.004) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

Y = 70.08 + 0.002 M1-6

حيث ان:

M1-6: تمثل الصكوك CH بالدولار.

ومن النتائج المذكورة أنفاً نستنتج رفض الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية اي ان عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية لتحويلات المصارف عبر الانترنت في الأداء المالي.

4- لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على: وجود تأثير ذي دلالة احصائية الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في الأداء المالي.

الجدول (3-28) يبين تأثير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في الأداء المالي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
Zain cash	الأداء المالي	67.22	0.62	1.11	0.38	1.23	لا يوجد تأثير

Asia hawala		62.10	0.81	1.97	0.66	3.90	لا يوجد تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،4) = 7.71

قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (5)= 2.57

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (3-32) نلاحظ:

1- تأثير تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Zain cash في الأداء المالي: بلغت قيمة F المحسوبة (1.23) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Zain cash في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.38) أي ان تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Zain cash يفسر ما نسبته (38 %) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (62%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Zain cash في الانموذج بلغت (0.62) وهي قيمة غير معنوية وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.11) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 67.22 + 0.62\ M2_1$$

حيث ان:

M2_1: تمثل تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Zain cash.

2- تأثير تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Asia hawala في الأداء المالي: بلغت قيمة F المحسوبة (3.90) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Asia hawala في الأداء المالي، وان معامل التحديد (R2) بلغ (0.66) أي ان تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Asia hawala يفسر ما نسبته (66 %) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي. اما النسبة المتبقية والبالغة (54%) فتعود الى تأثيرات لمتغيرات أخرى غير داخلة في انموذج البحث. وان قيمة الميل الحدي لزاوية الانحدار (معامل الانحدار الجزئي) الذي يحدد تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Asia hawala في الانموذج بلغت (0.81) وهي قيمة غير معنوية

وذلك لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.97) أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.57) عند مستوى معنوية (5%) أي بمستوى ثقة (95%). اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 62.10 + 0.81\ M2_2$$

حيث ان:

M2_2: تمثل تحويلات عبر الهاتف المحمول لشركة Asia hawala.

من خلال نتائج الفرضيات الفرعية والتي أظهرت عدم تأثير كافة الفرضيات الفرعية نستنتج من ذلك عدم قبول الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على:

هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للتكنولوجيا المصرفية في الأداء المالي لدى القطاع المصرفي.

الفرضية الرئيسة الثالثة: هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للشمول المالي في الأداء المالي من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

وانبثقت من الفرضية الرئيسة الثالثة الفرضيات الفرعية التالية:

1- لاختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على: هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للشمول المالي في كفاية رأس المال من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

الجدول (3-29) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في كفاية رأس المال من خلال التكنولوجيا المصرفية

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير التفاعلي	
الشمول المالي	كفاية رأس المال	التأثير المباشر	0.0603
		التأثير غير المباشر عبر التكنولوجيا المصرفية	0.4340
		المجموع الكلي	0.4944
		R^2	0.68
		f-test	8.44
		p-value	0.021

بلغت قيمة F المحسوبة (8.44) بمستوى معنوية (0.021) وهي اصغر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بأن هناك تأثير ذا دلالة احصائية للشمول المالي في كفاية رأس المال من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.68) وهذا يعني بأن (68%) من التغيرات الحاصلة في كفاية رأس المال سببها التغير الحاصل في الشمول المالي بوجود متغيرات التكنولوجيا المصرفية ، وقد بلغت قيمة التأثير المباشر (0.0603) في حين بلغت قيمة التأثير غير المباشر (0.4944)، وبما ان التأثير غير المباشر اكبر من التأثير المباشر فهذا يعني **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنولوجيا المصرفية في كفاية راس المال.**

2- لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على: هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للشمول المالي في جودة الاصول من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

الجدول (3-30) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في جودة الاصول من خلال التكنولوجيا المصرفية

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير التفاعلي	
الشمول المالي	جودة الاصول	التأثير المباشر	0.7076
		التأثير غير المباشر عبر التكنولوجيا المصرفية	-0.2902
		المجموع الكلي	0.4174
		R^2	0.32
		f-test	1.90
		p-value	0.914

بلغت قيمة F المحسوبة (1.90) بمستوى معنوية (0.914) وهي اكبر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان عدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية للشمول المالي في جودة الاصول من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي، وهذا يدل على **عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنولوجيا المصرفية في جودة الاصول.**

3- لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على: هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للشمول المالي في الربحية من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

الجدول (3-31) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في الربحية من خلال التكنولوجيا المصرفية

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير التفاعلي	
الشمول المالي	الربحية	التأثير المباشر	-0.7049
		التأثير غير المباشر عبر التكنولوجيا المصرفية	0.8879
		المجموع الكلي	0.1829
		R^2	0.91
		f-test	39.79
		p-value	0.000

بلغت قيمة F المحسوبة (39.79) بمستوى معنوية (0.000) وهي اصغر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بأن هناك تأثير ذا دلالة احصائية للشمول المالي في الربحية من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.91) وهذا يعني بأن (91%) من التغيرات الحاصلة في الربحية سببها التغير الحاصل في الشمول المالي بوجود متغيرات التكنولوجيا المصرفية ، وقد بلغت قيمة التأثير المباشر (-0.7049) في حين بلغت قيمة التأثير غير المباشر (0.8879)، وبما ان التأثير غير المباشر اكبر من التأثير المباشر فهذا يعني **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الربحية.**

4- لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على: هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للشمول المالي في السيولة من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

جدول (3-32) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في السيولة من خلال التكنولوجيا المصرفية

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير التفاعلي	
الشمول المالي	السيولة	التأثير المباشر	-0.9767
		التأثير غير المباشر عبر التكنولوجيا المصرفية	0.0571
		المجموع الكلي	-0.9196
		R^2	0.85
		f-test	22.92
		p-value	0.000

بلغت قيمة F المحسوبة (22.92) بمستوى معنوية (0.000) وهي اصغر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بأن هناك تأثير ذا دلالة احصائية للشمول المالي في السيولة من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.85) وهذا يعني أن (68%) من التغيرات الحاصلة في السيولة سببها التغير الحاصل في الشمول المالي بوجود متغيرات التكنلوجيا المصرفية ، وقد بلغت قيمة التأثير المباشر (-0.9767) في حين بلغت قيمة التأثير غير المباشرة (0.0571)، وبما ان التأثير غير المباشر اكبر من التأثير المباشر فهذا يعني **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في السيولة.**

5- لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على: هناك علاقة تأثير ذات دلاله احصائية للشمول المالي في الحساسية الى مخاطر السوق من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

الجدول (3-33) يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في الحساسية الى مخاطر السوق من خلال التكنولوجيا المصرفية

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير التفاعلي	
الشمول المالي	الحساسية الى	التأثير المباشر	-0.6648

	مخاطر السوق	التأثير غير المباشر عبر التكنولوجيا المصرفية	0.4208
		المجموع الكلي	-0.2440
		R^2	0.37
		f-test	2.36
		p-value	0.851

بلغت قيمة F المحسوبة (2.36) بمستوى معنوية (0.851) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية للشمول المالي في الحساسية الى مخاطر السوق من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي، وهذا يدل على **عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنولوجيا المصرفية في الحساسية الى مخاطر السوق.**

من خلال نتائج الفرضيات الفرعية والتي أظهرت تأثير ثلاث فرضيات فرعية في حين هناك فرضيتان فرعيتان لم يظهر بهما تأثير نستنتج من ذلك قبول الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على:

هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنولوجيا المصرفية في الأداء المالي

3-2-3 مناقشة النتائج

بعد إجراءات المعالجة الإحصائية، باستخدام أدوات الدراسة، سوف يتم عرض ومناقشة نتائج الدراسة وفقا لفرضيات الدراسة ومتغيراتها.

1- اشارت الفرضية الرئيسة الأولى الى عدم وجود تأثير لمؤشرات الشمول المالي في الأداء المالي وهذا مناقض لما جاء في دراسة (شحاته:2019) التي اشارت الى وجود تأثير طردي قوي لمؤشرات الشمول المالي في الأداء المالي ويعود السبب الى هذا التناقض الى اختلاف في عينه الدراسة ومكان تطبيقها.

وانبثقت من هذه الفرضية تسع فرضيات فرعية توضح علاقة تأثير كل من (الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، عددATM، عددPOS، عدد الحسابات المصرفية، عدد البطاقات المصرفية، الائتمان القطاع الخاص /الناتج المحلي الإجمالي، ودائع القطاع الخاص /الناتج المحلي الإجمالي) في الأداء المالي واظهرت النتائج ان الانتشار المصرفي يؤثر في الأداء المالي تأثير إيجابي طردي حيث زيادة كل وحده واحدة من الانتشار المصرفي سوف يكون هناك زيادة بمقدار (87%) في الأداء المالي، اما باقي الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الأولى فلم تؤثر في الأداء المالي

2- اشارت الفرضية الرئيسة الثانية الى عدم وجود تأثير للتكنلوجيا المصرفية على الأداء المالي وهذه عكس ما جاءت به دراسة (جبير ومحمد:2020) ويعود السبب في هذا التناقض الى الاختلاف في حدود الدراسة المكانية والزمانية وأدوات الدراسة.

وانبثقت من هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان توضح علاقة تأثير كل من (الخدمات المصرفية عبر الانترنت وعبر الهاتف المحمول) في الأداء المالي واظهرت النتائج كل من الخدمات المصرفية عبر الانترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لا تؤثران على الأداء المالي

3- اشارت الفرضية الرئيسة الثالثة الى وجود تأثير لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الأداء المالي.

وانبثقت من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية توضح علاقة تأثير لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في كل من (كفاية راس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة، الحساسية الى مخاطر السوق) واظهرت النتائج ان كل من جودة الأصول والحساسية الى مخاطر السوق لم يكن عليها تأثير في تفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية، اما كفاية راس المال فان (68%) من التغيرات الحاصلة فيها سببها التغير الحاصل في الشمول المالي بوجود متغيرات التكنلوجيا المصرفية، وهذا ينطبق أيضاً على مؤشرات الربحية والسيولة.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

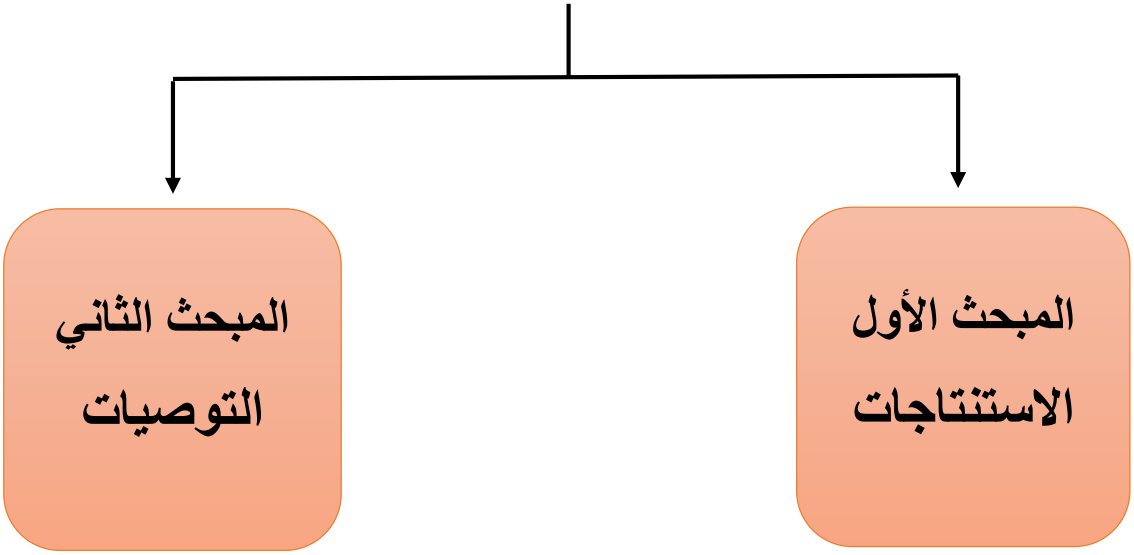

تمهيد:

الغرض مما تقدم ليس لمجرد الرصد والتحليل، بل المساهمة في تحقيق الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لأكبر عدد من المواطنين، والدفع بعملية الانتقال من المصارف التقليدية الى المصارف التي تعتمد على المدفوعات الالكترونية، بما يؤدي الى تحسين الأداء المالي لتلك المصارف، وتوصلت الدراسة الى بعض الاستنتاجات والتوصيات نذكر منها التالي: –

المبحث الأول: الاستنتاجات

1- لا زالت الكثافة المصرفية دون مستوى الطموح وان ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية يعود بسبب انخفاض عدد فروع المصارف بنسبة أكبر من انخفاض حجم السكان

2- ان نسبة الانتشار المصرفي والتي تعد أحد مؤشرات الوصول للشمول المالي كانت متدنية وهذا ينعكس سلباً على الشمول المالي

3- تركز النسبة الاكبر لأجهزة الصراف الآلي في المدن وضعف انتشارها في الاقضية والنواحي اي وجود فئة كبيرة مستبعدة ومحرومة من الخدمات المصرفية

4- لا تزال نقاط البيع (POS) على الرغم من ارتفاعها الا انها لا تزال دون المستوى المطلوب

5- عدد الحسابات المصرفية المفتوحة والبطاقات المصدرة من المصارف لم تصل الى المستوى المطلوب بالمقارنة مع بعض الدول العربية.

6- زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات نمو تفوق معدل نمو ائتمان القطاع الخاص مما يشير الى ضعف مؤشر العمق المصرفي

7- على الرغم من قيام المصارف العراقية بالسعي الى تطوير خدماتها المصرفية الا انها لاتزال تعتمد على الخدمات التقليدية بشكل كبير

8- تبين من نتائج تحليل المؤشر التجميعي بوصفه المرآة التي توضح مدى التقدم الحاصل في مستوى الشمول المالي، أن هذا المؤشر المهم قد شهد نموا ملحوظا بعد تطبيق مبادرة البنك المركزي العراقي، الا انها ماتزال دون مستوى المعايير الموضوعة بخصوصها.

المبحث الثاني: التوصيات

1- العمل على تعزيز تطبيقات الشمول المالي في ظل مبادرة البنك المركزي العراقي، لما لذلك من أهمية ودور كبير في تسهيل ايصال الخدمات المصرفية الضرورية الى كل فئات المجتمع وبشكل أساسي تلك الفئات التي ما زالت مستبعدة عن تلك الخدمات.

2- العمل باستمرار على تطوير نظم الدفع والتسوية ومواكبة المستجدات العالمية للوصول الى نظام مدفوعات كفوء يتماشى مع ما هو حاصل في الدول الاخرى لتمكين المصارف العراقية من منافسة المصارف على الصعيد الاقليمي.

3- الاهتمام الجاد بإدخال التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال العمل المصرفي، لما لذلك من أهمية كبيرة في توسيع الرقعة الجغرافية للمستفيدين من الخدمات المصرفية، ومن ثم جذب المزيد من الأفراد وفئات المجتمع التي ما تزال مستبعدة عن الوصول للخدمات المصرفية، ولضمان تحقيق أوسع الشمول المالي في العراق.

4- ضرورة زيادة فروع المصارف وانشاء اجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في الاقضية والنواحي للوصول للخدمات المصرفية بسهولة لتعزيز مستوى الشمول المالي

5- يجب ان يكون انتشار الوسائل الالكترونية بشكل معتدل لكي لا تفقد السلطة النقدية قدرتها في ادارة السياسة النقدية

6- توظيف انظمة الدفع والمقاصة بصورة خاصة لتعزيز الشمول المالي

7- قيام المصارف العراقية بتقديم خدمات مصرفية أكثر حداثة كخدمة البطاقة الالكترونية وازدياد اعدادها وتقديم الخدمة عبر الهاتف النقال وازديادها وهذا ينعكس ايجابياً على الشمول المالي في العراق لان جميع سكان العراق قد يحصلون على الخدمات المصرفية بأقل كلفة وبسهولة

المصادر

القران الكريم

اولاً: المصادر باللغة العربية

الكتب

1. الحداد، وسيم محمد، (2012) "الخدمات المصرفية الالكترونية"، ط 1، عمان، دار المسيرة
2. الحسيني، فالح حسن عداي، والدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، (2000)"الإدارة الاستراتيجية"، عمان، دار وائل
3. الحسيني، فلاح حسن عدي والدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2008) "ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر". ط4. عمان، دار وائل.
4. الراوي، خاشع محمود. (1989). "المدخل إلى الأحصاء"، ط1، العراق، مطابع جامعة الموصل، مديرية مطبعة الجامعة.
5. سفر، احمد، (2006) "العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية"، لبنان، دار طباعة طرابلس_ المؤسسة الحديثة لكتاب
6. شافي، نادر عبد العزيز (2007) "المصارف والنقود الالكترونية"، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب
7. الشمري، ناظم محمد والعبد اللات، عبد الفتاح زهير، (2008) "الصيرفة الالكترونية- الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع" ، الأردن
8. الصرن، رعد حسن، (2007) "عولمة جودة الخدمة المصرفية" ،عمان، مؤسسة دار الوراق.
9. فهد، نصر حمود مزنان، (2009) إثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية. عمان: دار صفاء.

التقارير والنشرات

10. البنك الدولي، (2017)، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنلوجيا المالية: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي،ص 1-34.
11. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي (2015-2020)
12. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية الإحصائية (2015-2020)

المجلات والدوريات

13. أبو العز، نهلة أحمد. (2020). "تقييم أداء القطاع المالي في أفريقيا"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة بغداد،المجلد 21،العدد83،ص29-56
14. جاسم، عباس.(2007)، "التطورات المصرفية في العراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة، العدد الثالث عشر، ص1-13

15. جعفر، حنان علاء الدين عبد الصادق، (2020)، "الية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات"،المجلد50،العدد1،ص487-520

16. حسن ،احمد نوري & النعمة ، نغم حسين ، (2018). "مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق"، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية/بغداد ،المجلد 2،العدد 642، ص 28-54

17. حسن، احمد نوري & النعمة، نغم حسين. (2019). "دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق". مجلة دراسات محاسبية ومالية،

18. الخياط، زهراء صالح حمدي، (2020) "أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد12، عدد28، ص166-181

19. دادن عبد الوهاب، & حفصي رشيد. (2015). "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011".مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، ص 178-200

20. دباغية، محمد و السعدي ، إبراهيم خليل حيدر، (2012)، "اثر العوامل البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التامين الاردنية"، مجلة الادارة والاقتصاد-جامعة المستنصرية ،المجلد 34، العدد 90، ص 52-76

21. رفيقة، بن عيشوبة وصورية، صدقاوي،(2021)،"التكنلوجيا المالية الإسلامية، الفرص والتحديات". مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد11 ،العدد4،ص119-136

22. السالم، مؤيد سعيد سليمان وملكاوي، نازم محمود الاحمد، (2004)"إثر خصائص الهيكل التنظيمي في نوعية المعلومات دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية "، مجله دراسات العلوم الإدارية، المجلد 31، العدد 1، ص23-42

23. الشحادة، عبد الرزاق وقاسم، عامر والرفاعي، غالب عوض (2020) "مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي". مجلة الأعمال والقانون مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد 4، العدد 2، ص 1-17

24.شنبي، صورية، بن لخضر، السعيد، (2019)، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 2، المجلد 3، ص 104-129

25. ضيف، فضيل البشير، (2020). "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية مجلة 6، عدد1، ص 471-485

26. عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، (2019). "العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية–دراسة ميدانية"، المجلد 23، العدد 3، ص 562–625

27. عبد العال شعبان، حسام عبد العال، (2019). "حتمية تهيئة النظام الضريبي لدعم الشمول المالي في مصر ".مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 61، العدد 2، ص 97–174

28. عبد العظيم دريفش. (2009). "استخدام أسلوب تحليل المسار لتشخيص العوامل المؤثرة في نوايا العاملين بجامعة ذي قار للإتيان بسلوك استخدام الانترنيت" المجلد 15، العدد 53، ص51–82

29. علي توبين. (2012). "دور التكنولوجيا المصرفية في ظل تحرير الخدمات المصرفية ".*مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 1، العدد 3، ص 249–262*

30. فلاق صليحة، سوداني نادية، وحمدي معمر. (2021). "تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مجله المعيار، المجلد 1، العدد 12، ص 278–291

31. كروش نور الدين، أولاد ابراهيم ليلى ,و دقيش جمال. (2020). "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين جودة الخدمة المصرفية"، المجلد 1، العدد 14، ص 178–198.

32.معوض، تغريد مختار سيد، و علم الدين مى محمد. (2021). "تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا Covid19" لمجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 1 ، العدد 41،ص 1–41

33. نبيل، ذنون جاسم & مثال، مرهون مبارك. (2010)، "معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع ألمصرفي ألحكومي"، مجلدة الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد، العدد 25، ص123–138

الرسائل والاطاريح

34. الباهي، صلاح الدين مفتاح سعد،(2016)، "اثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان – الأردن"، رسالة ماجستير، قسم إدارة الاعمال، جامعة الشرق الاوسط

35. بن بوزيد، سليمان، (2017)، "استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001–2015) "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة

36. جبير، محمد عبدالله ,و خالد حسن البيلي. (2020).".أثر التقنية المصرفية في الأداء المالي بمصرف الرافدين بالعراق (Doctoral dissertation, 2017-2012) "(جامعـــة السودان للعلوم والتكنولوجيا)

37. رقية، ازمور، نسرين، كريم و القادر، عوينان عبد،(2018) "دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة الوطنية للدهن ENAP"،رسالة ماجستير، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي امحند أولحاج – البويرة، الجزائر

38. سماح، ميهوب. (2017). "الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية"، رسالة ماجستير في البنوك والتامينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر

39. الشباني، نمير شاكر عبد الحسين و الموسوي، سعدي احمد حميد.(2015) التحليل المتزامن لرأس المال العامل وانعكاسه على الأداء المالي (دراسة تحليلية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) ، رسالة ماجستير، علوم إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق

40. شحاته، محمد موسى علي ، (2019). نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي واثره على معدلات الاداء المصرفي. مجلة البحوث المحاسبية، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

41. الشمري ، صادق راشد ،(2017) "أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف (دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة) " ، رسالة ماجستير في الادارة المالية ، الجامعة الاسلامية في لبنان.

42. الطراونة و أنس مصلح ذياب. (2015)"العوامل المؤثرة في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين الاردنية دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، اطروحة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط.

43. عبد الرحيم، عينوش وعبد الوافي، دحماني (2019). "تقييم الأداء المالي في شركات التامين –دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي-البويرة-2016-2018 "، رسالة ماجستير ،قسم علوم التسيير ، جامعة أكلي محند أولحاج (الجزائر)

44. عصمان، حمزة، (2018)،"عوامل البيئة المالية على الأداء المالي دراسة حالة الشركات الخدمية بولاية ورقلة خلال الفترة 2011-2015" ،دراسة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.(الجزائر)

45. عقبة، قطاف. (2019) . "دور حوكمة الشركات في تحسن أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر". أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص وتسيير المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)

46. الفتلاوي، ريام فاضل شاكر ،(2020) ، "تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016)"،رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء

47. فطيمة الزهرة، نوي. (2017). "أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية" أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإقتصادية.

48. مايع،اياد هادي، (2018) "تقييم الأداء المالي لمؤسسات التامين العاملة في سوق العراق للأوراق المالية(للمدة 2013-2015)"، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة البصرة

49. المطيري، & مشعل. (2011). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة النفط الكويتية، أطروحة دكتوراه، جامعة الشرق الاوسط

ثانياً: المصادر الأجنبية

B00k

1- Cooper, D. R., and Schinder, p. S., (2014). Business Research Methods, 1 ed, Mcgraw –Hill education.

2- Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. World Bank Publications.

3- Sarlak, M. A., & Hastiani, A. A. (Eds.). (2010). E-Banking and Emerging Multidisciplinary Processes: Social, Economical and Organizational Models: Social, Economical and Organizational Models. IGI Global.

4- Sekaran, U., & Bougie, R. (2003). Research Methods For Business, A Skill Building Approach, John Willey & Sons. Inc. New York.

5- Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). Research Method For Business, 5 th ed, John Wiley and Sons Ltd.

journal &Periodicals

6- AFI, Alliance for financial inclusion. (2013). measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators. Malysia: AFI, 1-8.

7- Aggarwal, R. (2014). Financial inclusion in India: Challenges and opportunities. International Journal of Research, 1(4), 557-567.

8- Ahamid, L.; Zade, H.; and Karimi, O., (2015), "Review the influence of EBanking Service Quality on Cosomer's Commitment (Case Study: Persian Bank, Tehran Branches)", AULA ORIENTALIS, (1), .369-360

9- Alam, Md.S., Rabbani M.R., Tausif M.R. and Abey J. (2021). Banks' performance and economic growth in India: A panel cointegration analysis. Economies, 9(38):.12-1

10- Ali, A. E. S., Ali, K. M., & Azrag, M. H. (Eds.). (2020). Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance, Volume II. Springer International Publishing

11- Alsamydai, M., Yousif, R. and Al Khasawneh, M. (2012), "The factors influencing consumers' satisfaction and continuity to deal with E banking services in Jordan", Global Journal of Management and Business Research, Vol. 12No. 14, pp. 142-129

12- Al-Somali, S. A., Gholami, R., & Clegg, B. (2008, September). Internet banking acceptance in the context of developing countries: an extension of the technology acceptance model. In European Conference on Management of Technology (Vol. 12, No. 9, pp. 1-16).

13- ANIK, S., CHARIRI, A., & ISGIYARTA, J. (2021). The Effect of Intellectual Capital and Good Corporate Governance on Financial Performance and Corporate Value: A Case Study in Indonesia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(4), 391-402.

14- Arora, S. and Sandhu, S. (2018), "Usage based upon reasons: the case of electronic banking services in India", International Journal of Bank Marketing, Vol. 36No.

15- Baabdullah, A. M., Alalwan, A. A., Rana, N. P., Kizgin, H., and Patil, P. (2019). Consumer use of Mobile Banking (m-Banking) in Saudi Arabia: Towards an integrated model. International Journal of Information Management,

16- Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. B. (2020). Financial inclusion: what have we learned so far? What do we have to learn?. International Monetary Fund Working Papers, 20(157), .51-1

17- Bongomin, G. O. C., Munene, J. C., Ntayi, J. M., & Malinga, C. A. (2017). Financial literacy in emerging economies: Do all components matter for financial inclusion of poor households in rural Uganda?. Managerial Finance.

18- Bongomin,G.O.,Ntayi,J.M.,Munene,J.C.(2017).Institutional framing and financial inclusion : Testing the mediating effect of financial literacy using SEM bootstrap approach.International Journal of Social Economics,44(12),‹1744-1727

19- Chakrabarty , (2011) , " financial inclusion and banks- issues and perspectivies " , article,

20- Chang, Y. T. (2003). Dynamics of banking technology adoption: an application to internet banking (No. 2068-2018-1398).

21- David E. Allen and Jerry T. Parwada, 2004, Effects of Bank Funds Management Activities on the Disinter Mediation of Bank Deposits, Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 31, N. 7.

22- FATIHUDIN, D; JUSNI; MOCHKLAS, M. How Measuring Financial Performance. International Journal Of Civil Engineering And Technology (Ijciet). Vol. 9, N.6, 2018, 553-557.

23- Garg, Sona, & Agrawal, Parul, (2014), Financial Inclusion in India- a Rview of Initiatives and Achievement, journal of Business and Management ,vol 16, Issue .1

24- Haddad, A., El Ammari, A., & Bouri, A. (2021). Impact of Audit Committee Quality on the Financial Performance of Conventional and Islamic Banks. Journal of Risk and Financial Management, 14(4), 176.

25- Ichsan, R. N., Suparmin, S., Yusuf, M., Ismal, R., & Sitompul, S. (2021). Determinant of Sharia Bank's Financial Performance during the Covid-19 Pandemic. Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences, 4(1), 298-309.

26- Irshad Mahammad M and Shahid, Mahammad (June 2019), A Theoretical Study on Financial Inclusions with Reference to Central Government Schemes of India, The research journal of social sciences, vol. 10, No. 6

27- Isabwa, H. K. (2021). Effect of Mobile Banking on Financial Inclusion Among Commercial Banks in Kenya. International Journal of Business, Management and Economics, 2(3), 184-197.

28- Karjaluoto, H., Shaikh, A. A., Saarijärvi, H., and Saraniemi, S. (2019), "How perceived value drives the use of mobile financial services apps.", International Journal of Information Management, Vol. 47, pp. .261-252

29- Kassim, N. M., Ramayah, T., Mohamad, W. N., & Shabbir, M. S. (2021). Battling COVID-19: The Effectiveness of Biometrics Towards Enhancing Security of Internet Banking in Malaysia. International Journal of Enterprise Information Systems (IJEIS), 17(2), 71-91.

30- Khalil, A. F. (2016). Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services. Journal of the Union of Arab Banks, 422, .45-44

31- Lee, H., Harindranath, G., Oh, S., and Kim, D. J. (2015), "Provision of mobile banking services from an actor–network perspective: Implications for convergence and standardization", Technological Forecasting and Social Change, Vol. 90

32- Lenka,S.K.,Barik,R.(2018).A discourse analysis of financial inclusion: postliberalization mapping in rural and urban India. Journal of Financial Economic Policy,10(3), 425-406

33- Munir, B., Salwa, U. and Bustamam, A. (2017), "Camel ratio on profitability banking performance (Malaysia versus Indonesia)", International Journal of Management, Innovation and Entrepreneurial Research, Vol. 3No. 1, pp. .39-30

34- Onsongo, S. K., Muathe, S., & Mwangi, L. W. (2020). Financial risk and financial performance: evidence and insights from commercial and services listed companies in Nairobi securities exchange, Kenya. International Journal of Financial Studies, 8(3), 51.

35- Ramiz-ur-Rehman, I. U. M., & Naseem, M. A. (2017). Emergence of Financial Inclusion in Developing Economies: A Case Study of China and Pakistan. In 33rd annual conference of PIDE, Islamabad, Pakistan (Vol. 1).

36- Roman, A. and S¸argu, A.C. (2013), "Analysing the financial soundness of the commercial banks in Romania: an approach based on the camels framework", Procedia Economics and Finance, Vol. .6

37- Sarma, Mandira (2008), Index of Financial Inclusion, Working Paper, No. 215, Provided in Cooperation with: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi.

38- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). Research methods for business: A skill building approach. John Wiley & Sons.

39- The Consultative Group to Assist the Poor (CGAP, .(2011

40- Tskhadadze, N. V. (2018). Use of Remote Banking Technology. In Advances in Social Science, Education and Humanities Research. Editors: Proceedings of the International Conference Communicative Strategies of Information Society (CSIS (Vol. 313, p. April.(2019

41- Walker, T., & Morris, L. (2021). The Handbook of Banking Technology. John Wiley & Sons.

42- Wang, X., & He, G. (2020). Digital financial inclusion and farmers' vulnerability to poverty: Evidence from rural China. Sustainability, 12(4), .1668

43- Wanke, P., Azad, Md.A.K. and Barros, C.P. (2016), "Financial distress and the Malaysian dual baking system: a dynamic slacks approach", Journal of Banking and Finance, Vol. .66

44- Yakubiv, V., Sodoma, R., Hrytsyna, O., Pavlikha, N., Shmatkovska, T., Tsymbaliuk, I., ... & Brodska, I. (2019). Development of electronic banking: a case study of Ukraine. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 7(1), 219.

Dissertations &Thesis

45- Abdulkadir, M. I. (2018). The Effect of Financial Technology on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya (Doctoral dissertation, university of nairobi).

46- Al-Barakat, I. (2015). The Impact of Financial and Operational Leverage on Return and Risk in Jordanian Industrial Companies (Doctoral dissertation, Master Thesis, Al-Balqa Applied University, Salt, Jordan. https://cibg. org. au).

47- Alkhawaldeh, A. M., Matar, A., & Al-Rdaydeh, M. Intention to use mobile banking services: extended model.

48- Arab times. (2019). Kuwait Vision 2035is a promising future strategy. Retrieved from http://www.arabtime sonline.com/news/kuwait-vision-2035-is-a-promis ing-future-strategy

49- Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2017). FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a Sandbox. CFA Institute Research Foundation.

50- Asnakew, Z. S. (2020). Customers' continuance intention to use mobile banking: development and testing of an integrated model. The Review of Socionetwork Strategies, 14(1), 123-146.

51- Beck, T. (2020). Fintech and Financial Inclusion: Opportunities and Pitfalls.

52- Dalbah, I. Y. (2020). Management of Financial Technology and Its Impact on the Banking Services: Palestine. Business and Management Research, 9(2), .18-9

53- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2020). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and Opportunities to Expand Access to and Use of Financial Services. The World Bank Economic Review, 34(Supplement_1), S2-S.8

54- Eichengreen, B., & Gibson, H. D. (2001). Greek banking at the dawn of the new millennium. Available at SSRN 269391.

55- Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex)", The World Bank / Development Research Group.PP:-1447

56- Friesenbichler, K., Fritz, O., Hölzl, W., Misch, F., Streicher, G., & Yeter, M. (2014). The efficiency of EU public administration in helping firms grow. Available at SSRN 2939518.

57- Fungacova, Zuzana and Weill, Laurent (2014), Understanding financial inclusion in China, BOFITInstitute for Economies in Transition Bank of Finland, Discussion Papers 2014.10

58- G20, Global Partnership For Financial Inclusion ,(Financial Inclusion Indicators) ,2016

59- GPFI,(2014),Financial Inclusion Action Plan(FIAP).

60- Guidance, F. A. T. F. (2017). Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion. FATF/OECD, 2.

61- Helms, Brigit, (2006) ," access for all : Building inclusive finance systems washing ton ,D.C, world Bank ".

62- Jamil, S., & Saeed, S. (2007). The Assessment Of Commercial Banks Using The Liquidation And Profitability Ratios With The Application On Mosul Bank For Development And Investment For The Period 2002-2004. TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 29(85), 86-107.

63- Jon H. Goldstein, 2004, Financial Analysis of Idaho Power Company: Effect of Mitingation costs on Company's Financial Status and Electric Rates, WWW.restorehellscanyou.org/supportingfiles.

64- Jones, Garth R. & George, Jennifer M. (2004). Essentials of Contemporary Management . Boston: McGraw Hill Irwin

65- Karim, N.A., Alhabshi, S.M.S.J., Kassim, S. and Haron, R. (2018), "Measuring bank stability: a comparative analysis between Islamic and conventional banks in Malaysia", Proceedings of the 2nd Advances in Business Research International Conference, Springer.

66- Kejela, A. B., & Porath, D. (2021). Influence of attitude on mobile banking acceptance and factors determining attitude of end-users in Ethiopia (No. 9/2021). UASM Discussion Paper Series.

67- Khan, Harun, (2012), Issue and Challenges in financial inclusion- policy, partnership processes & products , the symposium on financial inclusion in India economy, organized by the India institution of public Administration , Bhubaneswar.

68- Koomson, I., & Danquah, M. (2021). Financial inclusion and energy poverty: Empirical evidence from Ghana. Energy Economics, 94, 105085.

69- Koomson, I., & Danquah, M. (2021). Financial inclusion and energy poverty: Empirical evidence from Ghana. Energy Economics, 94, 105085.

70- Kunt,A.D.,Klapper,L.(2012).Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex). The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, Policy Research Working

71- Littlefield, E., Porteous, D., & Helms, B. (2006). Financial inclusion 2015: Four scenarios for the future of microfinance.

72- Maiyo, J. (2013). The effect of electronic banking on financial performance of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

73- Marill, K. A. (2004). Advanced statistics: linear regression, part I: simple linear regression. Academic emergency medicine, 11(1), 87-93.

74- Midika, A. M. (2016). The Effect of Digital Finance on Financial Inclusion In The Banking Industry In Kenya (Doctoral dissertation, University Of Nairobi).

75- Mousa, A. H., Mousa, S. H., Aljshamee, M., & Nasir, I. S. (2021). Determinants of customer acceptance of e-banking in Iraq using technology acceptance model. Telkomnika, 19(2), 421-431.

76- Mutua, R. W. (2013). Effects of mobile banking on the financial performance of commercial banks in Kenya. Unpublished MBA Thesis, University of Nairobi.

77- Ngumo, K. O. S., Collins, K. W., & David, S. H. (2020). Determinants of financial performance of microfinance banks in Kenya. arXiv preprint arXiv:2010.12569.

78- Nimalathasan, B. (2008). A comparative study of financial performance of banking sector in Bangladesh. An application of CAMELS rating system. Universitatii Bucuresti. Analele. Seria Stiinte Economice si Administrative, 2, .133

79- Park, Cyn-Young and Mercado, Rogelio V. Jr (2015), Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia, Asian Development Bank (ADB), Economics Working Paper Series, no. .426

80- Pasiouras, F., & Kosmidou, K. (2007). Factors influencing the profitability of domestic and foreign commercial banks in the European Union. Research in International Business and Finance, 21(2), 222-237.

81- Patrick Honohan, "Financial development, growth and poverty: how close are the links?", World Bank Group Working Paper, WPS3203, 2003, at: http://www.findevgateway.org/sites/default/files/mfg-en- paper-financial-development-growth-and-poverty-how-close-are-the-links-2004.pdf

82- Pazarbasioglu, C., Mora, A. G., Uttamchandani, M., Natarajan, H., Feyen, E., & Saal, M. (2020). Digital financial services. World Bank.

83- Ravi, V. (2012). Introduction to modern banking technology and management. In Computer Engineering: Concepts, Methodologies, Tools and Applications (pp. 845-828). IGI Global.

84- Sahay, R, M Cihak, P N'Diaye, A Barajas, S Mitra, A Kyobe… and R Yousefi (2015). Financial Inclusion: Can it Meet Multiple Macroeconomic Goals?. IMF Staff Discussion Notes .17/15

85- Sahay, R., von Allmen, U. E., Lahreche, A., Khera, P., Ogawa, S., Bazarbash, M., & Beaton, K. (2020). The Promise of Fintech; Financial Inclusion in the Post COVID- 19Era (No. 09/20). International Monetary Fund.

86- Sarma ,mandira,2010, Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India Reserve Bank Of India Bulletin ,(Jan (2006

87- SEZAL, L. (2021). ANALYSIS OF THE FINANCIAL PERFORMANCES OF BANK GROUPS IN TURKEY WITH THE CAMELS RATING SYSTEM APPROACH. RESEARCH & REVIEWS IN SOCIAL, HUMAN AND ADMINISTRATIVE SCIENCES-I, 101.

88- Sharma, J., Singh, J., & Singh, A. (2020). Impact of E-Banking Service Quality on Customer Satisfaction. Int. J. Recent Technol. Eng, 8(5), 2296-2300.

89- World Bank. (2021). Financial Inclusion Support Framework (FISF). https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/financialinclusion-support-framework. Acces date, 28 June 2020.

90- Yang, L., & Zhang, Y. (2020). Digital financial inclusion and sustainable growth of small and micro enterprises—Evidence based on China's new third board market listed companies. Sustainability, 12(9), 3733.

91- Zabawa, J., & Kozyra, C. (2020). Eco-Banking in Relation to Financial Performance of the Sector—The Evidence from Poland. Sustainability, 12(6), 2162.

websites

92- http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview (2021-10-13: 22:40)

93- https://bank.caknowledge.com/importance-technology-banking (2021-10-26:19:00)

94- https://uabonline.org/ar/التكنولوجيا- المالية- والذكاء- الاصطناعي (2021-09-18:11-20)

95- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/6/19 (2021-11-01:10:20)

96- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/17/ تأميم-المصارف-العراقية-تعرف-أكثر-على (2021-11-01:11:30)

الملاحق

ملحق (1) قائمة الفحص

ت	العبارات	مطبق	النسبة	غير مطبق	النسبة
1	إمكانية استخدام البطاقة الالكترونية في أي مكان من دول العالم	0	0%	30	100%
2	إمكانية استخدام البطاقة الالكترونية في أي مكان من داخل البلد	12	40%	18	60%
3	إمكانية توفير كافة الخدمات المصرفية للعملاء	17	57%	13	43%
4	سهولة تسديد فواتير الخدمات الحكومية (الكهرباء والجوازات والمرور)	2	7%	28	93%
5	يستخدم المصرف شبكات الاتصال الحديثة للاتصال مع الأطراف ذات العلاقة بعمله	5	17%	25	83%
6	يمتلك المصرف عددا من المواقع الالكترونية المتميزة على شبكات الانترنت	20	67%	10	33%
7	يمتلك المصرف نظام معلومات حديث يمكنه من التعامل مع مختلف أنواع البيانات والمعلومات	15	50%	15	50%
8	تقديم الخدمات لمحدودي الدخل و للمشاريع الصغيرة	14	47%	16	53%
9	استخدام الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهاتف المحمول لإنجاز كافة مهام العميل	5	17%	25	83%
10	يستخدم المصرف برامج التشغيل الحديثة وبرامج التطبيقات المتخصصة بالعمل المصرفي	9	30%	21	70%
11	الشمول المالي له أهمية في زيادة عدد عملاء المصرف	18	60%	17	40%
12	الشمول المالي يخفض التكاليف على العملاء عند تطبيقه	19	63%	11	37%

NPar Tests

الملحق (2) اختبار التوزيع الطبيعي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		C	A	E	L
N		6	6	6	6
Normal Parameters[a,b]	Mean	205.1667	103.15833	13.47100	20.07817
	Std. Deviation	97.09669	15.564485	2.431424	2.439819
Most Extreme Differences	Absolute	.265	.170	.225	.208
	Positive	.265	.128	.125	.179
	Negative	-.154-	-.170-	-.225-	-.208-
Kolmogorov-Smirnov Z		.649	.415	.551	.510
Asymp. Sig. (2-tailed)		.794	.995	.921	.957

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		S	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي	ATM
N		6	6	6	6
Normal Parameters[a,b]	Mean	9.54900	41.9567	2.2617	2.0117
	Std. Deviation	.712734	4.74499	.04119	.86728
Most Extreme Differences	Absolute	.199	.440	.222	.195

	Positive	.134	.314	.126	.195
	Negative	-.199-	-.440-	-.222-	-.152-
Kolmogorov-Smirnov Z		.488	1.078	.543	.477
Asymp. Sig. (2-tailed)		.971	.196	.929	.977

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		POS	X5	X6	X7
N		6	4	4	6
Normal Parameters[a,b]	Mean	6.9650	2603262.25	9228356.75	.09217
	Std. Deviation	6.00405	1395543.992	2152660.412	.020144
Most Extreme Differences	Absolute	.244	.257	.224	.297
	Positive	.244	.257	.178	.297
	Negative	-.173-	-.187-	-.224-	-.197-
Kolmogorov-Smirnov Z		.597	.514	.447	.728
Asymp. Sig. (2-tailed)		.869	.954	.988	.665

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		X8	X9	RTGS_$	RTGS_Dr
N		6	6	6	6
Normal Parameters[a,b]	Mean	.12583	.19133	15635.6667	56739.5000
	Std. Deviation	.028053	.069301	6101.52701	8751.94595
Most Extreme Differences	Absolute	.374	.273	.301	.192
	Positive	.374	.213	.301	.192
	Negative	-.198-	-.273-	-.218-	-.126-
Kolmogorov-Smirnov Z		.915	.668	.736	.471
Asymp. Sig. (2-tailed)		.372	.763	.651	.979

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		CT_$	CT_D	CH_$
N		6	6	6
Normal Parameters[a,b]	Mean	6465.5000	1726002.3333	2023.6667
	Std. Deviation	7015.73194	2604474.00132	364.41826
Most Extreme Differences	Absolute	.263	.347	.183
	Positive	.263	.347	.152
	Negative	-.227-	-.255-	-.183-
Kolmogorov-Smirnov Z		.644	.849	.449
Asymp. Sig. (2-tailed)		.801	.466	.988

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		CH_D	**Zain**	**Asia**
N		**6**	**4**	**4**
Normal Parametersa,b	**Mean**	**520654.0000**	**1304009.2500**	**863943.5000**
	Std. Deviation	**159935.51869**	**1354922.32739**	**794814.07718**
Most Extreme Differences	**Absolute**	**.272**	**.228**	**.381**
	Positive	**.272**	**.228**	**.381**
	Negative	**-.144-**	**-.193-**	**-.227-**
Kolmogorov-Smirnov Z		**.666**	**.455**	**.763**
Asymp. Sig. (2-tailed)		**.766**	**.986**	**.605**

a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.
Regression

ملحق (3) تحليل الانحدار الخطي البسيط

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الكثافة المصرفيةb	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.
Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.759a	.576	.470	13.10445

a. Predictors: (Constant), الكثافة المصرفية
ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	933.363	1	933.363	5.435	.080b
	Residual	686.907	4	171.727		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), الكثافة المصرفية
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	191.096	52.096		3.668	.021
	الكثافة المصرفية	-2.879-	1.235	-.759-	-2.331-	.080

a. Dependent Variable: Y
Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الانتشار المصرفيb	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.
Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.867a	.751	.689	10.03499

a. Predictors: (Constant), الانتشار المصرفي
ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1217.465	1	1217.465	12.090	.025b
	Residual	402.804	4	100.701		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), الانتشار المصرفي
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	927.073	246.446		3.762	.020
	الانتشار المصرفي	-378.831-	108.952	-.867-	-3.477-	.025

a.Dependent Variable: Y
Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ATMb	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.
Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.723a	.522	.403	13.91028

a. Predictors: (Constant), ATM
ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	846.286	1	846.286	4.374	.105b
	Residual	773.984	4	193.496		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), ATM
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	40.108	15.507		2.587	.061
	ATM	15.001	7.173	.723	2.091	.105

a. Dependent Variable: Y
Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	POSb	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.
Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.770a	.593	.492	12.83428

a. Predictors: (Constant), POS
ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	961.394	1	961.394	5.837	.073b
	Residual	658.875	4	164.719		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), POS
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	54.199	8.473		6.397	.003
	POS	2.310	.956	.770	2.416	.073

a. Dependent Variable: Y
Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X5[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.
Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.495[a]	.245	-.132-	18.80787

a. Predictors: (Constant), X5
ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	229.779	1	229.779	.650	.505[b]
	Residual	707.472	2	353.736		
	Total	937.251	3			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X5
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	60.427	23.425		2.580	.123
	X5	2.602	3.229	.495	.806	.505

a. Dependent Variable: Y
Regression
Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X6[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.
Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.394[a]	.155	-.267-	19.89658

a. Predictors: (Constant), X6
ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	145.503	1	145.503	.368	.606[b]
	Residual	791.748	2	395.874		
	Total	937.251	3			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X6
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	43.570	57.200		.762	.526
	X6	1.439	2.374	.394	.606	.606

a. Dependent Variable: Y
Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X7b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.
Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.560a	.314	.143	16.66877

a. Predictors: (Constant), X7
ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	508.878	1	508.878	1.831	.247b
	Residual	1111.392	4	277.848		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X7
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	24.126	34.780		.694	.526
	X7	500.822	370.067	.560	1.353	.247

a. Dependent Variable: Y
Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X8b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.
Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.621a	.386	.232	15.77092

a. Predictors: (Constant), X8

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	625.382	1	625.382	2.514	.188b
	Residual	994.888	4	248.722		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X8

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	20.119	32.285		.623	.567
	X8	398.666	251.417	.621	1.586	.188

a. Dependent Variable: Y

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X9b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.675a	.456	.320	14.84917

a. Predictors: (Constant), X9

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	738.278	1	738.278	3.348	.141b
	Residual	881.992	4	220.498		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X9

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	36.736	19.311		1.902	.130
	X9	175.341	95.824	.675	1.830	.141

a. Dependent Variable: Y

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	RTGS_$b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.666a	.444	.305	15.00470

a. Predictors: (Constant), RTGS_$

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	719.706	1	719.706	3.197	.148b
	Residual	900.564	4	225.141		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), RTGS_$

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	39.540	18.254		2.166	.096
	RTGS_$	.002	.001	.666	1.788	.148

a. Dependent Variable: Y

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	RTGS_Drb	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.075a	.006	-.243-	20.07027

a. Predictors: (Constant), RTGS_Dr

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.007	1	9.007	.022	.888b
	Residual	1611.263	4	402.816		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), RTGS_Dr

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	61.583	58.764		1.048	.354
	RTGS_Dr	.000	.001	.075	.150	.888

a. Dependent Variable: Y

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CT_$b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.523a	.274	.092	17.14997

a. Predictors: (Constant), CT_$

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	443.784	1	443.784	1.509	.287b
	Residual	1176.485	4	294.121		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), CT_$

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	61.602	9.949		6.192	.003
	CT_$	.001	.001	.523	1.228	.287

a. Dependent Variable: Y

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CT_Db	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.660a	.436	.295	15.11202

a. Predictors: (Constant), CT_D

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	706.778	1	706.778	3.095	.153b
	Residual	913.492	4	228.373		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), CT_D

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	62.406	7.624		8.186	.001
	CT_D	4.565E-006	.000	.660	1.759	.153

a. Dependent Variable: Y

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CH_$b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.002a	.000	-.250-	20.12624

a. Predictors: (Constant), CH_$

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.007	1	.007	.000	.997b
	Residual	1620.263	4	405.066		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), CH_$

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	70.075	50.653		1.383	.239
	CH_$	.000	.025	.002	.004	.997

a. Dependent Variable: Y

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CH_Db	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.071a	.005	-.244-	20.07592

a. Predictors: (Constant), CH_D

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.099	1	8.099	.020	.894b
	Residual	1612.170	4	403.043		
	Total	1620.270	5			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), CH_D

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	66.141	30.355		2.179	.095
	CH_D	7.958E-006	.000	.071	.142	.894

a. Dependent Variable: Y

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Zainb	.	Enter

a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.617a	.381	.072	17.03035

a. Predictors: (Constant), Zain

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	357.186	1	357.186	1.232	.383b
	Residual	580.065	2	290.033		
	Total	937.251	3			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), Zain

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	67.218	12.730		5.280	.034
	Zain	8.053E-006	.000	.617	1.110	.383

a. Dependent Variable: Y

Variables Entered/Removeda

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Asiab	.	Enter

a. Dependent Variable: Y

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.813a	.661	.491	12.60838

a. Predictors: (Constant), Asia

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	619.308	1	619.308	3.896	.187b
	Residual	317.943	2	158.971		
	Total	937.251	3			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), Asia

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	62.102	10.117		6.138	.026
	Asia	1.808E-005	.000	.813	1.974	.187

a. Dependent Variable: Y

Abstract

Financial inclusion represents one of the modern scientific trends in the field of banking, which aims hard to deliver banking services to all segments of society at the lowest cost, time and effort.

The study aims to test the interactive role of the variable banking technology in the relationship between (financial inclusion and financial performance) in the Iraqi banking sector. The importance of the study comes from the scarcity of studies that tried to identify and know the nature of the relationship between the variables (financial inclusion, financial performance, banking technology), as well as the attempt of the current study to address a realistic problem that directly affects the performance of banks.

To achieve the objectives of the study, a model was formulated consisting of three main variables, and three main hypotheses were derived from each hypothesis. By adopting the descriptive analytical method, it targeted the banking sector as a sample for the study and collecting the necessary data from the statistical bulletins and annual reports issued by the Central Bank of Iraq, in addition to the researcher conducting a number of personal interviews for some Central Bank employees.

The study reached a set of conclusions, the most important of which is that financial inclusion contributes to improving the financial performance of banks in light of the presence of technology that enhances this inclusion. It is done in other countries.

Keywords: financial inclusion, financial performance, banking technology, the Central Bank of Iraq

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Basra
college of Administration and Economics

Indicators of financial inclusion and their impact on financial performance: Banking technology (interactive variable)

An applied study in the Iraqi banking sector(2015-2020)

M.Sc. thesis

Submitted to the Council of the College of Administration and Economics – University of Basra

As Partial Requirements for the Fulfillment of the master degree in Business Management

By

Mustafa Nazar Yas

Supervised by

Assistant of Professor

Dr. Oroba Rasheed Ali Al-badran

1443 2022